الكوثري وتعديه على التراث
وبيان حاله
في مؤلفاته وتعليقاته

بقلم
علامة الشام
محمد بهجت البيطار
والعلامة الأستاذ الشيخ الناقد الموفق
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني
وصاحب الفضيلة العلامة الشيخ
محمد بن عبد الرزاق حمزة
والأستاذ / حسام الدين القدسي
وفضيلة الشيخ / ناصر الدين الألباني
رضي الله عنهم

دار الحرمين
بالقاهرة

الطبعة الأولى

1419 هـ - 1999 م

رقم الإيداع : 99/3208

I.S.B.N.: 977-310-035-9

الناشر

دار الحـــــــرمين للطباعة

الإدارة : 72 ش مصر والسودان - حدائق القبة - ت : 4820392

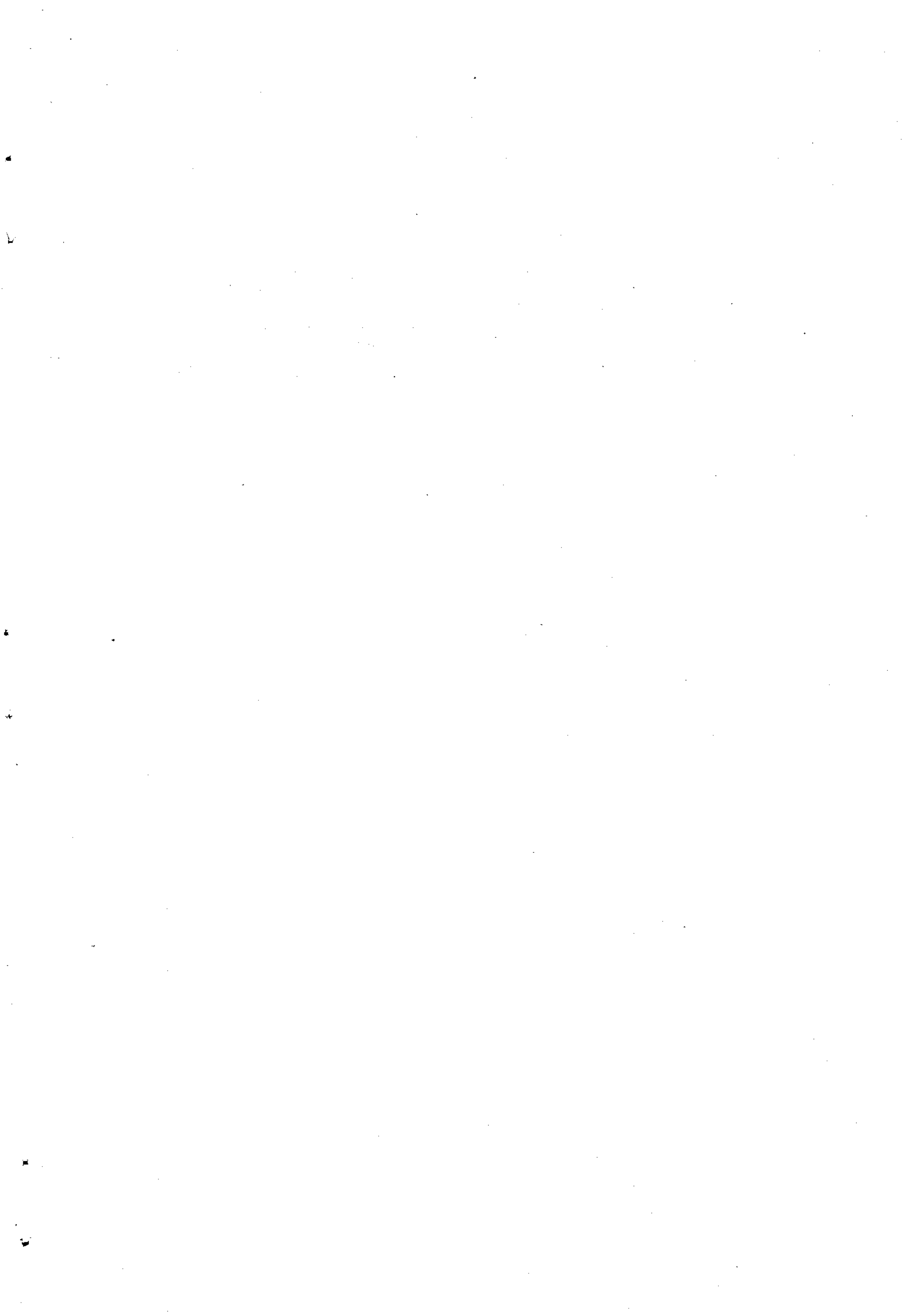
المطابع : ش 112 - جسر السويس - ت / ف : 2979735

كلمة الناشر

بسم اللَّه ، والحمد للَّه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المُشَرَّف بالشفاعة ، المخصوص ببقاء شريعته إلى قيام الساعة ، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأبرار وأتباعه الأخيار صلاة باقية ما تعاقب الليل والنهار .

وبعـد :- فإن من دواعي الشرف والسرور أن تكون **دار الحرمين** أداة نشرٍ للنافعِ من العلوم وتراث الأمة المصون ، وإننا في هذا المقام إذ نشكر اللَّه تعالى ونشكر القراء الكرام أن أولونا ثقتهم باقتنائهم مطبوعات **الدار** ؛ فإن هذا لمما يزيدنا تمسُّكًا بالخط الذي انتهجناه من تيسير اقتناء المطبوعات النافعة بأسعار مخفضةٍ علاوة على حسن الإخراج ودقة المراجعة ،وجودة الطباعة ، وفوق هذا كله - وهو الأهم - عرض مطبوعات **الدار** قبل طبعها على المختصين والمؤهلين ممن يحسن النظر ليكون القارئ في مأمنٍ من خطإٍ لسنا نحن صانعوه ، فكانت منشوراتنا - ولله وحده الحمد والمنة - بديعة الإتقان صحيحة الأركان سليمةً من لفظة « لو كان » ، فالحمد للَّه الذي جعلنا عن تراث هذه الأمة ذابين وعلى كتب أهل العلم محافظين ، واللَّه ولي التوفيق .

دار الحرمين



الكوثري وتعديه على التراث

وبيان حاله

في مؤلفاته وتعليقاته


بسم الله الرحمن الرحيم

الكـوثري وتعليقـاته

إن تعجب فعجب لرجل أعجمي يدعى الغيرة على الإسلام والدفاع عن عقائده وعن فقه المسلمين، ثم تراه لا يألو جهدًا في نفي ما أثبت اللّه عز وجل لنفسه في كتابه، وعلى لسان نبيه خاتم أنبيائه ورسله ﷺ من آيات صفاته، ونعوت جلاله تبارك وتعالى ويطعن في أئمة الحديث، ونوابغ العلماء وأشهر مشاهير الأمة، من دون ورع ولا حياء، ولا يبالي أن يكتب العقائد من عند نفسه، وأن يملي التاريخ من حقده، فينحل أهل السنة عقائد المعتزلة، ويثني عليهم بها، ويشوه تراجم الرجال ومحاسنهم، ويقلب الحقائق رأسًا على عقب.

هذا هو الشيخ زاهد الكوثري الجركسي: الذي كان سمح له الأستاذ السيد: **حسام الدين القدسي** أن يصحح بعض مطبوعاته، وأن يعلق عليها تعليقات لا يخرج بها عن دائرة الحقيقة، ولا يفتات فيها على أحد بشيء.

ولما وقف على هذا النزر الذي علقه رأى فيه من ضروب الخيانات والجنايات ما تقف له الشعور، وتقشعر منه الجلود، ويسئل من مثله العافية، **فاضطر الحسام الفاضل إلى إيقافه عن التصحيح والتعليق، وأعلن في مقدمة كتاب «الانتقاء» خيانته على رءوس الأشهاد، وجنايته على الدين وأهله، بما لم يسبق إلى مثله.**

(●) اعتمدنا في طبعنا لهذه الرسائل الأربع المتتالية على طبعة: «مطبعة الإمام».

وذكر أمثلة منها تراجع في تلك المقدمة .

وأشار إلى تعيين تعليقاته كلها ليكون القراء على بينة من أمرها .

وإليك أيها القارئ الكريم أمثلة مما ذكرناه لتشهد بصحة قولنا فيه ، ولتعلم مبلغ هذا الرجل من الدين والحقيقة والإنصاف .

* * *

قلبه للحقائق رأسًا على عقب

قال الإمام أبو القاسم بن عساكر حافظ الشام في كتاب « تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري » (ص : 27) :

وقذفوه - أي الإمام الأشعري - بمثل ما قذفت به اليهود عبد اللَّه بن سلام وأباه سلامًا .

ونقل في (ص : 40) عن أبي بكر القيرواني أن أبا الحسن لما رجع عن مذهب الاعتزال صار عند المعتزلة ككتابيّ أسلم ، وأظهر عوار ما تركه ، فهو أعدى الخلق إلى أهل الذمة ، وكذلك الأشعري أعدى الخلق إلى المعتزلة ، فهم يشنعون عليه الأشانيع ، وينسبون إليه الأباطيل .

وعلق عليه الكوثري فقال في تعليل ما قذفت به اليهود ابن سلام وأباه ، حيث قال اليهود : هو شرنا وابن شرنا ، وتنقصوه حين علموا أنه أسلم بعد أن كانوا يقولون فيه هو خيرنا وابن خيرنا ، وأفضلنا وابن أفضلنا ، وهم قوم بهت أهل غدر وكذب وفجور ، على ما جاء في « صحيح البخاري » وغيره .

قال : وقد ورث منهم أفراخهم المشبهة الوقيعة في إمام السنة ببهتان يختلقونه هداهم اللَّه تعالى .

فانظر أيها المطلع البصير إلى هذه الوقيعة الشنيعة في أئمة التوحيد والفقه والحديث ، **وكيف يجعلهم الكوثري أفراخ اليهود** ، ويرميهم بالتشبيه وباختلاق البهتان ، وهم لم يزيدوا على أن أثبتوا للَّه تعالى ما أثبته هو لنفسه من غير تشبيه ولا تمثيل ، ولا تأويل ولا تعطيل .

وهذا هو مذهب الإمام الأشعري الأخير الذي صار إليه، ودان الله به وعزم أن يلقاه عليه.

وفي «التبيين» (ص: 40) أنه رضي الله عنه صعد على منبر الجامع بالبصرة بعد صلاة الجمعة ومعه شريط شده في وسطه، **وقال**: اشهدوا عليَّ أني كنت على غير دين الإسلام، وأني قد أسلمت الساعة، وأني تائب مما كنت فيه من القول بالاعتزال.

فعلى مذهب هذا **الأعجمي** الشركسي صار الإمام أبو الحسن الأشعري فرخًا لليهود مجسمًا، وقد كان على مذهب الاعتزال المعطل مسلمًا!!

ولذلك تراه يحمل مثالب المعتزلة على أهل السنة والجماعة مثبتي النصوص، ويسميهم مشبهة وأفراخ اليهود - وحاشاهم.

وهو في كلامه أو سهامه التي يوجهها إليهم، يطعن في إمام الأشاعرة لرجوعه إلى المذهب الحق، وإيثاره نصوص الكتاب والسنة، واتباعه هدى سلف هذه الأمة، ويحاول أن ينقض بتعليقاته كتاب الإمام ابن عساكر الذي انتصر فيه للإمام أبي الحسن ومذهب السلف ودين الحق، إما عن جهل، أو سوء نية وقصد ﴿والله عليم بذات الصدور﴾ [آل عمران: ١٥٤] ولكن الإمام الأشعري صرح أنه كان في اعتزاله على غير الإسلام، وأنه أسلم منذ الساعة التي دخل فيها في مذهب السلف.

فليختر الكوثري:

إما الدخول معه في الإسلام، أو قبول ما كان عليه من قبل!!

الكوثري وتبيين كذب المفترى
مخالفته لأهل السنة في إثبات الصفات

أرأيت هذا العنوان الذي هو اسم كتاب الحافظ ابن عساكر - رحمه الله تعالى - : **إنه ينطبق على الكوثري** فيما علق عليه ، **فهو أشد الناس عداوة لمذهب أئمة السلف في الأسماء والصفات** .

وهذا الكتاب ألف في الأشعري بعد رجوعه إلى مذهبهم ، فدعوى الكوثري فيه كدعوى آل حرب في زياد ، وتعليقاته عليه مفسدة لأصله مناقضة له .

وقد عد في « التبيين » : الكتب التي ألفها الإمام أبو الحسن ، وذكر أسماءها .

وروى عن الأشعري - رحمه الله - أنه قال :

وألفنا كتابًا كبيرًا في الصفات - وهو أكبر كتبه - سميناه : كتاب « الجوابات في الصفات عن مسائل أهل الزيغ والشبهات » ، نقضنا فيه كتابًا ألفناه قديمًا على تصحيح مذهب المعتزلة لم يؤلف لهم كتاب مثله ، ثم أبان الله سبحانه لنا الحق فرجعنا عنه فنقضناه ، وأوضحنا بطلانه .

فهلا رجع الكوثري عن مسائل أهل الزيغ والشبهات إلى مذهب الحق كما رجع الإمام ؟

أم يريد أن يستمر في هذا التخبط يديجور الأكاذيب والأوهام.

وإليك شذرة من عقيدة الإمام الأشعري التي أفصح عنها في أول كتاب «الإبانة» ليظهر لك من هو الأحق بالانتساب إلى هذا الإمام.

قال رحمه الله تعالى:

باب في إبانة أهل الحق والسنة

فإن قال لنا قائل:

قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون.

قيل له:

قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: **التمسك** بكتاب ربنا عز وجل، وبسنة نبينا عليه السلام، وما روى عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به **أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل** - نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته - قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ورفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين، وزيغ الزائغين، وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم،وجليل معظم مفخم.

وجملة قولنا: إنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاءوا به من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا نرد من ذلك شيئًا.

ثم قال:

وإن اللَّه مستو على عرشه كما قال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥]، وأن له وجهًا كما قال: ﴿ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له يدين بلا كيف كما قال: ﴿خلقت بيدي﴾ [ص: ٧٥]، وكما قال: ﴿بل يداه مبسوطتان﴾ [المائدة: ٦٤]، وأن له عينين بلا كيف كما قال: ﴿تجري بأعيننا﴾ [القمر: ١٤].

ثم عقد الإمام الأشعري في كتابه «الإبانة» أبوابًا وفصولًا في إثبات الصفات الإلهية: صفة صفة، ونصر العقائد السنية: عقيدة عقيدة، ورد شبه أهل الزيغ والضلال المحرفين: شبهة شبهة، فكتابه هذا - رحمه اللَّه - هو مجموعة عقائد وحقائق لأهل السنة، ودحض أباطيل لأهل البدع والأهواء، ولكنه - رضي اللَّه عنه - أقام الحجج القاهرة على أنه يدين اللَّه تعالى بما يدل عليه كتابه وسنة رسوله ﷺ وأن مذهبه هو مذهب الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، وهو مذهب إمام السنة: **أحمد بن حنبل** - نضر اللَّه وجهه.

وترى من أبواب هذا الكتاب «الإبانة»: «باب ذكر الاستواء على العرش» وباب الكلام في الوجه والعينين والبصر واليدين».

ولكن الكوثري - عامله اللَّه بما يستحق - لا يقيم لشيء من هذا وزنًا، ولا يرفع به رأسًا؛ بل يعده ضربًا من الضلال والخبال، وإن كان في كتاب اللَّه المتعال، وفي كلام النبي المبين لما نزل من عند اللَّه، وإن كان مذهب الصحابة والتابعين وأهل الحديث وأئمة الرواية، **وحتى وإن كان مذهب أبي الحسن الأشعري**: الذي يزعم الانتصار له؛ **بل وإن كان مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان**: الذي يدعى الانتماء إليه وهو يرد عليه سفهًا.

فقد قال الإمام أبو حنيفة - رضي اللّه عنه - في كتابه « الفقه الأكبر » المطبوع مع كتاب « الإبانة » (ص 16) :

« من قال لا أعرف اللّه أفي السماء أم في الأرض فقد كفر » ، قال اللّه تعالى : ﴿ الرحمن على العرش استوى ﴾ .

فإن قال : أقول بهذه الآية ؛ ولكن لا أدري أين العرش : في السماء أم في الأرض ، فقد كفر - أيضًا .

وقال في كتاب « الوصية » (ص 10) :

« ونقرّ بأن اللّه على العرش استوى » .

وقال في « الفقه الأكبر » - أيضًا (ص 14) :

« وله يد ووجه ونفس كما ذكره اللّه تعالى في القرآن ، فما ذكره اللّه في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس ، فهو له صفات بلا كيف .

ولا يقال : إن يده قدرته أو نعمته ؛ لأن فيه إبطال الصفة » . ا هـ .

أترى الكوثري بعد هذا كله أشعريًا ، أو حنفيًا أم تراه جهميًا أو معتزليًا ؟

ثم تراه في ظلمات حواشيه يزعم أن كتاب « الإبانة » ليس مما ألفه الإمام في أواخر حياته ، ويدعي أن طبعتها محرفة ، وهو يريد بهذا التخريف إبطال الثقة بكتاب « الإبانة » وبالمذهب الحق الذي صار إليه الإمام ورده إلى مذهب الاعتزال .

وماذا بعد الحق إلا الضلال .

وقد اذكرنا بهذا التعصب الذميم بما حكاه في رسالة : « الذب عن الأشعري » الحافظ أبو محمد بن علي البَغدادي أنه شاهد نسخة من « الإبانة » بخطه مقروءة مصححة . قال : ونسخت منها نسخة وقابلتها عليها بعد أن كنت كتبت نسخة أخرى مما وجدته في كتاب الإمام نصر المقدسي .

« ولقد عرضها بعض أصحابنا على عظيم من عظماء الجهمية المنتمين افتراء إلى أبي الحسن الأشعري - ببيت المقدس - فأنكرها وجحدها ، وقال : ما سمعنا بها قط ، ولا هي من تصنيفه ، واجتهد آخرًا في إعمال رويته ، ليزيل الشبهة بفطنته ، فقال بعد تحريك لحيته : لعله ألفها لما كان حشويًّا !! **فما دريت من أي أمريه أعجب** : أَمِن جهله بالكتاب مع شهرته وكثرة من ذكره في التصانيف من العلماء ، أو من جهله بحال شيخه الذي يفتري عليه بانتمائه إليه ، واشتهاره قبل توبته بالاعتزال بين الأمة عالمها وجاهلها . اهـ .

فما أشبه الكوثري المحرف لآيات الكتاب المجيد بهذا الجاهل العنيد ، وهو مقلد له ولأمثاله في تلقيب مثبتى النصوص بالحشوية **وهم** : الصحابة والتابعين وأئمة السلف والصالحون ﴿ كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبًا ﴾ [الكهف : ٥] ، ﴿ تلك آيات اللَّه نتلوها عليك بالحق فبأي حديث بعد اللَّه وآياته يؤمنون ويل لكل أفاك أثيم * يسمع آيات اللَّه تتلى عليه ثم يصر مستكبرًا كأن لم يسمعها فبشره بعذاب أليم ﴾ [الجاثية : ٦ - ٨] .

* * *

خيانته في النقل وجرأته على اللهَ عز وجل

إن مما يقضي بالعجب تلاعب الكوثري في النقل وتناقضه فيه، وجرأته على اللّه عز وجل، وطعنه في أهل القرون الثلاثة المفضلة وهم الصحابة والتابعون وأتباعهم بإحسان فيما أجمعوا عليه وجعل عقيدتهم التي هي نصوص القرآن القطعية من شواذ شيخ الإسلام ابن تيمية.

وإليك البيان :

أورد الحافظ ابن حجر (ج 13) من «شرحه للبخاري» أقوال القرون الثلاثة ومن تبعهم بإحسان في قوله تعالى: ﴿وكان عرشه على الماء﴾.

[هود: ٧]

ثم نقل حافظ المشرق ابن حجر، عن حافظ المغرب ابن عبد البر قوله:

«**أهل السنة** مجمعون على الإقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ولم يكيفوا شيئًا منها.

وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا: من أقر بها فهو مشبه. فسماهم من أقر بها معطلة» اهـ.

وترى الحافظ الذهبي في كتاب «إثبات العلو للّه تعالى» ينقل ما يؤيد ذلك عن جميع أصناف العلماء.

ومثله الإمام ابن القيم في «اجتماع الجيوش الإسلامية» بما يجزم المؤمن معه أن إثبات الصفات عقيدة السلف قاطبة.

ويجيء في الزمن الأخير **الكوثري المتعصب** عليهم جميعًا، الجريء على الحق بالهوى، فيطعن في عقيدتهم وعقيدة **نابغة الإسلام، وعلم الأعلام، الإمام: تقي الدين أحمد بن تيمية**، الذي جدد لنا في كتبه عهد السلف بسلامة إيمانهم وقوة برهانهم، والجمع بين صريح العقل وصحيح النقل جمعًا مطابقًا لنصوص اللغة، وحقائق الدين وهدى القرون الثلاثة المفضلة، ويعيب عليه في حواشيه على «التبيين» (ص 393) وفي «إشفاقه» (ص 74) ما قاله في «نقض أساس التقديس» للرازي[1] عند الكلام في الاستواء: «ولو شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته، فكيف على عرش عظيم؟».

---

(١) قال الأستاذ العلامة الشيخ محمد بهجة البيطار في إكماله لتفسير السيد الإمام لسورة يوسف عليه السلام ص 146: «هذا الكتاب من نفائس المخطوطات الظاهرية بدمشق، وهو يقع في بضع مجلدات، ومعظمه مفرق في مجلدات «الكواكب الدراري – في تبويب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري» للإمام ابن عروة الدمشقي الحنبلي الذي رتب المسند على أبواب البخاري وشرحه في مائة وعشرين مجلدًا ضخمًا.
قال السخاوي في «الضوء اللامع»: وطريقته فيه أنه إذا جاء لحديث الإفك مثلًا يأخذ نسخة من شرحه للقاضي عياض فيضعها بتمامها، وإذا مرت به مسألة فيها تصنيف مفرد لابن القيم أو شيخه ابن تيمية أو غيرهما وضعه بتمامه ويستوفى ذاك الباب من «المغني» لابن قدامة ونحوه. اهـ.
وفي دار الظاهرية منه الآن عشرات من المجلدات متفرقة تبحث في التفسير والحديث والسيرة والأصول والتاريخ والأدب وغير ذلك وكان ابن عروة زاهدًا عابدًا قانتًا، لا يقبل لأحد شيئًا ولا يأكل إلا من كسب يده، توفى سنة 837 رحمه الله وإيانا. وكتبه محمد بهجة البيطار».

وهو ينتزع هذه الجملة من كلامه انتزاعًا ويحذف منها **ليشوه وجه الحقيقة**، مع أن المراد منها ظاهر: وهو أن العرش وحملته محمولون بقدرته، وأصلها في «الكواكب» (المجلد 25): «لولا ذلك - أي: قدرته وإرادته - ما استقل به العرش ولا الحملة، ولا السموات والأرض ومن فيهن، ولو قد شاء لاستقر على ظهر بعوضة فاستقلت به بقدرته، ولطف ربوبيته، فكيف على عرش عظيم أكبر من السموات السبع والأرضين السبع» إلخ.

وقد حذف الكوثري قول شيخ الإسلام: «ولطف ربوبيته»، ليخفى المراد، وهو: أن القدرة الإلهية قائمة بجميع المخلوقات مستقلة بها من العرش الذي هو أكبر مخلوق، إلى صغار الذر والبعوض، وهو تعالى بائن منها، مستغن عنها عال عليها جميعًا، وإنما أراد الكوثري أن يشنع بضرب البعوضة مثلًا!! أولًا يذكر الكوثري أن اللَّه تعالى ضربها مثلًا فقال سبحانه: ﴿إن اللَّه لا يستحي أن يضرب مثلًا ما بعوضة فما فوقها فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم﴾ الآية [البقرة: ٢٦].

ولما عاب الكفار ذكر النحل، والنمل، والذباب، والعنكبوت، في القرآن، ذكرهم تعالى في هذه الآية أن البعوضة فما فوقها من عجائب خلق اللَّه وأنها مشتملة على حكمة بالغة ﴿وتلك الأمثال نضربها للناس وما يعقلها إلا العالمون﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وفي قوله تعالى: ﴿فأما الذين آمنوا﴾ الآية. ثناء عظيم على المؤمنين واعتداد بعلمهم أنه الحق، ونعى على الكافرين إغفالهم حظهم وعنادهم ورميهم بالكلمة الحمقاء **كما قال الزمخشري في «كشافه»**:

« فياليت شعري من أي الفريقين هذا المعترض حتى يعيب مثلًا مضروبًا في القرآن ؟ وأصغر مخلوق للّه هو خلق معجز للبشر عن أن يأتوا بمثله ، كما أن أقصر سورة من القرآن هي وحي معجز لهم أن يأتوا بمثله » .

نشر بمجلة الرابطة العربية بمصر عدد 106

* * *

عــرش الــرحمـــــن

ثبت بالنصوص القرآنية القطعية التي لا مجال للتأويل ولا التضليل فيها أن اللّٰه مستو على عرشه، بائن من خلقه، قاهر فوق عباده، وأن عرش الرحمن أعظم مخلوقات اللّٰه، وقد أفرده اللّٰه بالذكر في آيات كثيرة، ووصفه بأوصاف دلت على أن له وجودًا مستقلًا عن سائر الموجودات.

وهذه شذرة مما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الرسالة العرشية»، قال رضي اللّٰه عنه:

«وأما العرش فالأخبار تدل على مباينته لغيره من المخلوقات، وأنه ليس نسبته إلى بعضها كنسبة بعضها إلى بعض[1] قال اللّٰه تعالى: ﴿الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به﴾ [غافر: ٧]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية﴾ الآية.

[الحاقة: ١٧]

فأخبر أن للعرش حملة: اليوم ويوم القيامة، وأن حملته ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويستغفرون للمؤمنين، ومعلوم أن قيام فلك من الأفلاك بقدرة اللّٰه تعالى كقيام سائر الأفلاك لا فرق في ذلك بين كرة وكرة، وإن

(١) يريد بهذا أنه ليس هو الفلك التاسع الأطلسي كما يزعمه المنجمون القدماء وفلاسفة اليونان.

قدر أن لبعضها ملائكة في نفس الأمر تحملها فحكمه حكم نظيره، قال تعالى: ﴿وترى الملائكة حافين من حول العرش﴾ الآية [الزمر: ٧٥]، فذكر هناك أن الملائكة تحف من حول العرش، وذكر في موضع آخر أن له حملة، وجمع في موضع ثالث بين حملته ومن حوله فقال: ﴿الذين يحملون العرش ومن حوله﴾ [غافر: ٧]، وأيضًا فقد أخبر أن عرشه كان على الماء قبل أن يخلق السموات والأرض كما قال تعالى: ﴿وهو الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء﴾ [هود: ٧].

وقد ثبت في «صحيح البخاري» عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه قال: «كان اللَّه ولم يكن شيء غيره وكان عرشه على الماء وكتب في الذكر كل شيء وخلق السموات والأرض»، وفي رواية له: «كان اللَّه ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، ثم خلق السموات والأرض، وكتب في الذكر كل شيء»، وفي رواية لغيره صحيحة: «كان اللَّه ولم يكن شيء معه، وكان عرشه على الماء ثم كتب في الذكر كل شيء».

وفي «صحيح مسلم» عن عبد اللَّه بن عمرو عن النبي ﷺ أنه قال: «إن اللَّه قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء»، وهذا التقدير بعد وجود العرش، وقبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وهو سبحانه وتعالى يتمدح بأنه ذو العرش، كقوله سبحانه: ﴿قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذًا لابتغوا إلى ذي العرش سبيلًا﴾ [الإسراء: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿رفيع الدرجات ذو العرش يلقي الروح من أمره على من يشاء من عباده لينذر يوم التلاق * يوم

هم بارزون لا يخفى على اللّه منهم شيء لمن الملك اليوم للّه الواحد القهار﴾ [غافر: ١٥، ١٦]، وقال تعالى: ﴿وهو الغفور الودود * ذو العرش المجيد * فعال لما يريد﴾ [البروج: ١٤-١٦]، وقد قرئ المجيد بالرفع - صفة للّه، وقرئ بالخفض - صفة للعرش، وقال تعالى: ﴿قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم * سيقولون اللّه قل أفلا تتقون﴾ [المؤمنون: ٨٦، ٨٧]، فوصف العرش بأنه مجيد، وأنه عظيم، وقال تعالى: ﴿فتعالى اللّه الملك الحق لا إله إلا هو رب العرش الكريم﴾ [المؤمنون: ١١٦]، فوصفه بأنه كريم أيضًا.

وكذلك في «الصحيحين» عن ابن عباس رضي اللّه عنه أن النبي ﷺ كان يقول عند الكرب: «لا إله إلا اللّه العظيم الحليم لا إله إلا اللّه رب العرش العظيم، لا إله إلا اللّه رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم» فوصفه الحديث بأنه عظيم وكريم أيضًا. اهـ.

فأين يذهب المعترض بهذه الآيات الكريمة، والنصوص القطعية في إثبات العرش ووصفه، وهل من سبيل إلى إنكارها، أو صرفها عن ظاهرها، وتأويل أعظم مخلوق، وأكبر موجود بالعدم الصرف، وأي فرق بين وجود السموات والأرض والعرش والكرسي يا ترى.

وهل يعقل ما يقول من يعادي هذه النصوص، ويخرق الإجماع الذي حكاه ابن عبد البر، **ويلقب ابن تيمية بالحشوى، ويسمى المؤولين والمعطلين بأهل السنة؟**

ويقول عن ابن تيمية: لا يعد هذا الحشوى من صغار تلامذتهم، كما تراه في مقدمة «تبيين كذب المفترى».

وتلقيب شيخ الإسلام بالحشوى من الحشو الذي لم يقع له نظير، ومن التقليد المميت للعقل والشعور، بل من التعصب الشنيع الذي لا يرضاه لنفسه إلا اليهود البهت.

فإن هذا الإمام جمع في كتابه بين العقل والنقل جمعًا كَمَّ فيه أفواه جميع أهل الابتداع والأهواء، وهذا الخوض بالباطل لا يضر شيخ الإسلام ولا يزيد مريديه إلا بصيرة في دينهم ورسوخًا، ويأبى اللّه للحق إلا أن يظهر وللباطل إلا أن يذل ويقهر.

وها هي ذى كتب شيخ الإسلام تطبع وتنشر، وتطرد بنورها ظلام الشكوك والأوهام.

﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق ولكم الويل مما تصفون﴾ [الأنبياء: ١٨].

* * *

كذب مفضوح في كتاب مطبوع

لو كان هذا الرجل - **الكوثري** - ممن يتقي الله ويبالي خزي الدنيا ويوم الحساب، لما رضي لنفسه هذا الموقف الشاذ الذي وقفه من حملة القرآن، ودعاة السنة وحملتها، ولما استباح لنفسه الكذب في التاريخ والتجني على أئمة الدين، ومفاخر المسلمين في كل العصور.

لا أطيل القول عليك أيها القارئ الكريم، وإنما أنقل لك جملة مما قال في كتابه الأخير الذي سماه « الإشفاق على أحكام الطلاق »، كأنه أشفق على المسلمين من أن يعودوا إلى عهد الطلاق الشرعي في الإسلام، وأراد أن تستمر هذه الفوضى في البيوت، وتبقى نصوص القرآن محجوبة عن المسلمين، فقد عرض في كتابه هذا لنابغة الإسلام الإمام ابن تيمية كدأبه في عامة ما يكتب، ولكن هذه الكتابة من أفضح ما كتب وأخزاه، قال هداه الله (ص 73) :

« ولولا شدة ابن تيمية في رده على ابن المطهر في « منهاجه »، إلى أن بلغ به الأمر أن يتعرض لعلي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - على الوجه الذي تراه في أوائل الجزء الثالث منه، بطريق يأباه كثير من أقحام الخوارج مع توهين الأحاديث الجيدة في هذا السبيل لما قامت دولة الغلاة من الشيعة في بلاد الفرس والعراق وشرقي الأسيا - كذا - الصغرى وأذربيجان من عهد الملك المغولي خدابنده.

وابن المطهر الحلى لما وصل إليه كتاب ابن تيمية هذا، قال: كنت أجاوبه لو كان يفهم كلامي، ولكن جوابي يكون بالفعل حتى سعى سعيًا إلى أن تمكن من قلب الدولة السنية من تلك الأقطار، إلى دولة غالية في التشيع بحمل خدابنده الملك الشعوب على التمذهب بمذهب ابن المطهر، ولم يزل الغلو في التشيع في تلك البلاد منذ عمل ابن تيمية هذا.

ولو كان يسعى بحكمة لما بعدت شقة الخلاف بين الإخوان المسلمين على الوجه الذي تراه». اهـ.

أقــول :

كلامه هذا صريح في أن الإمام ابن تيمية هو الذي أثار ثائرة الشيعة بتعصبه عليهم، وطعنه فيهم، وتنقيصه عليًّا عليه السلام بما يأبى مثله الخوارج، وأنه هو الذي حمل ابن المطهر على هذا الغلو في التشيع والسعي في نشر المذهب من عهد الملك المغولي خدابنده الذي تشيع وقلب دولته شيعية بسعي ابن المطهر الحلي هذا، وأن «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية» لشيخ الإسلام: هو الذي زاد النار ضرامًا. إلخ.

سبحان اللَّه !!

ما أجرأ هذا الرجل على تشوية الحقاق وإفساد التاريخ.

فهو ممن زين له سوء عمله فرآه حسنًا.

وإليك الجواب عن هذا الكذب الصريح:

1- إن شيخ الإسلام ابن تيمية لم يؤلف كتابه «منهاج السنة النبوية»

ابتداء، ولكنه ألفه ردًّا على كتاب الحلي الذي سماه: «منهاج الكرامة».

وقد قال - رحمه اللَّه - في مقدمة كتابه:

أما بعد: فإنه أحضر إلى طائفة من أهل السنة والجماعة كتابًا صنفه بعض شيوخ الرافضة في عصرنا منفقًا لهذه البضاعة، يدعو به إلى مذهب الرافضة الإمامية من أمكنة دعوته من ولاة الأمور وغيرهم.

إلى أن قال:

وذكر من أحضر هذا الكتاب بأنه من أعظم الأسباب في تقرير مذهبهم عند من مال إليهم من الملوك وغيرهم، وقد صنفه للملك المعروف الذي سماه خدابنده، وطلبوا مني بيان ما في هذا الكتاب من الضلال وباطل الخطاب اهـ.

فأنت ترى أن كتاب «منهاج السنة النبوية» قد كتب ردًّا لإعتداء من اعتدى على أهل السنة وتهجم عليهم، وطعن في دينهم، وأن شيخ الإسلام قد أحضر إليه كتاب الشيعي ولم يكن رآه، وطلب منه أهل السنة والجماعة رد مفترياته على أهل السنة.

وهو شيخهم بل شيخ الإسلام، ومن أولى منه ببيان الحق وأقدر منه عليه؟

2- إن الملك المغولي: خدابنده، قد ترفض، أو تشيع على يد ابن المطهر الحلي قبل صدور رد شيخ الإسلام عليه كما هو ظاهر من كلامه.

3- إن أقصى ما في كلام شيخ الإسلام هو الدعوة إلى الاعتدال في الأقوال والأعمال، وتخفيف غلو الغالين في العقائد، وتقليص ظل عصبيات أهل

البدع والأهواء، ودفع أكاذيبهم وأباطيلهم، والغرض من ذلك كله تنوير العقول، وتقريب القلوب وتطهيرها مما تراكم عليها من أوضار الباطل، وأوغار الحقد، وإزالة ما استحكم فيها من جفوة وقسوة.

وهذه نبذة صغيرة من كلام شيخ الإسلام مصدقة لما ذكرناه:

قال رحمه الله: «**وأما الرافضي**: فإذا قدح في معاوية بأنه كان باغيًا ظالمًا، **قال له الناصبي**: وعلي أيضًا كان باغيًا ظالمًا لما قاتل المسلمين على إمارته وبدأهم بالقتال، وصال عليهم وسفك دماء الأمة بغير فائدة لا في دينهم ولا في دنياهم، وكان السيف مسلولًا في خلافته على أهل الملة، مكفوفًا عن الكفار».

إلى أن قال:

فالخوارج والمروانية وكثير من المعتزلة، وغيرهم، يقدحون في علي - رضي الله عنه - وكلهم مخطئون في ذلك ضالون مبتدعون» اهـ.

فأنت ترى أن شيخ الإسلام يحكي كلام الروافض والنواصب والخوارج، ولكنه لا يحكم لفريق على فريق، بل يحكم بأنهم مخطئون مبتدعة ضالون، **خلافًا لما يزعمه الكوثري**: المقلد الغبي، من انتقاص مقام الإمام علي، فما أضيع البرهان عند المقلد!

4- **وأوضح وأفصح** مما تقدم - أن هذا المعتدي على التاريخ، الذي أسقطه الحسام القدسي بسبب اعتدائه - كما بينا من قبل -، دعواه أن ابن تيمية هو سبب الغلو في التشيع، وبسط سلطانه في الأرض، ويوهم كلامه أو يفهم أن

السلطان خدابنده قد ترفض ونشر مذهب ابن المطهر بسبب ابن تيمية، وتحامله على الشيعة في «منهاج السنة النبوية».

وقال: وابن المطهر الحلي لما وصل إليه كتاب ابن تيمية هذا، قال: كنت أجاوبه لو كان يفهم كلامي، ولكن جوابي يكون بالفعل حتى سعى سعيًا إلى أن تمكن من قلب الدولة السنية من تلك الأقطار إلى دولة غالية في التشيع بحمل خدابنده الملك الشعوب على التمذهب بمذهب ابن المطهر، ولم يزل الغلو في التشيع متغلغلًا في تلك البلاد، منذ عمل ابن تيمية هذا. اهـ.

ونحن ننقل لك بعد هذا الكلام ما ذكره الشيعة الإمامية أنفسهم في سبب ترفض الملك خدابنده، ليعلم مبلغ هذا الرجل من تحريف التاريخ وقلب الحقائق الواقعية بكل وقاحة وصفاقة، ونسجل عليه حقده وتعصبه على رجال الإسلام العظام، وافتراءه عليهم الكذب الصريح.

جاء في كتاب «روضات الجنات في تراجم الشيعة» تأليف ميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الميلاد، والأصفهاني الموطن والمهاد - في ترجمة الحسن بن المطهر الحلي ما نصه، ثم نقل عن كتاب شرح مولانا التقي المجلسي على الفقيه نقلًا عن جماعة من الأصحاب أن الشاه خدابنده المذكور غضب يومًا على امرأته فقال لها: **أنت طالق ثلاثًا**، ثم ندم وجمع العلماء، فقالوا: **لا بد من المحلل** فقال: عندكم في كل مسألة أقاويل مختلفة، أوَ ليس لكم هنا اختلاف؟ فقالوا: لا، فقال أحد وزرائه: إن عالمًا بالحلة وهو يقول ببطلان الطلاق، فبعث كتابه إلى العلامة[1] وأحضره - وهنا أطال في وصف

(١) يعني ابن المطهر.

اجتماعه بعلماء السنة ومناظرته لهم، بما يضحك الثكلى ويشبه كلام الصبيان .

ثم قال : وعلى أي حال فالطلاق الذي أوقعه الملك باطل، لأنه لم يتحقق شروطه، ومنه العدلان، فهل قال الملك بمحضرهما ؟ قال : لا .

ثم شرع في البحث مع العلماء حتى ألزمهم جميعًا فتشيع الملك، وبعث إلى البلاد والأقاليم حتى يخطبوا بالأئمة الاثنى عشر، ويضربوا السكك على أسمائهم، وينفقوها على أطراف المساجد، والمشاهد !! منهم .

ثم قال : والذي في أصفهان موجود الآن في الجامع القديم الذي كتب في زمانه ثلاثة مواضع منه، وكذا في معبديه : مكوار لنجان، ومعبد الشيخ نور الدين النطنزي من الفرقاء، وكذا على منارة دار السيادة التي تممها هذا السلطان من بعد ما أحدثه أخوه غازان . اهـ .

ثم قال : وهذه اليد العظمى والمنة الكبرى التي له على أهل الحق مما لم ينكره أحد من المخالفين والموافقين، حتى أن في بعض تواريخ العامة - أي أهل السنة - رأيت التعبير عن هذه الحكاية بمثل هذه الصورة ومن سوانح سنة سبع وسبعمائة، أظهر خدابنده شعار التشيع بإضلال ابن المطهر . اهـ .

أعلمت الآن أيها القارئ الكريم السبب الذي من أجله ترفض هذا الجاهل الأعجمي المغولي، وأنه مسألة شخصية لا دخل فيها لشيخ الإسلام ابن تيمية، ولا لكتاب « منهاج السنة النبوية »، وهو كونه طلق زوجته ثلاثًا - وهو غضبان، **واستفتى أمثال الكوثري من علماء عصره**، فأفتوه بالمحلل،

وهو الذي سماه الرسول ﷺ التيس المستعار، وقال الملك لهم: عندكم في كل مسألة أقاويل مختلفة، أو ليس لكم هنا اختلاف قالوا: لا، لا بد من المحلل - أي الملعون بلسان الرسول ﷺ هو والمحلل له -، فاستنكف الملك عن هذا التحليل الذي هو زنا صريح.

ولو أخذوا بما كان عليه الطلاق الثلاث في عهده ﷺ وفي عهد صاحبيه، لخرجوا من جحر الضب الذي أوقعوا الملك معهم فيه.

ولو اهتدى إلى شيخ الإسلام ابن تيمية لوجد لمسألته عنده حلًّا نبويًّا سنيًّا غير شيعي.

ولكن الكوثري يلبس شيخ الإسلام ذنب غيره، فعليه ما يستحق من ربه.

لماذا تسكت أيها الكوثري عمن أحرجوا الملك فأخرجوه من بينهم، وتطعن في دين من يرده وقومه إلى حظيرة السنة؟

أكان - بالله - إثمًا أن يؤلف ابن تيمية كتاب «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية»، ويرد به ضلالات ابن المطهر الحلي.

والكوثري السني فيما يزعم يتبجح بقول الحلي الشيعي لإمام السنة: كنت أجاوبه لو كان يفهم كلامي!.

وفي كتاب «روضات الجنات في تراجم الشيعة» الذي لخصنا عنه ما تقدم (ص: ١٧١ - ١٧٤) نقلًا عن «تذكرة» الشيخ نور الدين علي بن عراق المصري: أن الشيخ تقي الدين بن تيمية الذي كان من جملة علماء السنة معاصرًا للشيخ جمال الدين العلامة المذكور - منكرًا عليه في الخفاء

كثيرًا – كتب إليه العلامة بهذه الأبيات :

لو كنت تعلم كل ما علم الورى ... طرًّا لصرت صديق كل العالم

لكن جهلت فقلت إن جميع من ... يهوى خلاف هواك ليس بعالم

فكتب الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم الموصلي في جوابه هذه القطعة وأرسلها إليه :

يا من يموه في السؤال مسفسطا ... إن الذي ألزمت ليس بلازم

هذا رسول الله يعلم كل ما ... علموا وقد عاداه جل العالم

وترى الكوثري ينوه بكلمة ابن المطهر الحمقاء التي أخذها من شعره، ولكنه لم يذكر جوابها السديد لبعض علماء السنة، ويمكنك أن تقف مما أوردناه لك على دخيلته، وتعرف حقيقة نحلته وخبيئته.

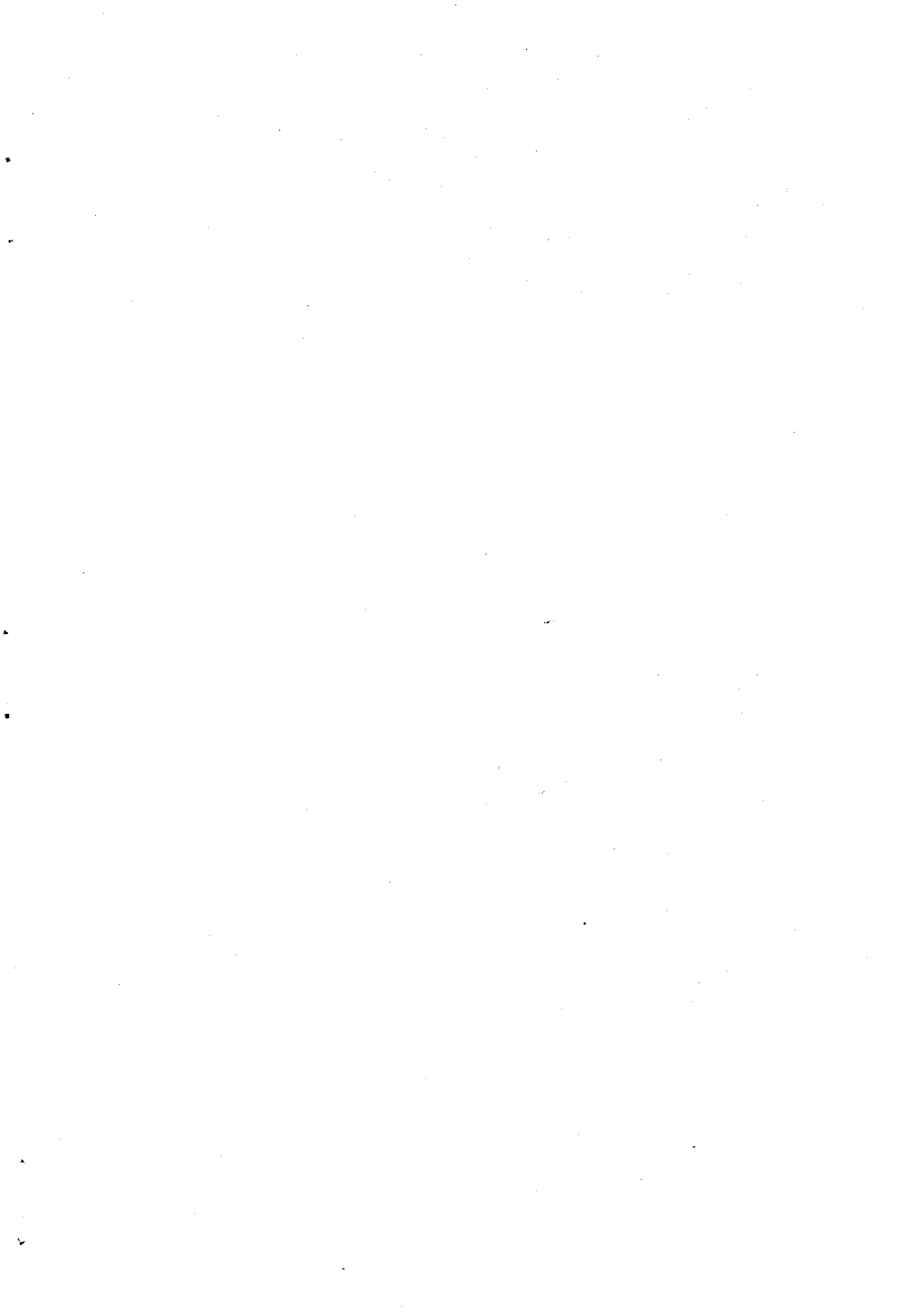
وجملة القول :

أن هذا الرجل لا يعتد بعقله ولا بنقله ولا بعلمه ولا بدينه.

ومن يراجع تعليقاته يتحقق صدق ما قلناه فيه، على أنا أوردنا شواهد منها دلت على سائرها، وعرفتنا حقيقة قائلها.

فمن بقي له شك فيها فليرجع إليها، ليرى كيف أن التعصب يعمي ويصم.

والله عليم بذات الصدور.



طليعة التنكيل

بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل

بقلم العلامة الأستاذ الشيخ الناقد المدقق

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للَّه حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له ، وأن محمدًا عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد .

أما بعد :

فإني وقفت على كتاب « تأنيب الخطيب » **للأستاذ العلامة : محمد زاهد الكوثري** : الذي تعقب فيه ما ذكره الحافظ المحدث الخطيب البغدادي في ترجمة الإمام أبي حنيفة من « تاريخ بغداد » من الروايات عن الماضين في الغض من أبي حنيفة ، **فرأيت الأستاذ تعدى ما يوافقه عليه أهل العلم** من توقير أبي حنيفة وحسن الذب عنه ، إلى ما لا يرضاه عالم متثبت من المغالطات المضادة للأمانة العلمية ، ومن التخليط في القواعد ، والطعن في أئمة السنة ونقلتها ، حتى تناول بعض أفاضل الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة مالكًا والشافعي وأحمد وأضرابهم وكبار أئمة الحديث وثقات نقلته ، والرد لأحاديث صحيحة ثابتة ، والعيب للعقيدة السلفية .

فأساء في ذلك جدًّا حتى إلى الإمام أبي حنيفة نفسه ، فإن من يزعم أنه لا يتأتى الدفاع عن أبي حنيفة إلا بمثل ذلك الصنيع فساء ما يثنى عليه .

فدعاني ذلك إلى تعقب الأستاذ فيما تعدى فيه .

فجمعت في ذلك كتابًا أسميته : « **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل** » .

ورتبته على أربعة أقسام :

القسم الأول : في تحرير القواعد التي خلط فيها .

القسم الثاني : في تراجم الأئمة والرواة الذين طعن فيهم ، وهم نحو ثلثمائة ، فيهم : أنس بن مالك – رضي اللّٰه عنه – ، وهشام بن عروة بن الزبير بن العوام ، والأئمة الثلاثة ، وفيهم الخطيب .

وأدرجت في ذلك تراجم أفراد مطعون فيهم حاول توثيقهم ، ورتبت التراجم على الحروف المعجمة .

القسم الثالث : في الفقهيات ، وهي مسائل انتقدت على أبي حنيفة وأصحابه، حاول الأستاذ الانتصار لمذهبه .

القسم الرابع : في الاعتقاديات ذكرت فيه الحجة الواضحة لصحة عقيدة أئمة الحديث إجمالًا ، وعدة مسائل تعرض لها الأستاذ ، ولم أقتصر على مقصود التعقب ، بل حرصت على أن يكون الكتاب جامعًا لفوائد عزيزة في علوم السنة مما يعين على التبحر والتحقيق فيها .

وحرصت على توخي الحق والعدل واجتناب ما كرهته للأستاذ ، خلا أن إفراطه في إساءة القول في الأئمة جرأني على أن أصرح ببعض ما يقتضيه صنيعه .

وأسأل اللّٰه تعالى التوفيق لي وله .

والكتاب على وشك التمام، وهذه **طليعة** له أعجلها للقراء، شرحت فيها أمثلة من **مغالطات الأستاذ** ومجازفاته.

وذلك أنواع:

1

فمن أوابده: تبديل الرواة، يتكلم في الأسانيد التي يسوقها الخطيب طاعنًا في رجالها واحدًا واحدًا، فيمر به الرجل الثقة الذي لا يجد فيه طعنًا مقبولًا **فيفتش الأستاذ** عن رجل آخر يوافق ذلك الثقة في الاسم واسم الأب ويكون مقدوحًا فيه، فإذا ظفر به زعم أنه هو الذي في السند[١].

فمن أمثلة ذلك:

صالح بن أحمد، ومحمد بن أيوب:

قال الخطيب في «التاريخ» (ج١٣ ص: ٣٩٤) «أخبرنا محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزاز بهمذان **حدثنا** صالح بن أحمد التميمي الحافظ **حدّثنا** القاسم بن أبي **حدثنا** محمد بن أيوب أخبرنا إبراهيم بن بشار قال: سمعت سفيان بن عيينة ...».

تكلم الأستاذ في هذه الرواية (ص: ٩٧) من «التأنيب» فقال: «في سنده صالح بن أحمد التميمي، وهو ابن أبي مقاتل القيراطي هروي الأصل،

(١) وقع له هذا في تأنيبه في اثنى عشر موضعًا أو أكثر كلها تروِّج رأيه، ولم يقع له فيما يخالف رأيه موضع واحد. وهكذا في الضروب الأخرى، فمن السخرية بعقول الناس أن يقال: أخطأ ووهم.

ذكر الخطيب عن ابن حبان أنه كان يسرق الحديث ... والقاسم بن أبي صالح الحذاء ذهبت كتبه بعد الفتنة ، فكان يقرأ من كتب الناس وكف بصره كما قاله العراقي ونقله ابن حجر في « لسان الميزان » .

ومحمد بن أيوب بن هشام الرازي كذبه أبو حاتم .

ولا أدري كيف يسوق الخطيب مثل ذلك الخبر بمثل السند المذكور ، ولعل اللّٰه سبحانه طمس بصيرته ليفضحه فيما يدعي أنه المحفوظ عند النقلة بخذلانه المكشوف في كل خطوة .

أقـول :

أما صالح : فهو صالح بن أحمد .

وهو موصوف في السند نفسه بأنه :

1- تميمي .
2- وحافظ .
3- ويظهر أنه همذاني ؛ لأن شيخه والراوي عنه همذانيان .
4- ويروى عن القاسم بن أبي صالح .
5- ويروى عنه محمد بن عيسى بن عبد العزيز .
6- وينبغي بمقتضى العادة أن يكون توفى بعد القاسم بمدة .
7- وينبغي بمقتضى العادة أن لا يكون بين وفاته ووفاة الراوي عنه مدة طويلة مما يندر مثله .

وهذه الأوجه كلها منتفية في حق القيراطي .

فلم يوصف بأنه تميمي ، ولا بأنه حافظ .

وإن قيل : كان يذكر بالحفظ ؛ فإن هذا لا يستلزم أن يطلق عليه لقب : الحافظ .

ولم يذكر أنه همذاني ، بل ذكروا أنه هروي الأصل سكن بغداد[1] .

ولم تذكر له رواية عن القاسم[2] ، ولا لمحمد بن عبد العزيز رواية عنه[3] .

وكانت وفاته سنة 316 هـ ، أي : قبل وفاة القاسم باثنتين وعشرين سنة ، وقبل وفاة محمد بن عيسى بن عبد العزيز بمائة وأربع عشرة سنة .

ومن اطلع على « التأنيب » ، وغيره من مؤلفات الأستاذ ، علم أنه لم يؤت من جهل بطريق الكشف عن تراجم الرجال الواقعين في الأسانيد ، ومعرفة كيف يعلم انطباق الترجمة على المذكور في السند من عدم انطباقها ، ولا من بخل بالوقت ، ولا سآمة للتفتيش ، فلا بد أن يكون قد عرف أكثر هذه الوجوه إن لم نقل جميعها .

وبذلك علم لا محالة أن صالح بن أحمد الواقع في السند ليس بالقيراطي فيحمله ذلك على مواصلة البحث ، فيجد في « تاريخ بغداد » نفسه في

---

(١) بل هو بغدادي ، صرح به الخطيب 12 - 367 وشيوخه عراقيون أو وافدون إلى العراق .

(٢) والقيراطي متهم بسرقة الحديث وإنما يحمله على ذلك ترفعه أن يروي عن أقرانه فمن دونهم ، وشيوخه توفوا سنة 252 أو نحوها وأقدم شيخ سمى للقاسم توفى سنة 277 ، وشيخه في هذه الحكاية توفى سنة 294 ، فكيف يروى سارق الحديث عن أصغر منه بنحو خمس عشرة سنة عن أصغر من شيوخ السارق بنحو أربعين سنة ؟

(٣) بل لم يدركه ، فإن شيوخ محمد توفوا سنة 375 فما بعدها إلا واحدًا منهم يظهر أنه توفى قبلها بقليل ، وذلك بعد وفاة القيراطي بنحو ستين سنة .

الصفحة اليسرى التي تلي الصفحة التي فيها ترجمة القيراطي ، **وقد نقل الكوثري عنها** ، سيجد ثمة ترجمة رجل آخر « صالح بن أحمد بن محمد أبو الفضل التميمي الهمذاني قدم بغداد وحدث بها عن ... والقاسم بن بندار ، وهو القاسم بن أبي صالح كما في ترجمته من « لسان الميزان » ، وقد نقل الأستاذ عنها ... وكان حافظًا فهمًا ثقة ثبتًا ... ولهذا الحافظ ترجمة في « تذكرة الحافظ » (ج3 ص181) وفيها في أسماء شيوخه : « القاسم بن أبي صالح » ، وفيها ثناء أهل العلم عليه ، وفيها أن وفاته سنة (384) .

وذكره ابن السمعاني في « الأنساب » (الورقة 592) ، وذكر في الرواة عنه أبا الفضل محمد بن عيسى البزاز ، وإذ كانت وفاة هذا الحافظ سنة (384) ، فهي متأخرة عن وفاة القاسم بست وأربعين سنة ، ومتقدمة على وفاة محمد ابن عيسى بست وأربعين سنة ، ومثل هذا يكثر في العادة في الفرق بين وفاة الرجل ووفاة شيخه ووفاة الراوي عنه ، فاتضح يقينًا أن هذا الحافظ الفهم الثقة الثبت هو الواقع في السند .

وقد عرف الكوثري هذا حق معرفته ، الدليل على ذلك :

أولًا : ما عرفناه من معرفته وتيقظه .

ثانيًا : أن ترجمة التميمي قريبة من ترجمة القيراطي التي طالعها الكوثري .

ثالثًا : أن من عادة الكوثري ، كما يعلم من « التأنيب » ، أنه عندما يريد القدح في الراوي يتتبع التراجم التي فيها ذلك الاسم واسم الأب فيما تصل إليه يده من الكتب ، **ولا يكاد يقنع بترجمة فيها قدح ؛ لطمعه أن يجد أخرى فيها قدح أشفى لغيظه** .

رابعًا : في عبارة الكوثري : « والقاسم بن أبي صالح الحذاء ذهبت كتبه بعد الفتنة ، وكان يقرأ من كتب الناس وكف بصره ، قاله العراقي ، ونقله ابن حجر في « لسان الميزان » .

والذي في « لسان الميزان » (جزء 4 ص 460) (ز) « قاسم بن صالح بندار الحذاء ... روى عنه إبراهيم بن محمد بن يعقوب وصالح بن أحمد الحافظ ... قال صالح : كان صدوقًا متقنًا لحديثه وكتبه صحاح بخطه ، فلما وقعت الفتنة ذهبت عنه كتبه فكان يقرأ من كتب الناس وكف بصره ، وسماع المتقدمين عنه أصح » .

وحرف (ز) **أول الترجمة إشارة إلى أنها من زيادة ابن حجر** - كما نبه عليه في خطبة « اللسان » ، وذكر هناك أن لشيخه العراقي « ذيلًا » على « الميزان » ، وأنه إذا زاد ترجمة في « اللسان » ، فما كان من « ذيل شيخه العراقي » : جعل في أول الترجمة حرف (ذ) ، وما كان من غيره جعل حرف (ز) ، فعلم من هذا أن ترجمة القاسم هذا من زيادة ابن حجر نفسه لا من « ذيل العراقي » .

وهب أن الكوثري وهمَ في هذا ؛ فالمقصود هنا أن الذي في الترجمة من الكلام في القاسم هو من كلام الراوي عنه صالح بن أحمد الحافظ ، فلماذا دلس الكوثري النقل وحرفه ونسبه إلى العراقي ؟

الجواب واضح :

وهو أن **الكوثري خشي** إن نسب الكلام إلى صالح بن أحمد الحافظ أن يتنبه القارئ فيفهم أن صالح بن أحمد الحافظ هذا هو الواقع في سند الخطيب وليس هو القيراطي **لوجهين** :

الأول : أن القيراطي مطعون فيه ، فلم يكن الحفاظ ليعتدوا بكلامه في القاسم ، وكذلك الكوثري لم يكن ليعتد بكلام القيراطي .

الثاني : أن كلام صالح في الترجمة يدل أنه تأخر بعد القاسم ، والقيراطي توفى قبل القاسم باثنتين وعشرين سنة ، وبهذا يتبين أيضًا أن الكلام في القاسم لا يضره بالنسبة إلى رواية الخطيب ، لأنها من رواية صالح بن أحمد الحافظ نفسه عنه : وهو المتكلم فيه ، فلم يكن ليروى عنه إلا ما سمعه منه من أصوله قبل ذهابها .

فأعرض الكوثري **لهذين الغرضين** عن صالح بن أحمد الحافظ ، ونسب كلامه إلى العراقي وحذف من العبارة ما فيه ثناء على القاسم .

وهذه عادة له ستأتي أمثلة منها إن شاء اللَّه تعالى .

والمقصود هنا :

إثبات أن الكوثري قد عرف يقينًا أن صالح بن أحمد الواقع في السند ليس هو بالقيراطي ؛ بل هو ذاك الحافظ الفهم الثقة الثبت(١) ، ولكن كان الكوثري مضطرًا إلى الطعن في تلك الرواية ، ولم يجد في ذاك الحافظ مغمزًا ، ووقعت بيده ترجمة القيراطي المطعون فيه ، **وعرف أن هذا الفن أصبح في غاية الغربة ،** فغلب على ظنه أنه إذا زعم أن الواقع في السند هو القيراطي لا يرد ذلك عليه أحد .

فأما اللَّه تبارك وتعالى فله معه حساب آخر ، واللَّه المستعان .

---

(١) وليس من شأن الأستاذ تقليد معظمه ولا لجنته ، وقد انتقدهما (ض 56) في « تأنيبه » ، حيث لم يكن له هوى في موافقتهما .

وأما محمد بن أيوب ، فالكوثري يعلم أن المشهور بهذا الاسم في تلك الطبقة ، والمراد عند الإطلاق في الرواية هو : الحافظ الجليل الثقة الثبت : محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس ، ترجمته في « تذكرة الحفاظ » (جزء 3 صفحة 195) .

وقد احتج الكوثري (ص : 114) في معارضة ما رواه ابن أبي حاتم عن أبيه عن ابن أبي سريح بما رواه الخطيب عن البرقاني عن أبي العباس بن حمدان عن محمد بن أيوب عن ابن أبي سريج ، وذلك بناء من الكوثري على أن شيخ ابن حمدان هو محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس لشهرته .

هذا ، مع أنه لا يعرف لابن الضريس رواية عن ابن أبي سريج ، فأما روايته عن إبراهيم بن بشار فنص عليها المزي في ترجمة إبراهيم من « تهذيبه » قال : « روى عنه ... ومحمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس » .

فأما محمد بن أيوب بن هشام فمقلّ مرغوب عن الرواية عنه ، لا تعرف له رواية عن إبراهيم بن بشار ولا للقاسم بن أبي صالح رواية عنه .

فقد بدل الكوثري عمدًا في ذاك السند حافظين جليلين برجلين مطعون فيهما .

وصنع ما صنع في شأن القاسم بن أبي صالح ، وقد بان أنه ثقة وأن هذه الرواية من صحيح روايته .

ومـن العجـائب :

أن الكوثري ارتكب هذه الأباطيل وهو يعلم أن ذلك لا يغني عنه شيئًا ، ولو لم تتبن الحقيقة ؛ لأن ذلك الأثر نفسه ثابت عن إبراهيم بن بشار من غير هذه

الطريق ، فقد ذكره ابن عبد البر في « الانتقاء » (ص : 148) عن « تاريخ ابن أبي خيثمة » قال **حدّثنا** إبراهيم بن بشار ... و « الانتقاء » تحت نظر الكوثري كل وقت كما يدل عليه كثرة نقله عنه في « التأنيب » .

وأعجب من هذا كله وأغرب :

قول الكوثري بعد تلك الأفاعيل : « ولا أدري كيف يسوق الخطيب ... ولعل اللّٰه سبحانه طمس بصيرته ليفضحه بخذلانه المكشوف في كل خطوة » .

وهذا المترجي واقع ؛ ولكن بمن ؟ !

3- أحمد بن الخليل :

قال الخطيب (جزء 13 ص 375) : أخبرنا ابن الفضل أخبرنا عبد اللّٰه بن جعفر **حدّثنا** يعقوب بن سفيان **حدّثنا** أحمد بن الخليل **حدّثنا** عبدة .. » .

ذكر الكوثري هذه الرواية (ص : 46) وقال : أحمد بن الخليل هو البغدادي المعروف بجور توفي سنة (260) ، قال الدارقطني : ضعيف لا يحتج به ، وهكذا يكون المحفوظ عند الخطيب .

أقــول : الصواب في لقب البغدادي الذي تكلم فيه الدارقطني : « حور » - بالحاء المهملة - كما ضبطه أصحاب المشتبه ، والذي في « الميزان » و « اللسان » في وفاته : بقي إلى بعد الستين ومائتين ، ولم يذكروا له رواية عن عبدة ولا ليعقوب بن سفيان رواية عنه .

وقد قال يعقوب بن سفيان كما في ترجمة أحمد بن صالح من « تهذيب التهذيب » : كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات .

وقبل ترجمة « حور » في « تاريخ بغداد » ترجمة رجل آخر هو : أحمد بن الخليل أبو علي التاجر البغدادي ... روى عنه ... ويعقوب بن سفيان .

وهذا التاجر له ترجمة في « التهذيب » ، وفيها رواية يعقوب بن سفيان عنه ، وتوثيق الأئمة له وفيها .

قلت : لم أر له في « أسماء شيوخ النسائي » ذكرًا ؛ بل الذي فيه : أحمد ابن الخليل : نيسابوري كتبنا عنه لا بأس به ، وقد قال الدارقطني : قديم لم يحدث عنه من البغداديين أحد ، وإنما حديثه بخراسان فلعله سكن خراسان » .

أقـول : فكأن النسائي نسبه إلى مسكنه ، فهذا هو الواقع في سند الخطيب ؛ لأنه هو الذي يروى عنه يعقوب بن سفيان ؛ ولأنه ثقة ، ويعقوب كتب عن الثقات ، ولأنه سكن خراسان .

وشيخه في السند عبدة وهو خراساني ، ولا ريب أن الكوثري عند تفتيشه عن أحمد بن الخليل وقف أولًا على ترجمة هذا التاجر وعرف أنه هو الواقع في السند ، ولكنه رآه ثقة ، وهو بالحاجة إلى الطعن في تلك الرواية فعدل عنه إلى ذاك الضعيف « حور » نعوذ بالله من الحور بعد الكور .

وهكذا تكون الأمانة .

4- **محمد بن جبَّويه :**

قال الخطيب (ج 3 ص 370) : « جبريل بن محمد المعدل بهمذان **حدّثنا** محمد بن حيويه - كذا - النخاس **حدّثنا** محمود بن غيلان » .

ذكر الكوثري هذه الرواية (ص 34) ، وقال : « في الطبعات الثلاث : حيويه ، والصحيح : جبويه : هو ابن جبويه النخاس الهمذاني وقد كذبه الذهبي في « تلخيص المستدرك » حيث قال في حديث مينا : ابن جبويه متهم بالكذب » .

وذكر الخطيب (جزء 13 صفحة 381) أثرًا آخر بمثل السند المتقدم .

فقال الكوثري (ص : 64) : ووقع في الطبعات الثلاث بلفظ حيويه ، وهو تصحيف كما سبق متهم بالكذب .

وقال الذهبي في « مشتبه النسبة » - كذا - : ومحمد بن جبويه الهمذاني عن محمود بن غيلان اهـ .

لكن لا يمكن إدراكه لابن غيلان والخبر كذب ملفق .

أقــول :

قول الكوثري : « لا يمكن إدراكه لابن غيلان » : واضح الدلالة على أنه اطلع على وفاة هذا الرجل ، وليست مذكورة في « تلخيص المستدرك » ، ولا في « المشتبه » ؛ وإنما هي مذكورة في ترجمته من الكتب ، **إذن فقد اطلع الكوثري على ترجمته** ، وهذا واضح فإنه يبعد أن يعثر الأستاذ على ما في « تلخيص المستدرك » بدون أن يقف على الترجمة .

وهبه عثر على ذلك قبل النظر في الترجمة، فمن عادته: أنه لا يشتفي بمثل ذلك الطعن بل يفتش على الترجمة لعله يجد فيها طعنًا أشد من ذلك.

وكأنني بالكوثري أول ما نظر في هذا الرجل راجع «الميزان» و«اللسان»، فوجد في الأول بين ترجمتي محمد بن حنيفة ومحمد بن حيدره: «محمد ابن حيويه بن المؤمل الكرجي ... قال الخطيب ...»، ووجد في الثاني بين ترجمتي محمد بن حويطب ومحمد بن حيدره كما في الأول وزاد: «وروى أيضًا عن الدبري ... مات سنة 373 وأورد له الحاكم في «المستدرك» حديثًا في مناقب فاطمة. فقال الذهبي: محمد بن حيويه الكرجي متهم بالكذب».

ولما وجد الكوثري فيهما: «قال الخطيب»، راجع «تاريخ بغداد» فوجد فيه (ج 5 ص 233)، في أواخر حرف الحاء المهملة من آباء المحمدين ترجمة هذا الرجل.

ولما وجد في «اللسان» ذكر «المستدرك» راجع فضائل فاطمة عليها السلام من «المستدرك» فوجد فيه (جزء 3 ص 160): «**حدّثنا** أبو بكر محمد بن حيويه بن المؤمل الهمذاني **حدّثنا** إسحاق ...»، وفي «تلخيصه» للذهبي «**حدّثنا** محمد بن حيويه الهمذاني **حدّثنا** إسحاق الدبري»، ثم قال الذهبي: «ابن حيويه متهم بالكذب».

ولم يجد الأستاذ في هذه المراجع كلها ما يشعر بأن هذا هو الواقع في سند تينك الروايتين عند الخطيب؛ بل وجد ما يدفع ذلك فإنهم أرّخوا وفاة هذا الرجل سنة (373)، وشيخ الواقع في السند: محمود بن غيلان، ووفاته سنة (239).

ومن هنا أخذ الأستاذ أنه لم يدركه.

ثم راجع الكوثري « مشتبه الذهبي » لعله يجد فيه ذكرًا للواقع في السند فظفر بذلك : « محمد بن جبويه الهمذاني عن محمود بن غيلان » ، فعلم أن هذا هو الواقع في السند وأنه غير الكرجي :

أولًا : لأنهم اتفقوا على أن أول اسم والد الكرجي : حاء مهملة ، وكلهم من أئمة المشتبه ، ومنهم الذهبي نفسه في « الميزان » ، وهو الذي ضبط والد الراوي عن محمود بن غيلان بالجيم والموحدة .

ثانيًا : لأن الذهبي يقول في ابن جبويه : « عن محمود بن غيلان » ، والكرجي لم يدرك محمودًا .

فانقسم الكوثري شطرين :

شطره حقق أن الصواب في الواقع في السند محمد بن جبويه بالجيم والموحدة .

وشطره مال مع الهوى : فزعم أن الواقع في السند هو الذي اتهمه الذهبي :

وكنت كذي رِجلين رجل صحيحة ورجل رمي فيها الزمان فشلت

وقد ذكر ابن ماكولا في « الإكمال » الرجلين فقال :

أما جبويه أول جيم معجمة بعدها باء مشددة معجمة بواحدة ، فهو محمد ابن جبويه بن بندار أبو جعفر الهمذاني النخاس ، يروى عن محمود بن غيلان حدث عنه ...... وجبريل بن محمد وقال فيمن أوله حاء مهملة . وأما حيويه

بياء قبل الواو معجمة باثنتين من تحتها فهو ... ومحمد بن حيويه أبو بكر الكرجي ، يعرف بابن أبي روضة حدث عن ... وإسحاق الدبري .

وعذر الكوثري : أن ابن جبويه لم يطعن فيه أحد ، وهو مضطر إلى الطعن في تينك الروايتين .

وهكذا تكون الأمانة عند الكوثري .

هذا والأثر رواه محمود بن غيلان عن وكيع .

فقال الكوثري بعدما تقدم :

« فلا يصح هذا الخبر عن وكيع بمثل هذا السند ، والذي صح عنه هو ما أخرجه الحافظ أبو القاسم بن أبي العوام صاحب النسائي والطحاوي في كتابه « فضائل أبي حنيفة وأصحابه » المحفوظ بدار الكتب المصرية وعليه خطوط كثير من كبار العلماء الأقدمين وسماعاتهم ، وهو من مرويات السلفي ، حيث قال : حدثني محمد بن أحمد بن حماد قال **حدثنا** إبراهيم بن جنيد قال **حدثنا** عبيد بن يعيش قال **حدثنا** وكيع ... اهـ .

وأين هذا من ذاك ؛ فبذلك تبين ما في رواية الخطيب بطريق ابن جبويه الكذاب من الدخائل ، هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب ، نسأل الله العافية » .

أقــول :

المشهور من آل أبي العوام : أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد ، ولاه العبيديون الباطنية القضاء بمصر ، فكان يقضي بمذهبهم ، ولم أر

من وثقه ، روى عنه الشهاب القضاعي هذا الكتاب الذي ذكره الكوثري ، رواه أحمد عن أبيه عن جده على أنه تأليف الجد عبد اللّٰه بن محمد ، وقد فتشت عن تراجمهم :

فأما أحمد بن محمد ، فله ترجمة في « قضاة مصر » ، وفي « الجواهر المضيئة » في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي ، ووعد القرشي أن يذكر أباه وجده ، ثم ذكر الجد فقال : « عبد اللّٰه بن محمد بن أحمد جد أحمد بن محمد بن عبد اللّٰه الإمام المذكور في حرف الألف ، ويأتي ابنه محمد » .

هذا نص الترجمة بحذافيرها ، ولم أجد فيها[(١)] ترجمة لمحمد ، فعبد اللّٰه هذا هو الذي يقول الكوثري فيه : الحافظ صاحب النسائي والطحاوي - كأنه أخذ ذلك من روايته عنهما في ذاك الكتاب .

فأما أحمد فقد عرف بعض حاله .

وأما أبوه وجدّه فلم أجد لهما أثرًا إلا من طريقه .

وأما محمد بن أحمد بن حماد فترجمته في « لسان الميزان » (ج 5 ص 41) .

وأما إبراهيم بن جنيد فإن كان هو الرقي فمجهول - كما في « لسان الميزان » (جزء 1 ص 45) .

وإن كان هو إبراهيم بن عبد اللّٰه بن الجنيد الختلي البغدادي ، نسب إلى جده : فثقة ؛ لكن لم أر في ترجمته من « تاريخ بغداد » ذكر عبيد بن يعيش في شيوخه ، ولا محمد بن أحمد بن حماد في الرواة عنه .

---

(١) أي في « الجواهر المضيئة » .

وأما عبيد بن يعيش : فذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : كان يخطئ .

وعلى فرض صحة هذه الرواية فليس فيها ما ينافي رواية الخطيب بل هما متفقتان في أصل المعنى ، غاية الأمر أن في رواية الخطيب زيادة ، وقد يكون وكيع : قال مرة كذا ، وقال مرة كذا ، وعلى فرض التنافي ، فرواية الخطيب أثبت .

والكوثري يتحقق ذلك ، ولكنه يفعل الأفاعيل ثم يبالغ في التهويل ثم يقول : نسأل الله العافية .

5- أبـو عاصـم :

قال الخطيب (ج 13 ص 391) : « الأبار **حدثنا** الحسن بن علي الحلواني **حدثنا** أبو عاصم عن أبي عوانة » .

فذكر الكوثري هذه الرواية (ص : 92) ثم قال : وفيه أيضًا أبو عاصم العباداني ، وهو منكر الحديث .

أقـول :

الكوثري يعلم أن الواقع في السند : هو أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد الثقة المأمون ؛ لأنه هو المشهور بأبي عاصم في تلك الطبقة ، والمراد عند الإطلاق ، وعنه يروى الحلواني - كما في ترجمة الضحاك من « تهذيب التهذيب » وترجمة الحلواني من « تهذيب المزي » .

ولكن ؛ هكذا تكون الأمانة عند الكوثري .

وذكر الخطيب (ج 3 ص 423) أثرين أحدهما من طريق أبي قلابة الرقاشي والآخر من طريق مسدد، كلاهما عن أبي عاصم عن سفيان الثوري، فذكرهما الكوثري (ص: 169) ثم قال: وربما يكون أبو عاصم في السندين هو العباداني وحاله معلومة.

فأقـول:

قد علم الكوثري أنه الضحاك بن مخلد النبيل الثقة المأمون، فإنه المعروف بالرواية عن الثوري كما في ترجمته من «تهذيب التهذيب»، وترجمة الثوري من «تهذيب المزي»، وعنه يروى أبو قلابة الرقاشي كما في ترجمته من «تاريخ بغداد» (ج 10 ص 425).

وقد تغلب الكوثري هنا على هواه إلى حد ما إذ اقتصر على قوله: وربما، ولم يجزم كعادته.

6- أحمد بن إبراهيم:

قال الخطيب (ج 13 ص 381): «الأبار أخبرنا أحمد بن إبراهيم قال قيل لشريك ...».

ذكر الكوثري هذه الرواية (ص: 61)، ثم قال: وأما أحمد بن إبراهيم فهو النكري، ولفظه لفظ الانقطاع، ولم يدرك شريكًا إلا وهو صبي.

فأقـول:

أول مذكور ممن يقال له أحمد بن إبراهيم في «تاريخ بغداد»، و«تهذيب التهذيب»: «أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي ...»، وذكر الخطيب

سماعه من شريك ، وذكر المزي في « التهذيب » شريكًا في شيوخه ، ويعلم من تاريخ وفاته والنظر في مولد الأبار أن الأبار أدركه إدراكًا واضحًا ، وهو معه في بلد ، وبذلك يعلم أنه هو الواقع في السند .

ولكن الكوثري رأى هذا ثقة فالتمس غيره ممن تتهيأ له المغالطة به ويكون فيه مطعن فلم يجد إلا النكرى وهو ثقة أيضًا لكن كان صغيرًا عند وفاة شريك ، ولم تذكر له رواية عن شريك فقنع الكوثري بهذا .

وهكذا تكون الأمانة عنده .

وأما قوله : « لفظ انقطاع » فيرده : أن أحمد بن إبراهيم الموصلي ثقة ، وقد ثبت سماعه من شريك ، ولم يكن مدلسًا ، فروايته عن شريك محمولة على السماع كما هو معروف في علوم الحديث وأصول الفقه .

وسيأتي شرح هذه القاعدة وبعض دقائقها في **القسم الأول** من « التنكيل » إن شاء اللّٰه تعالى .

7- أبو الوزير :

قال الخطيب (ج 13 ص 384) : « عبد اللّٰه بن محمود المروزي ، قال سمعت محمد بن عبد اللّٰه بن قهزاذ يقول : سمعت أبا الوزير أنه حضر عبد اللّٰه بن المبارك ... » .

ذكر الكوثري هذه الرواية (ص : 69) ، ثم قال : عبد اللّٰه بن محمود مجهول الصفة ، وكذا أبو الوزير عمر بن مطرف .

أقــول :

عبد اللّه بن محمود بن الحفاظ الأثبات كما يأتي في فرع (7) من هذه « الطليعة » إن شاء اللّه تعالى .

وأما أبو الوزير فكيف يزعم الأستاذ أنه عمر بن مطرف ، مع أن عمر بن مطرف لم يعرف برواية أصلًا ، وإنما ذكر اسمه في نسب ابنيه إبراهيم ومحمد .

وقد قال الكوثري (ص : 83) : « قاعدة ابن المبارك في الفقه ... » ، وإنما أكد ذلك مما رواه الخطيب (ج 13 ص 343) : « أبو حمزة المروزي قال سمعت ابن أعين أبا الوزير » .

وعادة الكوثري في الصبر على التنقيب تقضي بأنه قد راجع « الكنى » للدولابي فوجد فيه (جزء 2 صفحة 147) : « أبو الوزير محمد بن أعين المروزي روى عن ابن المبارك » فبادر الأستاذ إلى نظر هذا الاسم في « تهذيب التهذيب » فوجد فيه (جزء 9 ص 66) : « محمد بن أعين أبو الوزير المروزي خادم ابن المبارك ، روى عنه وعن ابن عيينة وفضيل بن عياض وخلق وعنه أحمد وإسحاق و ... ومحمد بن عبد اللّه بن قهزاذ وآخرون ، قال أبو علي محمد بن علي بن حمزة المروزي : يقال إن عبد اللّه أوصى إليه ، وكان من ثقاته وخواصه ، وذكره ابن حبان في « الثقات » وقد ذكره ابن أبي حاتم (ج 3 ق 2 صفحة 207) فقال : وصّى ابن المبارك .

فعلم الكوثري يقينًا : أن هذا هو الواقع في السند ، ولكنه لم يجد فيه مغمزًا ؛ لأن ثقة ابن المبارك به واعتماده عليه توثيق ، ورواية الإمام أحمد عنه توثيق لما عرف من توقي أحمد[1] ، ومع ذلك توثيق ابن حبان ، ولم يعارض ذلك شيء ، **ففزع الكوثري إلى التبديل كعادته** ، فزعم : أن أبا الوزير الواقع في السند هو عمر بن مطرف ؛ لأنه لم يجد في كنى « التهذيب » ذكرًا لأبي الوزير ، فطمع أن من يتعقبه لا يهتدي إلى ترجمة محمد بن أعين .

ثم رأى في الأبناء من « التهذيب » : « ابن وزير جماعة منهم محمد » ، فرجع إلى من يقال محمد بن الوزير ، فوجد جماعة ووجد معهم : « محمد ابن أبي الوزير هو محمد بن عمر ، تقدم » ، فنظر ترجمته فإذا هو محمد بن عمر بن مطرف ، فمن هنا أخذ الكوثري اسم عمر بن مطرف . والله أعلم .

وهكذا تكون الأمانة عند الكوثري .

8- محمد بن أحمد بن سهل :

قال الكوثري (صفحة : 63) : « وهناك رواية : وهي ما رواه هبة الله الطبري في « شرح السنة » عن محمد بن أحمد بن سهل **الأصباغي** عن محمد بن أحمد بن الحسن « أبي علي بن الصواف ... » .

---

(١) كان ابن المبارك رجل دين ودنيا فلم يكن ليثق في شئونه في حياته وفي مخلفاته بعد وفاته إلا بعدل أمين يقظ ، وهذا توثيق عملي قد يكون أقوى من القولي ، والإمام أحمد لا يروي إلا عن ثقة عنده ، صرح به شيخ الإسلام ابن تيمية ، والسبكي في « شفاء السقام » والسخاوي في « فتح المغيث » (ص : 134) ويقتضيه ما في « تعجيل المنفعة » (صفحة 15 و 19) وفي ترجمة عامر بن صالح ما يدل على ذلك .

كذا فسر الكوثري من عنده بقوله : **الأصباغي** ، مع أن الأصباغي سكن دمشق وهو مقل لا يعرف له رواية عن ابن الصواف ولا لهبة اللّه رواية عنه ولا لقاء ، واقتصر الخطيب في ترجمته (ج 1 ص 307) على قوله : سكن دمشق وحدث بها عن محمد بن الحسين البستنبان ، روى عنه أبو الفتح بن مسرور .

ومعرفة الكوثري ويقظته تقتضي أن يكون قد شعر بهذا وفتش فعلم أن شيخ هبة اللّه في السند هو محمد بن أحمد بن فارس بن سهل أبو الفتح بن أبي الفوارس الحافظ الثقة الثبت ، وترجمته في « تاريخ بغداد » (ج 1 ص 352) ، وفيها : « سمع من ... وأبي علي بن الصواف ... حدث عنه ... وهبة اللّه ابن الحسن الطبري » .

وإنما أسقط هبة اللّه في ذاك السند اسم الجد على ما عرف من عادة المحدثين في تفننهم في ذكر شيوخهم الذين أكثروا عنهم .

9- محمد بن عمر :

قال الخطيب (ج 13 ص 405) : « محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع **حدثنا** محمد بن عمر بن دليل قال : سمعت محمد بن عبيد الطنافسي ... » .

ذكر الكوثري هذه الرواية (ص : 126) وقال : « محمد بن عمر هو ابن وليد التيمي ، وقد تصحف وليد إلى دليل في الطبعات كلها ، ويقول عنه ابن حبان : يروى عن مالك ما ليس من حديثه » .

أقــول :

لم يذكروا في ترجمة محمد بن عمر بن وليد التيمي الذي تكلم فيه ابن حبان

وغيره أنه يروى عن محمد بن عبيد الطنافسي ، ولا أنه يروي عنه محمد بن الحسين بن حميد بن الربيع وأراه أقدم من ذلك ، فإنه يروى عن المتوفين حوالي سنة (180) كمسلم بن خالد ، ومالك ، وهشيم ، فيبعد أن ينزل إلى محمد بن عبيد المتوفى سنة (204) ، ولم يذكروا راويًا عن التيمي هذا إلا أبا زرعة المولود سنة (200) .

ويبعد أن يكون أدركه ، أعني : التيمي هذا ، محمد بن الحسين بن حميد الذي أقدمُ من سُمي من شيوخه موتًا أبو سعيد الأشج المتوفى سنة (257) ، فالأقرب أن يكون الواقع في السند هو محمد بن عمر بن وليد الكندي الكوفي ، يروي عن الكوفيين المتوفين حوالي سنة مائتين ، وأقدم من سمى من شيوخه محمد بن فضيل المتوفى سنة (195) .

وذكر ابن أبي حاتم هذا الكندي فقال : « كتب عنه أبي في الرحلة الثالثة بالكوفة ، وقدمنا الكوفة سنة (255) وهو حي فلم يقض لنا السماع منه » ، وقال النسائي : « لا بأس به » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

فهذا كوفي يروي عن أقران محمد بن عبيد ، ومحمد بن عبيد كوفي وقد أدركه ، أعني : الكندي ، محمد بن حسين بن حميد بن الربيع ، وهوكوفي أيضًا ، **وهذا لا يخفى على الكوثري** ؛ لكنه لم يجد في هذا مغمزًا ، فعدل إلى التيمي المطعون فيه لحاجة الكوثري إلى الطعن في تلك الرواية ، والله المستعان .

10- محمد بن سعيد :

قال الخطيب (ج 13 ص 375) : « ... محمود بن غيلان **حدثنا** محمد ابن سعيد عن أبيه ... » فذكر الكوثري هذه الرواية (ص : 47) ثم قال :

محمد بن سعيد هو ابن سلم الباهلي ، وقد قال ابن حجر عنه في « تعجيل المنفعة » : منكر الحديث مضطربه ، وقد تركه أبو حاتم ووهاه أبو زرعة فقال ليس بشيء اهـ .

وإلى اللّٰه نشكو من هؤلاء الرواة الذين لا يخافون اللّٰه ، وهكذا يكون المحفوظ عند الخطيب » .

أقـول :

هذا يصلح أن يعد نوعًا مستقلًّا من مغالطات الكوثري وهو اغتنام الخطأ الواقع في بعض الكتب إذا وافق غرضه .

والذي في « تعجيل المنفعة » (ص : 324) : « محمد بن سعيد الباهلي البصري الأثرم عن سلام بن سليمان القارئ وعنه أبو بكر محمد بن عبد اللّٰه جار عبد اللّٰه بن أحمد وشيخه ويعقوب بن سفيان ومحمد بن غالب تمتام وجماعة منهم أبو حاتم ثم تركه وقال : هو منكر الحديث مضطرب الحديث ووهاه أبو زرعة ، فقال ليس هو بشيء » .

فهذه الترجمة : فيها تخليط لا أدري أعن سقط نشأ أم عن غلط ، وهذا الذي تكلموا فيه ليس هو محمد بن سعيد بن سلم ، ولا هو باهلي ، بل هو محمد بن سعيد بن زياد أبو سعيد القرشي الكريزي البصري الأثرم ، ذكره البخاري في « التاريخ » (ق 1 ج 1 ص 96) : « محمد بن سعيد القرشي البصري ... » ، وذكره ابن أبي حاتم في كتابه (ج 3 ج 2 ص 264) : « محمد بن سعيد بن زياد القرشي أبو سعيد المصري البصري الأثرم : سكن بغداد ، سمع منه أبي ولم يحدث عنه ، سمعته يقول : هو منكر الحديث

مضطرب الحديث ، سألت أبا زرعة عنه فقال : ضعيف الحديث وليس بشيء » وله ترجمة في « تاريخ بغداد » (ج 5 ص 305) وفي « الميزان » و « اللسان » .

ولا أشك أن الكوثري عرف ذلك ، وعرف أن ما في « التعجيل » تخليط ، ولكن إذا كان الكوثري يصطنع المغالطات اصطناعًا كما مر فكيف لا يغتنم ما جاء عفوًا ؟

والذي يظهر : أن هناك محمد بن سعيد الباهلي يروي عن سلام بن سليمان القارئ وعنه محمد بن عبد الله جار عبد الله بن أحمد ، فاختلطت في « التعجيل » ترجمة هذا بترجمة محمد بن سعيد بن زياد القرشي الكريزي البصري الأثرم ، فأما الواقع في السند فهو كما قال الكوثري محمد بن سعيد ابن سلم الباهلي ، ولم يطعن فيه أحد .

وتأمل قول الكوثري : **وإلى الله نشكو ...**

11- أبو شيخ الأصبهاني :

قال الخطيب (ج 13 ص 384) : « محمد بن عبد الله الشافعي قال حدثني أبو شيخ الأصبهاني **حدثنا** الأثرم » وقال (ج 13 ص 411) : « محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي **حدثنا** أبو شيخ الأصبهاني **حدثنا** الأثرم » .

أشار الكوثري (ص : 69) إل الرواية الأولى ، وقال : « في سنده أبو شيخ الأصبهاني ضعفه بلديه الحافظ أبو أحمد العسال ، وله ميل إلى التجسيم » .

وأشار (ص: 141) إلى الرواية الثانية، وقال: «في سنده أبو الشيخ الأصبهاني وقد ضعفه العسال».

وذكر الكوثري (ص: 49) حكاية في سندها أبو محمد بن حيان فقال: «وأبو محمد بن حيان هو أبو الشيخ .. وقد ضعفه بلدية الحافظ العسال».

أقــول :

أما أبو الشيخ وهو أيضًا أبو محمد عبد اللَّه بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، فتأتي ترجمته في «التنكيل» إن شاء اللَّه تعالى.

وأما هذا الراوي عن الأثرم، وعنه أبو بكر محمد بن عبد اللَّه الشافعي فهو رجل آخر ترجمته في «تاريخ بغداد» (ج 2 ص 326): «محمد بن الحسين ابن إبراهيم بن زياد بن عجلان أبو شيخ الأصبهاني، سكن بغداد وحدث بها عن ... وأبي بكر الأثرم، روى عنه أبو بكر الشافعي وكان ثقة».

فلا أدري: أعرف الكوثري هذا وفعل ما فعل عمدًا، أم استعجل هنا على خلاف عادته فلم يبحث، حتى يتبين له أن أبا شيخ هذا غير أبي الشيخ المشهور، فاللَّه أعلم.

12- أبو الحسن بن الرزاز :

في «تاريخ بغداد» (ج 3 ص 121) ترجمة لمحمد بن العباس بن حيويه أبي عمر الخزاز، وفيها «حدثني الأزهري قال: كان أبو عمر بن حيويه مكثرًا وكان فيه تسامح، ربما أراد أن يقرأ شيئًا ولا يقرب أصله منه فيقرؤه من كتاب

أبي الحسن بن الرزاز لثقته بذلك الكتاب ، وإن لم يكن فيه سماعه وكان مع ذلك ثقة » .

فاحتاج الكوثري إلى الطعن في ابن حيويه هذا ، فذكر (ص : 21) بعض هذه العبارة ، وقال : « على أن أبا الحسن بن الرزاز الذي كان يثق بكتابه هو علي بن أحمد المعروف بابن طيب الرزاز وهو معمر متأخر الوفاة : نص الخطيب على أن ابنًا له كان أدخل في أصوله تسميعات طرية ، فماذا تكون قيمة تحديث من يثق بها فيحدث من تلك الأصول » .

أقـول :

في « تاريخ بغداد » (ج 11 ص 330) « علي بن أحمد أبو الحسن المعروف بابن طيب الرزاز .. له دكان في سوق الرزازين ... حدثني بعض أصحابنا قال : دفع إليَّ علي بن أحمد الرزاز ... وحدثني الخلال قال : أخرج إليَّ الرزاز ... قلت : وقد شاهدت أنا جزءًا من أصول الرزاز ، وكان الرزاز مع هذا كثير السماع » .

ثم ذكر أنه ولد سنة (335) ، ومات سنة (419) ، فالذي كان ابن حيويه ربما يقرأ من كتابه هو « أبو الحسن بن الرزاز » ، وعلي بن أحمد هذا هو أبو الحسن الرزاز كما تكرر في ترجمته ، فأما قوله في أولها[1] : « المعروف بابن طيب الرزاز » ، فقوله : الرزاز : من وصف على نفسه ، لا من وصف « طيب » وسياق الترجمة يبين ذلك ، وأيضًا : فعلي بن أحمد أصغر من ابن

(١) أي قول الخطيب في أول الترجمة .

حيويه بأربعين سنة ، فيبعد جدًّا أن يحتاج ابن حيويه في قراءة حديثه إلى كتاب هذا المتأخر ، وأيضًا فلا يعرف بين الرجلين علاقة .

وفي « تاريخ بغداد » (ج 12 ص 85) : « علي بن محمد بن سعيد أبو الحسن الكندي الرزاز ... قال العتيقي : وكان ثقة أمينًا مستورًا له أصول حسان » وذكر أنه توفى سنة (372) ، فهذا أقرب إلى أن يكون هو المراد لكنه : « الرزاز » لا ابن الرزاز .

وفي « تاريخ بغداد » (ج 12 ص 113) : « علي بن موسى بن إسحاق أبو الحسن ، يعرف بابن الرزاز سمع ... روى عنه ابن حيويه والدارقطني ، وكان فاضلًا أديبًا ثقة عالمًا » .

فهذا هو الذي يتعين أن يكون المراد بقول الأزهري : « فيقرؤه من كتاب أبي الحسن بن الرزاز لثقته بذلك الكتاب وإن لم يكن فيه سماعه » فكأن بعض كتب علي بن موسى هذه صارت بعد وفاته إلى تلميذه ابن حيويه ، وكان فيها ما سمعه ابن حيويه ، لكن لم يقيد سماعه في تلك النسخة التي هي من كتب الشيخ ، وبهذا تبين أنه لا يلحق ابن حيويه عيب ولا يوجب صنيعه أدنى قدح ، وسيأتي بسط ذلك في ترجمة محمد بن العباس من « التنكيل » - إن شاء اللَّه تعالى .

والمقصود هنا : أن أبا الحسن بن الرزاز هو علي بن موسى بن إسحاق لا علي بن أحمد كما زعم الكوثري .

وقد بقي غير هذه الأمثلة تأتي في مواضعها من « التنكيل » - إن شاء اللَّه تعالى .

2

ومن عوامده :

أنه يعمد إلى كلام لا علاقة له بالجرح فيجعله جرحًا فمن أمثلة ذلك :

1 و 2– جرير بن عبد الحميد ، وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري :

قال الذهبي في خطبة « الميزان » : « وفيه : – يعني : « الميزان » – من تُكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى لين وأقل تجريح ، فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته » .

وهكذا قد يذكر في الترجمة عبارة لا قدح فيها ولا مدح ، وإنما ذكرها لاتصالها بغيرها ، فمن ذلك أنه ذكر جرير بن عبد الحميد فقال في أثناء الترجمة : « قال ابن عمار : كان حجة وكانت كتبه صحاحًا قال سليمان بن حرب : كان جرير وأبو عوانة يتشابهان ما كان يصلح إلا أن يكونا راعيين ، وقال ابن المديني : كان جرير بن عبد الحميد صاحب ليل . وقال أبو حاتم : جرير يحتج به ، وقال سليمان بن حرب : كان جرير وأبو عوانة يصلحان أن يكونا راعيى غنم كانا يتشابهان في رأى العين ، كتبت عنه أنا وابن مهدي وشاذان بمكة » .

لم يتعرض صاحب « التهذيب » مع محاولته استيعاب كل ما يقال من جرح أو تعديل لقضية التشابه ولا الصلاحية لرعي الغنم ؛ لأنه لم ير فيها ما يتعلق بالجرح والتعديل .

وأما الذهبي : نذكر ذلك لاتصاله بغيره ؛ ولأن ذكر الصلاحية لرعي الغنم إنما فائدته تحقيق التشابه في رأي العين ، وبيان أنهما كانا يتشابهان ربما تكون له فائدة ما .

والمقصود: أن مراد سليمان من بيان صلاحية الرجلين لرعي الغنم هو تحقيق تشابههما في رأي العين كما يبينه السياق ، ووجه ذلك أن من عادة الغنم أنها تنقاد لراعيها الذي قد عرفته وألفته وأنست به وعرفت صوته ، فإذا تأخر ذاك الراعي في بعض الأيام وخرج بالغنم آخر لم تعهده الغنم لقي منها شدة لا تنقاد له ولا تجتمع على صوته ولا تنزجر بزجره ؛ لكن لعله لو كان الثاني شديد الشبه بالأول لانقادت له الغنم ، تتوهم أنه صاحبها الأول ، فأراد سليمان أن تشابه جرير وأبي عوانة شديد بحيث لو رعى أحدهما غنمًا مدة حتى ألفته وأنست به ثم تأخر عنها وخرج الآخر لانقادت له الغنم ، تتوهم أنه الأول .

وقد روى سليمان بن حرب عن الرجلين ، وقال أبو حاتم : « كان سليمان ابن حرب : قلَّ من يرضى من المشايخ ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة » .

أما الكوثري: فإنه احتاج إلى الطعن في هذين الحافظين الجليلين جرير وأبي عوانة ، فكان مما تمحله للطعن فيهما تلك الكلمة وقطعها وفصلها بحيث يخفي أصل المراد منها ، فقال في (صفحة : 101) في جرير : « مضطرب الحديث لا يصلح إلا أن يكون راعي غنم عند سليمان بن حرب » .

وقال (ص : 92) في أبي عوانة : « كان يراه سليمان بن حرب لا يصلح

إلا أن يكون راعي غنم» وأعاد نحو ذلك (ص: 118) هب أنه لا يعرف عادة الغنم فقد كان ينبغي أن ينبهه السياق، ولعله قد تنبه ولكن تعمد المغالطة، ولذلك قطع العبارة وفصلها. والله المستعان.

3- محمد بن عبد الوهاب أبو أحمد الفراء:

قال الكوثري: (ص: 135): «معلول عند أبي يعلى الخليل في «الإرشاد»».

أقــول:

إطلاق كلمة معلول على الراوي من بدع الكوثري، والذي في ترجمة محمد بن عبد الوهاب من «تهذيب التهذيب»: «قال الخليلي في «الإرشاد» عقب حديث علي بن عثام عن سعير بن الخمس عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله - في الوسوسة - قال لي عبد الله بن محمد الحافظ: أعجب من مسلم كيف أدخل هذا الحديث في «الصحيح» عن محمد بن عبد الوهاب وهو معلول وفرد. اهـ. ولم أر الحديث المذكور في «صحيح مسلم» إلا عن يوسف بن يعقوب الصفار عن علي بن عثام، فالله تعالى أعلم».

أقول:

مقصود ابن حجر من ذكر هذه الحكاية التنبيه على ما فيها من رواية مسلم في «الصحيح» عن محمد بن عبد الوهاب، فإن ذلك غير ثابت إلا أن يصح هذا بأن يكون وقع في بعض النسخ من «صحيح مسلم» روايته الحديث عن محمد بن عبد الوهاب، وقد رواه أبو عوانة في «صحيحه» (ج 1 ص 79) عن محمد بن عبد الوهاب عن علي بن عثام.

وقول عبد اللّٰه بن محمد: «وهو معلول وفرد»: يريد الحديث كما لا يخفى، وعلته جاءت من فوق، ففي ترجمة سُعير بن الخمس من «تهذيب التهذيب» أن مسلمًا أخرج له هذا الحديث الواحد.

قال ابن حجر: «قلت رفعه هو وأرسله غيره».

وإنما قال عبد اللّٰه بن محمد: «عن محمد بن عبد الوهاب»؛ لأن محمدًا من معاصري مسلم وعاش بعد مسلم إحدى عشرة سنة.

ومن عادة المحدثين اجتناب رواية ما ينزل سندهم فيه، والنزول في رواية مسلم عن محمد بن عبد الوهاب واضح، فتعجب عبد اللّٰه بن محمد من إخراج مسلم الحديث في «الصحيح»، **مع أن هناك مانعين من إخراجه**:

الأول: نزول سنده.

الثاني: أنه معلول وفرد، فبان أنه ليس في تلك الكلمة غض من محمد ابن عبد الوهاب، وهو من الحفاظ الثقات الأثبات، ولم يجد الكوثري فيه مغمزًا فاضطر إلى تلك المغالطة القبيحة. واللّٰه المستعان.

4- عبد اللّٰه بن محمد بن عثمان بن السقاء:

قال الكوثري (صفحة: 147): «هجره أهل واسط لروايته حديث الطير كما في «طبقات الحفاظ» للذهبي».

أقـول:

الذي في ترجمة هذا الحافظ من «تذكرة الحفاظ» (ج 3 ص 165) من قول الحافظ خميس الحوزي: «من وجود الواسطيين وذوي الثروة والحفظ.

وبارك اللّه في سنه وعلمه، واتفق أنه أملى حديث الطير فلم تحتمله نفوسهم فوثبوا به وأقاموا وغسلوا موضعه فمضى ولزم بيته».

أقـول :

أفلا يعلم الأستاذ أن هذه حماقة من العامة وجهل لا يلحق ابن السقاء بها عيب ولا ذم ولا ما يشبه ذلك، وحديث الطير مشهور روى من طرق كثيرة، ولم ينكر أهل السنة مجيئه من طرق كثيرة، وإنما ينكرون صحته.

وقد صححه الحاكم، وقال غيره إن طرقه كثيرة يدل مجموعها أن له أصلًا، وممن رواه النسائي في الخصائص.

فكأني بالكوثري يقول : كما أن عامة ذاك العصر اشتد نكيرهم على هذا الحافظ وظنوا أن روايته لذاك الحديث توجب سقوطه، فلعل عامة هذا الزمان إذا رأوا الأستاذ الكوثري قد ذكر الحكاية في معرض الطعن في ذاك الحافظ أن يظنوا أن في القصة ما يعد جرحًا، واللّه المستعان.

5- سالم بن عصام :

قال الخطيب (ج 13 ص 410) : «أخبرنا أبو نعيم الحافظ **حدّثنا** أبو محمد عبد اللّه بن محمد بن جعفر بن حيان **حدّثنا** سالم بن عصام **حدّثنا** رستة عن موسى بن المساور قال سمعت جبًّر، وهو عصام بن يزيد يقول سمعت سفيان الثوري ... ».

قال الكوثري (ص : 136) : «وسالم بن عصام صاحب غرائب».

أقـول :

ذكره الراوي عنه هنا وهو أبو محمد، ويقال : أبو الشيخ عبد اللّه بن

محمد بن جعفر بن حيان في كتابه « طبقات الأصبهانيين »[1] ، وقال : « وكان شيخًا صدوقًا صاحب كتاب وكتبنا عنه أحاديث غرائب ، فمن حسان ما كتبنا عنه ... » .

وقال أبونعيم الحافظ الأصبهاني في « تاريخ أصبهان » : « صاحب كتاب كثير الحديث والغرائب » .

أقـول :

ومن كثر حديثه لا بد أن تكون عنده غرائب ، وليس ذلك بموجب للضعف ، وإنما الذي يضر أن تكون تلك الغرائب منكرة ، وأبو الشيخ وأبو نعيم التزما في كتابيهما « النص على الغرائض » حتى قال أبو الشيخ في ترجمة الحافظ الجليل أبي مسعود أحمد بن الفرات : « وغرائب حديثه وما ينفرد به كثير » ، والغرائب التي كانت عند سالم ليست بمنكرة كما يعلم من قول أبي الشيخ : « كان شيخًا صدوقًا صاحب كتاب » ، ومع هذا فقد توبع على الأثر الذي ساقه الخطيب ، قال أبو الشيخ في ترجمة موسى بن المساور من « الطبقات » : « حدثنا محمد بن عمرو قال **حدّثنا** رستة قال **حدّثنا** موسى بن المساور قال سمعت عصام بن يزيد ... » ، فذكر مثل ما ذكر سالم ، ومحمد بن عمرو أراه محمد بن أحمد بن عمرو الأبهري ذكر أبو الشيخ في ترجمته أنه من شيوخه وأنه يروى عن رستة ، فإما أن يكون نسبه إلى جده وإما أن يكون سقط « ابن أحمد » من النسخة .

(١) منه نسخة محفوظة في المكتبة الأصفية بحيدر أباد الدكن بالهند .

6- الهيثم بن خلف الدوري :

قال الكوثري (ص : 47) : « يروي الإسماعيلي عنه في « صحيحه » إصراره على خطأ ، وفي الاحتجاج برواية مثله وقفة » .

أقــول :

الخطأ الذي يضر الراوي الإصرار عليه هو ما يخشى أن تترتب عليه مفسدة ويكون الخطأ من المصر نفسه ، وذلك كمن يسمع حديثًا بسند صحيح فيغلط فيركب على ذاك السند متنًا موضوعًا فينبهه أهل العلم فلا يرجع ، وليس ما وقع للهيثم من هذا القبيل ، إنما وقع عنده في حديث الزهري عن محمود بن الربيع عن عتبان ، وقع عنده : « محمد بن الربيع » بدل : « محمود بن الربيع » ، وثبت على ذلك وهذا لا مفسدة فيه ، بل ثبات الهيثم يدل على عظم أمانته وشدة تثبته إذ لم يستحل أن يغير ما في أصله .

وقد وقع لمالك بن أنس الإمام نحو هذا ، كان يقول في عمرو بن عثمان : « عمر بن عثمان » ، وثبت على ذلك ، وقد قال الإسماعيلي نفسه في الهيثم أنه : « أحد الأثبات » .

7- محمد بن عبد اللَّه بن عمار :

انظر ما يأتي (5 : 11) .

* * *

3

ومن عجائبه اهتبال التصحيف أو الغلط الواقع في بعض الكتب إذا وافق غرضه.

فمن أمثلة ذلك :

1- وضاح بن عبد اللّٰه أبو عوانة :

ذكروا في ترجمة علي بن عاصم مما عابوا به علي بن عاصم أنه كان يغلط فيبيَّن له مخالفة الحفاظ له فلا يعبأ بذلك ، بل ينتقص أولئك الحفاظ ، ففي « تاريخ بغداد » (ج 11 ص 450) في ترجمة علي بن عاصم عن علي بن المديني مراجعة دارت بينه وبين علي بن عاصم ، وفيها : « ... نقلت له إنما هذا عن مغيرة رأى حماد ، قال ، فقال : من حدثكم ؟ قلت : جرير ، قال : ذاك الصبي ، ... قال : مر شيء آخر ، فقلت : يخالفونك في هذا ، فقال : من ؟ قلت : أبو عوانة قال : وضاح ذاك العبد ، ... قال : وقال لشعبة : ذاك المسكين » ، فوقعت هذه الحكاية في ترجمة علي بن عاصم من « تهذيب التهذيب » المطبوع ، ووقع فيها : « وضّاع ذاك العبد » ، ولم يخف على ذي معرفة أن هذا تصحيف وأن الصواب : « وضاح » - كما في « تاريخ بغداد » ، وعلى ذلك قرائن منها السياق ، فإنه إنما قال في جرير : « ذاك الصبي » ، وفي شعبة : « ذاك المسكين » ، فلم يجاوز حد الاستحقار ، فكذلك ينبغي في حق أبي عوانة .

ومنهـا :

أن أبا عوانة من الأكابر وعلي بن عاصم مغموز، فلو تجرأ علي بن عاصم فرمى أبا عوانة بالكذب لقامت عليه القيامة.

ومنهـا :

أنه لم يُعرف لعلي بن عاصم كلام في الرواة بحق أو بباطل وإنما كان راوية، ومع ذلك فلم يحمد في روايته.

ومنهـا :

أنه لو كان في عبارة علي بن عاصم ما يعد جرحًا لأبي عوانة لكان حقه أن يذكر في ترجمة أبي عوانة، وبالجملة فلا يشك عارف أن الصواب: «وضاح ذاك العبد» - كما في «تاريخ بغداد»، ولا أشك أن الكوثري لا يخفى عليه ذلك حتى ولو لم يطلع على ما في «تاريخ بغداد»، مع أنه قد طالع الترجمة فيه ونقل عنها، ولكنه كان محتاجًا إلى أن يطعن في أبي عوانة ووقعت بيده تلك الغنيمة الباردة فيما يريه الهوى فلم يتمالك أن وقع فقال (ص: 92): «وأما أبو عوانة ... لكن يقول عنه علي بن عاصم: وضاع ذاك العبد».

وقال (ص: 71): «بلغ به الأمر إلى أن كذبه علي بن عاصم»: كذا صنع الكوثري الذي يقيم نفسه مقام من يتكلم في الصحابة والتابعين، ويكثر من كتابة نسأل اللّه السلامة، نسأل اللّه العافية».

وهكذا تكون الأمانة عند الأستاذ.

2- أبو عوانة أيضًا :

أبو عوانة الوضاح بن عبد اللّٰه اتفق الأئمة على الثناء عليه والاحتجاج بروايته، وأخرج له الشيخان في «الصحيحين» أحاديث كثيرة، ويأتي بعض ثناء الأئمة عليه في ترجمته من «التنكيل»، وصح أنه أدرك الحسن البصري وابن سيرين وحفظ بعض أحوالهما، قال البخاري في ترجمته من «التاريخ» (ج 4 ق 3 ص 181) : «سمع الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وقتادة .. قال لنا عبد اللّٰه بن عثمان أخبرنا يزيد بن زريع قال أخبرنا أبو عوانة قال رأيت محمد بن سيرين في أصحاب السكر فكلما رآه قوم ذكروا اللّٰه وقال لنا موسى بن إسماعيل قال لي أبو عوانة : كل شيء حدثتك فقد سمعته»، يعني : أنه لا يدلس ولا يروى عمن لم يسمع منه .

وقال ابن سعد في «الطبقات» (ج 7 ق 2 ص 43) : «أخبرنا هشام أبو الوليد الطيالسي قال **حدّثنا** أبو عوانة قال رأيت الحسن بن أبي الحسن يوم عرفة خرج من المقصورة فجلس في صحن المسجد وجلس الناس حوله»، وهذه الأسانيد بغاية الصحة، وفي «الصحيحين» من رواية أبي عوانة عن قتادة أحاديث، كحديث : «مامن مسلم يغرس غرسًا ...»، وحديث : «من نسى صلاة ...»، وحديث : «تسحروا فإن في السحور بركة»، وأخرج له مسلم في «صحيحه» من حديث عن الحكم بن عتيبة كما ذكره المزي في «تهذيبه».

ووفاة الحسن وابن سيرين سنة (110)، والحكم سنة (115)، وقتادة سنة (117)، وحماد سنة (120)، وقيل قبلها، وذكر ابن حبان في ترجمة قتادة

من « الثقات » ، وفاته سنة (117) ، وذكر في ترجمة أبي عوانة روايته عن قتادة ثم قال في أبي عوانة « وكان مولده سنة اثنتين وتسعين ، ومات في شهر ربيع الأول سنة ست وسبعين ومائة » ، هكذا في النسخة المحفوظة في المكتبة الآصفية في حيدر أباد الدكن تحت رقم 1 - 4 من فن الرجال المجلد الثالث (الورقة 218 الوجه الأول) ، ومثله في نسخة أخرى جيدة محفوظة في المكتبة السعيدية بحيدر أباد .

وكانت عند الحافظ ابن حجر من « ثقات ابن حبان » نسخة يشكو في كتبه من سقمها ، قال في « تهذيب التهذيب » (ج 8 ص 403) : « ... ذكره ابن حبان في الثقات ... وقال : روى عنه حبيب ، كذا في النسخة وهي سقيمة » ، وقال في « لسان الميزان » (ج 2 ص 442) : « رافع بن سلمان ... ذكره ابن حبان في « الثقات » ، لكن وقع في النسخة – وفيها سقم .. رافع بن سنان » .

فوقع في تلك النسخة السقيمة تخليط في ترجمة أبي عوانة فذكره ابن حجر في « تهذيب التهذيب » وبين أنه خطأ قطعًا ، ومع ذلك ففي عبارة ابن حجر تخليط في النسخة من « تهذيب التهذيب » المطبوع . ففيه جزء (ج 11 ص 118) : « وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : كان مولده سنة اثنتين وعشرين ومائة ، وقال : هو خطأ للشك فيه ؛ لأنه صح أنه رأى ابن سيرين ... » ، وقوله : « وقال هو خطأ للشك فيه » ، صوابه والله أعلم : « كذا قال : وهو خطأ لا شك فيه » ، وقد علمت أن البلاء من نسخة « الثقات » التي كانت عند ابن حجر .

وليس الكوثري ممن يخفى عليه هذا ولا ما هو أخفى منه؛ لكنه كان محتاجًا إلى الطعن في أبي عوانة ظلمًا وعدوانًا فقال في (ص 118) في أبي عوانة: «فعلى تقدير ولادته سنة 122 كما هو المشهور - كذا - لا تصح رؤيته للحسن ولا لابن سيرين ...»، فليفرض القارئ أن الكوثري في مقام إثبات سماع أبي عوانة من الحكم بن عتيبة أو قتادة أو حماد وأن بعض مخالفي الكوثري حاول دفع ذلك فقال: «فعلى تقدير ...» عبارة الكوثري نفسها فما عسى أن يقول الكوثري في ذلك المخالف؟ أما نحن فنجتزئ بأن نقول:

هكذا تكون الأمانة عند الكوثري.

3- أبو عوانة أيضًا:

انظر ما يأتي (8 : 2).

4- محمد بن سعيد:

راجع ما تقدم (1 : 10).

5- أيوب بن إسحاق بن سافري:

في ترجمته من «تهذيب تاريخ ابن عساكر» (ج 3 ص 200) عن ابن يونس: «... وكان في خُلقه زعارة، وسأله أبو حميد في شيء يكتبه عنه فمطله ...»، ومعروف في اللغة، ومتكرر في التراجم أن يقال: «في خلق فلان زعارة»، أي: شراسة، وهذا وإن كان غير محمود فليس مما يقدح في العدالة أو يخدش في الرواية، لكن وقع في «تاريخ بغداد»: (ج 7 ص 10) في هذه الحكاية: «وكانت في خلقه دعارة» - كذا.

وهذا تصحيف لا يخفى مثله على الكوثري :

أولًا : لأنه ليس في كلامهم : « في خلق فلان دعارة » ؛ وإنما يقولون : فلان داعر بيِّن الدعارة - إذا كان خبيثًا أو فاسقًا .

ثانيًا : لأن ابن يونس عقب كلمته بقوله : « سأله أبو حميد في شيء من الأخبار يكتبه عنه فمطله ... » ، وهذه شراسة خلق لا خبث أو فسق .

ثالثًا : لأن المؤلفين في المجروحين لم يذكروا هذا الرجل ولو وصف بالخبث أو الفسق لما تركوا ذكره ؛ ولكن الكوثري احتاج إلى الطعن في هذا الرجل فقال (ص : 137) : « ذاك الداعر ... تكلم فيه ابن يونس » - كذا قال .

ولم يتكلم فيه ابن يونس بما يقدح ، وقد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال : « كتبت عنه بالرملة وذكرته لأبي فعرفه ، وقال : كان صدوقًا » .

6- عبد اللَّه بن عمر بن الرماح :

هو عبد اللَّه بن عمر بن ميمون بن بحر بن الرماح ، واسم الرماح سعد ، له ولأبيه ترجمتان في « طبقات الحنفية » ، وهما معروفان عندهم ، وللأب ترجمة في « تهذيب التهذيب » (ج7 ص498) ، وفي « تاريخ بغداد » (ج11 ص182) ، وفي كتاب ابن أبي حاتم وغيرها ، ووقع في « تاريخ بغداد » (ج13 ص386) في سند حكاية « عبد اللَّه بن عثمان بن الرماح » ، فاحتاج الكوثري إلى ردها والتي قبلها فقال (ص : 73) : « وفي سند الخبر الأول الخزاز وفي الثاني ابن الرماح فلا يصحان مع وجودهما في السندين » اقتصر على قوله : « ابن الرماح » ، ولم ينبه على أن « عثمان » : تصحيف ، والصواب :

« عمر » – كما ذكر الكوثري نفسه في اسم آخر قال (ص : 93) : فلعل لفظ « عمر » صحف إلى عثمان ، حيث يشبه هذا ذاك في الرسم عند حذف الألف المتوسطة في عثمان كما هو رسم الأقدمين ، وكأنه خشى أن ينبه القارئ على أن ابن الرماح هو ذاك العالم الحنفي لم يتكلم فيه أحد بما يرد روايته ، بل تركه يتوهم أن هذا رجل مجهول ؛ لأنه لا يجد في الكتب ترجمة لعبد اللّه بن عثمان بن الرماح ، بل يتوهم أنه ضعيف : وقف الكوثري على تضعيفه في بعض الكتب التي لم تطبع ؛ ولذلك قال ما قال .

7- أحمد بن المعذل :

ذكر الكوثري (ص : 95) قوله :

إن كنت كاذبة الذي حدثتني ... فعليك إثم أبي حنيفة أو زفر
المائلين إلى القياس تعمدًا ... والراغبين عن التمسك بالأثر

ثم قال :

وهو الذي كان أخوه عبد الصمد بن المعذل يقول فيه :

أضاع الفريضة والسنة ... فتاه على الإنس والجنة

أقول :

إنما قال عبد الصمد : « أطاع ... » هكذا في « الديباج المذهب » (ص : 30) و « الآلئ البكري » (ص : 325) ، والسياق يعينه ، كان عبد الصمد ماجنًا ،

وكان أحمد عالمًا صالحًا تقيًا فكان يعظ عبد الصمد ويزجره، فقال عبد الصمد: «أطاع ...» البيت، وبعده:

كأن لنا النار من دونه وأفرده الله بالجنة

يريد: أن أحمد معجب بتقواه وورعه فأداه ذلك إلى أن تاه على غيره.

فإن قيل: إنما أراد الكوثري: التنكيت، والتبكيت: مقابلة للإساءة بمثلها.

قلت:

رأس مال العالم الصدق.

ومن استحل التحريف في موضع ترويجًا لرأيه لم يؤمن أن يحرف في غيره.

* * *

اعتبـــار

لكن الكوثري عندما تخالف الألفاظ هواه كثيرًا ما يدعي أنها مصحفة فيزعم أن **الدين** محرف عن **أرى** وأن **يكذب** محرف عن **يكتب** و **للفرس** ... **وللرجل** عن **وللفارس** ... **وللراجل**، وغير ذلك.

في «تاريخ بغداد» (ج 13 ص 386) : « ... محبوب بن موسى قال سمعت يوسف بن أسباط يقول: قال أبو حنيفة: لو أدركني رسول الله ﷺ أو أدركته لأخذ بكثير من قولي، قال وسمعت أبا إسحاق يقول: كان أبو حنيفة يجيئه الشيء عن النبي ﷺ فيخالفه إلى غيره».

ذكر الكوثري هذا (ص: 75)، وذكر أن في النسخة الخطية زيادة سوق الخبر بسند آخر، وفي «تاريخ بغداد» (جزء 13 صفحة 390) : « ... أبو صالح الفراء قال سمعت يوسف بن أسباط يقول: رد أبو حنيفة على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث أو أكثر ... وقال أبو حنيفة: لو أدركني النبي ﷺ وأدركته لأخذ بكثير من قولي وهل الدين إلا الرأي الحسن».

ذكر الكوثري هذا (صفحة: 85)، وهذه الكلمة: «لو أدركني»، لها تأويل قريب ذكرته في «التنكيل» ولم يقع عليه الحنفية، بل ذهبوا يتعسفون.

فروى عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي: حدثني أبو طالب سعيد بن محمد بن أبان البردعي في مسجد أبي الحسن الكرخي ببغداد حدثني

أبو جعفر .. الطحاوي أنبأنا بكار بن قتيبة أنبأنا هلال بن يحيى الرأي البصري سمعت يوسف بن خالد السمتي » فذكر قصة طويلة فيها عجائب ، تراها في « مناقب أبي حنيفة » للموفق المكي (ج 2 ص 101 - 109) ، وقد أشرت إلى بعضها في « التنكيل » .

وهذه الحكاية لا يشك عارف في أنها مكذوبة على الطحاوي .

فعبد اللّه بن محمد ترجمته في « لسان الميزان » (ج3 ص348) ، وشيخه لا يعرف ، وإنما ذكره صاحب « الجواهر المضيئة » بما تضمنته هذه الحكاية ، فلم يسمع به إلا فيها ، ويغلب على الظن أنه لا يوجد منه إلا اسمه .

ولو كان للقصة أثر عند الطحاوي ، لما فاتت ابن أبي العوام ، ومن تدبر القصة لم يشك في اختلاقها ، وفيها « لو أدركني البتى لترك كثيرًا من قوله » ، مع أنه يعلم منها ومن غيرها أن البتى وهو عثمان بن مسلم البصري الفقيه كان يومئذ حيًّا يرزق .

وذكر الأستاذ (صفحة : 113) ما روى عن حماد بن زيد قال : ذكر أبو حنيفة عند البتى فقال : ذاك رجل أخطأ عصم دينه كيف يكون حاله .

ثم قال الكوثري : « عثمان بن مسلم البتى . توفى سنة (143هـ) ، وكانت تجري بينه وبين أبي حنيفة مراسلات ، وكان يوسف بن خالد السمتي بعد أن تفقه على أبي حنيفة رجع إلى البصرة وأخذ يجابه البتى » ، وفي تلك الأخلوقة : أن أبا حنيفة قال : « لو أدركني البتى » ، أول ما اجتمع به يوسف ابن خالد ، فمن تدبر علم أن تلك الأخلوقة المنسوبة إلى يوسف بن خالد إنما

اختلقت لما شاعت حكاية يوسف بن أسباط ، فأراد المختلق علاجها فوقع فيما وقع فيه ، ثم أن الكوثري لم يقتصر على ما قيل قبله من دعوى التصحيف في **النبي** بل زاد أمرين :

الأول : أنه على فرض أن أبا حنيفة قال تلك الكلمة بلفظ : **النبى** فقوله : **لأخذ** ، المراد به **لأخذني** .

الثاني : أنه رأى أن من تقدمه لم يتعرضوا لما وقع في إحدى الروايات : « وهل الدين إلا الرأي الحسن » .

فقال الكوثري (ص : 88) : « فلا أشك أن الدين مصحف من أرى » .

وذهب يوجه احتمال العادة لمثل ذلك .

وهذا موضع الاعتبار .

بينما ترى الكوثري يصنع ما تقدم في الأمثلة فيغض النظر عن التصحيف الواضح والخطأ المكشوف إذا به يحاول دعوى التصحيف التي لا يشك في بطلانها ، **ولا عجب في ذلك** ؛ إذ مغزى الكوثري إنا هو الانتصار لهواه .

وقد قدمت أن لتلك الكلمة المنقولة عن أبي حنيفة تأويلًا قريبًا بدون دعوى التصحيف ولا التحريف ، وستجده في « التنكيل » إن شاء اللّه .

* * *

4

ومن غرائبه تحريف نصوص أئمة الجرح والتعديل: تجيء عن أحدهم الكلمة فيها غض من الراوي بما لا يضره أو بما فيه تليين خفيف لا يعد جرحًا فيحتاج الكوثري إلى الطعن فيمن قيلت فيه فيحكيها بلفظ آخر يفيد الجرح.

فمن أمثلة ذلك:

1- إبراهيم بن سعيد الجوهري:

هو من شيوخ مسلم في «صحيحه»، ومن كبار الحفاظ.

قال فيه أحمد بن حنبل: «كثير الكتاب، كتب فأكثر».

وقال الكوثري نفسه (ص: 151): «كان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول: كل حديث لم يكن عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم».

وتجد الحكاية بتمامها في ترجمة إبراهيم من «الميزان».

وكان من عادة المكثرين أن يترددوا إلى كبار الشيوخ ليسمعوا منهم، فربما جاء أحدهم إلى شيخ قد سمع منه الكثير يرجو أن يسمع منه ما لم يسمعه من قبل، فيتفق أن يشرع الشيخ يحدث بجزء قد كان ذاك المكثر سمعه منه قبل ذلك فلا يعتني باستماعه ثانيًا أو ثالثًا؛ لأنه يرى ذلك تحصيل حاصل فكأنه اتفق لإبراهيم هذا واقعة من هذا القبيل.

فحكى عبد الرحمن بن خراش قال: «سمعت حجاج بن الشاعر يقول: رأيت إبراهيم بن سعيد عند أبي نعيم وأبو نعيم يقرأ وهو نائم - وكان الحجاج يقع فيه»، وسيأتي إيضاح الجواب في ترجمة إبراهيم من «التنكيل».

والمقصود هنا أن الكوثري ذكر تلك المقالة فحرفها تحريفًا قبيحًا، قال (ص: 75): «كان يتلقى وهو نائم، كما قال الحافظ حجاج ابن الشاعر فحجاج هذا ممن جرحه لا يندمل».

وقال (ص: 119): «رماه الحافظ حجاج بن الشاعر بأنه كان يتلقى وهو نائم»، فعبارة حجاج تحتمل ما قدمنا، ليس فيها ما يدل على أن إبراهيم صار بعد ذلك المجلس يروى عن أبي نعيم أحاديث يزعم أنه تلقاها في ذاك الوقت الذي كان إبراهيم فيه نائمًا، وعبارة الكوثري تفيد هذا، وعبارة حجاج إنما تدل على مرة واحدة عند أبي نعيم، وعبارة الكوثري تدل أن التلقي في حال النوم كان من عادة إبراهيم عند أبي نعيم وغيره فتدبر وتأمل.

2- مؤمل بن أهاب:

قال الكوثري (صفحة: 65): «ضعفه ابن معين على ما حكاه الخطيب».

أقـول:

إنما حكى الخطيب (ج13 ص181): عن إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال: «سئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن مؤمل بن أهاب فكأنه ضعفه»، فتدبر.

وقد قال أبو حاتم: «صدوق»، وقال النسائي: «لا بأس به»، وقال مرة: «ثقة»، وقال مسلمة بن قاسم: «ثقة صدوق».

3- أحمد بن سلمان النجاد:

قال الكوثري (ص: 65): «يقول عنه الدارقطني: يحدث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله».

أقــول :

إنما قال الدارقطني : « حدث ... » - كما في « تاريخ بغداد » و « الميزان » و « اللسان » ، وذاك يصدق بمرة واحدة كما حمله الخطيب وغيره - كما يأتي في ترجمة « النجاد » من « التنكيل » وفيها بسط عذر النجاد .

وعبارة الكوثري تفيد بأن ذاك كان من شأن النجاد تكرر مرارًا .

4- أحمد بن كامل :

قال الكوثري (صفحة : 43) : « فيه يقول الدارقطني : .. ربما حدث بما ليس عنده كما رواه الخطيب » .

أقــول :

عبارة الدارقطني كما في « تاريخ بغداد » ، وغيره : « .. بما ليس عنده في كتابه » ، وهذا القيد **في كتابه** يدفع القدح ، فإنه لا يلزم من عدم كون الحديث عند أحمد في كتابه أن لا يكون عنده في حفظه ، وتأتي ترجمة أحمد في « التنكيل » .

5- عبد اللّٰه بن علي المديني :

قال الكوثري (ص : 168) : « وهو لم يسمع من أبيه على ما يقال » .

أقــول :

يريد الكوثري بهذا قول الدارقطني ، وعبارة الدارقطني كما في « تاريخ بغداد » : أخذ كتبه وروى أخباره مناولة ، قال : وما سمع كثيرًا من أبيه .

فقوله : « وما سمع كثيرًا من أبيه » ، واضح في أنه سمع منه ، إلا أنه لم يكثر ، وأول عبارته يفيد أن ما لم يسمعه من كتب أبيه وأخباره أخذه منه مناولة ، وهي من طرق التلقي .

فعلى هذا تكون روايته عن أبيه متصلة صحيحة ؛ إن صرح بالسماع فسماع ؛ وإلا احتمل أن يكون سماعًا وأن يكون مناولة .

والرواية التي ذكرها الخطيب من طريقه ولأجلها تعرض له الكوثري قد بين فيها السماع ، هذا والسماع أصله أن يملي الشيخ بلفظه والتلميذ يسمع ، لكن قد يطلق السماع على ما هو أعم من ذلك ، وهذا هو المتبادر من قولهم : فلان لم يسمع من فلان ، فيفهم منه أن روايته عنه منقطعة حتى لو صرح بالاتصال يكون كذبًا .

وهذا هو مفهوم عبارة الكوثري ؛ لأنه قصد بها الطعن في رواية هذا الرجل التي بين فيها السماع ، فانظر تحريفه لعبارة الدارقطني .

6- محمد بن أحمد الحكيمي :

قال الكوثري (ص : 114) : « قال البرقاني في حديثه مناكير » .

أقــول :

لفظ البرقاني كما في « تاريخ بغداد » (ج1 ص269) و « لسان الميزان » (جزء 5 ص45) ثقة إلا أنه يروى مناكير .

وبين العبارتين فرق عظيم .

فإن « يروى مناكير » : يقال في الذي يروى ما سمعه مما فيه نكارة

ولا ذنب له في النكارة ، بل الحمل فيها على من فوقه ، **فالمعنى** : أنه ليس من المبالغين في التنفي والتوقي الذين لا يحدثون مما سمعوا إلا بما لا نكارة فيه ، **ومعلوم** أن هذا ليس بجرح .

وقولهم : « في حديثه مناكير » ، كثيرًا ما تقال فيمن تكون النكارة من جهته جزمًا أو احتمالًا فلا يكون ثقة .

وهذا المعنى هو الذي أراد الكوثري إفهامه ؛ ولذلك حذف كلمة : « ثقة » .

وقد تعقب الخطيب كلمة البرقاني بقوله : وقد اختبرت أنا حديثه فقلما رأيت فيه منكرًا .

فثبت أن هذا الرجل مع ثقته غير مقصر في التنقي والتوقي ، وأن ما وقع في روايته مما ينكر قليل جدًّا .

وقال ابن حجر في « لسان الميزان » : « ذكرته – يعني زيادة على « الميزان » – لأن المصنف ذكر عثمان بن أحمد الدقاق الصدوق الثقة بسبب كونه يروى المناكير » .

أقــول :

لا عذر لابن حجر في هذا :

أولًا : لأنه أنكر على الذهبي ذكره لعثمان ، كما يأتي في ترجمته من « التنكيل » .

ثانيًا : لأن المناكير في مرويات عثمان كثيرة ، واللَّه المستعان .

5

ومن فواقره :

تقطيع نصوص أئمة الجرح والتعديل : يختزل منها القطعة التي توافق غرضه ، وقد يكون فيما يدعه من النص ما يبين أن معنى ما يقتطعه غير المتبادر منه عند انفراده .

فمن أمثله ذلك :

1- القاسم بن أبي صالح ، راجع ما تقدم 1 : 2 .

2 و 3- جرير بن عبد الحميد وأبو عوانة الوضاح ، راجع ما تقدم (2- 1و2)

4- عبد اللّٰه بن علي بن المديني ، راجع ما تقدم 4 : 5 .

5- محمد بن أحمد الحكيمي ، راجع ما تقدم 4 : 6 .

6- محمد بن يحيى بن أبي عمر .

قال الكوثري (صفحة : 166) : « قال عنه أبو حاتم كان به غفلة حدث حديثًا موضوعًا عن ابن عيينة » .

أقـول :

عبارة أبي حاتم كما في كتاب ابنه و « التهذيب » ، وغيرهما :

« كان رجلًا صالحًا وكان به غفلة ، رأيت عنده حديثًا موضوعًا قد حدث به عن ابن عيينة وكان صدوقًا » .

هذا ؛ وابن أبي عمر مكثر جدًّا عن ابن عيينة ، فإذا اشتبه عليه حديث واحد لم يضره ، ولعل أباحاتم نبهه عليه فترك روايته ، وقد يكون أبو حاتم أخطأ في ظن الحديث موضوعًا .

وسئل الإمام أحمد : عمن نكتب ؟ فقال : أما بمكة فابن أبي عمر .

وقد أكثر مسلم في « صحيحه » عن ابن أبي عمر ، له عنده على ما حكي عن الزهرة مائتا حديث وستة عشر حديثًا .

7- **محبوب بن موسى :**

قال الكوثري (صفحة : 17) : « يقول عنه أبو داود لا تقبل حكاياته إلا من كتاب » .

أقـول :

عبارة أبي داود كما في « التهذيب » و « الميزان » : « ثقة لا يلتفت إلى حكاياته إلا من كتاب » ، ويأتي تحقيق حال محبوب في ترجمته من « التنكيل » إن شاء اللّٰه تعالى .

8- **سعيد بن عامر :**

قال الكوثري (ص : 109) : « في حديثه بعض الغلط كما قال ابن أبي حاتم » .

أقـول :

عبارة ابن أبي حاتم نقلها عن أبيه كما في كتابه وغيره : « كان رجلًا صالحًا وكان في حديثه بعض الغلط وهو صدوق » ، وتأتي ترجمة سعيد في « التنكيل » .

9- سليمان بن حسان الحلبي :

قال الكوثري (ص : 109) : « قال أبو حاتم عنه[1] سألت ابن أبي غالب عنه فقال : لا أعرفه ولا أرى البغداديين يروون عنه » .

أقــول :

تتمة عبارة أبي حاتم كما في كتاب ابنه ، و « تاريخ بغداد » (جزء 9 ص21) : « وروى عنه من الرازيين أربعة أو خمسة » ، قال ابن أبي حاتم : « قلت « لأبي » : ما تقول فيه ؟ قال : هو صحيح الحديث » .

10- محمد بن العباس أبو عمر بن حيويه :

راجع ما تقدم (1 : 12) ، وتأتي ترجمة محمد في « التنكيل » .

11- محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي :

قال الكوثري (ص : 133) : « قال ابن عدي رأيت أبا يعلى يسيء القول فيه ويقول شهد على خالي بالزور ، وله عن أهل الموصل أفراد وغرائب اهـ . وأبو يعلى من أعرف الناس به وكلامه فيه قاض على كلام الآخرين » .

أقــول :

آخر ما حكاه ابن عدي عن أبي يعلى قوله بالزور ، وعقب ذلك كما في « التهذيب » : « قال ابن عدي وابن عمار ثقة حسن الحديث عن أهل الموصل معافي بن عمران وغيره ، وعنده عنهم أفراد وغرائب ، وقد شهد أحمد بن حنبل أنه رآه عند يحيى القطان ، ولم أر أحدًا من مشايخنا يذكره بغير الجميل وهو عندهم ثقة » .

---

(١) الكوثري يأتي بلفظ : « قال عنه » ، بمعنى : « قال فيه » .

فحذف الكوثري توثيق ابن عدي وجميع مشايخه لابن عمار، وحذف الدليل على أن المراد بالأفراد والغرائب: الأفراد والغرائب الصحيحة، التي يمدح صاحبها لدلالتها على إكثاره وعنايته ومهارته في الفن - كما تقدم شيء من ذلك (2 : 5)، وحذف الدليل على أن أبا يعلى كان عنده نفرة عن ابن عمار توجب أن لا يعتد بكلامه المذكور فيه، كما يأتي إيضاح ذلك في ترجمة ابن عمار من «التنكيل».

والكوثري يتشبث بهذه القاعدة ويتوسع فيها جدًّا فيرد كثيرًا من الروايات المحققة والجرح المفسر المحقق بدعوى انحراف الراوي أو الجارح عن المجروح، وإن كان الراوي أو الجارح جماعة من الأئمة ولم يثبت ما يعارض قولهم بل مع ثبوت ما يوافق قولهم عمن كان موافقًا للمجروح مائلًا إليه، كما يأتي بعض ذلك في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس من «التنكيل».

ثم يتناقض الكوثري ههنا فيزعم أن تلك الكلمة المحتملة الصادرة من أبي يعلى مع تبين نفرته عن ابن عمار يرد بها توثيق الجمهور لابن عمار، وسيأتي في القسم الأول من «التنكيل» تحقيق هذه القاعدة، وفي القسم الثاني ترجمة ابن عمار وبيان إمامته وجلالته.

12- محمد بن فضيل بن غزوان :

قال الكوثري (صفحة : 39) في الكلام في القاسم التمار: «وقال ابن سعد عن[1] محمد بن فضيل الراوي عنه: بعضهم لا يحتج به».

---

(1) بمعنى: «في».

أقــول :

عبارة ابن سعد كما في «طبقاته» (ج6 ص271) و «التهذيب»، وغيرها: «كان ثقة صدوقًا كثير الحديث متشيعًا وبعضهم لا يحتج به».

فحذف الكوثري التوثيق الصريح، والدليل على أن عدم احتجاج بعضهم بابن فضيل إنما هو لتشيعه، وقد وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان والعجلي وغيرهم، ولم يطعن أحد في روايته، وقال ابن شاهين: «قال علي بن المديني: كان ثقة ثبتًا في الحديث»، وقال الدارقطني: «كان ثبتًا في الحديث إلا أنه كان منحرفًا عن عثمان»، وقد جاء ما يدفع هذا[١].

قال أبو هشام الرفاعي: «سمعت ابن فضيل يقول: رحم اللّٰه عثمان ولا رحم من لا يترحم عليه»، وذكر ابن حجر في مقدمة «الفتح» كلام ابن سعد، ثم قال: «قلت إنما توقف فيه من توقف لتشيعه»، ثم ذكر كلام أبي هشام، ثم قال: «احتج به الجماعة»، يعني: الشيخين في «صحيحيهما»، وبقية «الستة».

ولا أدري من هو الذي لم يحتج بابن فضيل، أو توقف فيه، **ولعل المراد بذلك**: بعض المتشددين في السنة لم يرو عن ابن فضيل؛ لأنه يراه متشيعًا ويرى في الرواية عنه ترويجًا للتشيع فتوقف لذلك؛ لا لأن ابن فضيل ليس بحجة.

ويأتي في القسم الأول من «التنكيل» تحقيق حكم رواية المبتدع بما يعلم منه أن مثل ابن فضيل حجة على الإطلاق.

---

(١) أعني: انحرافه عن عثمان.

6

ومن عواقره :

أنه يعمد إلى جرح لم يثبت فيحكيه بصيغة الجزم محتجًا به .

فمن أمثلة ذلك :

1- **الحسن بن الربيع :**

قال الكوثري (ص : 151) : « يقول فيه ابن معين لو كان يتقي الله لم يكن يحدث بالمغازي ، وما كان يحسن يقرؤها » .

أقـول :

هذا الكلام إنما رواه بكر بن سهل الدمياطي عن عبد الخالق بن منصور عن ابن معين ، وبكر بن سهل لم يوثقه أحد ، بل ضعفه النسائي ، ورماه الذهبي في « الميزان » بالوضع .

2- **ثعلبة بن سهيل القاضي :**

قال الكوثري (صفحة : 110) : « ضعيف » .

أقـول :

هذا يصلح أن يعد من أمثلة الفرع الثامن (8) .

لكن أظن الكوثري اعتمد على ما حكاه أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي عن ابن معين أنه قال في ثعلبة : « ليس بشيء » ، وهذه حكاية منقطعة كما قاله الذهبي في « الميزان » ؛ لأن بين الأزدي وابن معين مفازة ، ومع ذلك

فالأزدي نفسه متهم ، له ترجمة في « تاريخ بغداد » و « الميزان » و « اللسان »[١] .

ثم لو فرض صحة تلك الكلمة عن ابن معين ، فابن معين مما يطلق « ليس بشيء » لا يريد بها الجرح وإنما يريد أن الرجل قليل الحديث وقد ذكر الكوثري ذلك (ص: 129)، ويأتي تحقيق ذلك في ترجمة ثعلبة من « التنكيل » وحاصله أن ابن معين قد يقول « ليس بشيء » على معنى قلة الحديث فلا تكون جرحًا، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره فتكون جرحًا فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين : « ليس بشيء » قليل الحديث وقد وثق ، وجب حمل كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث لا الجرح ، وإلا فالظاهر أنها جرح ، فلما نظرنا في حال ثعلبة وجدناه قليل الحديث ووجدنا ابن معين نفسه قد ثبت عنه أنه قال في ثعلبة : لا بأس به ، وقال مرة : ثقة : كما في « التهذيب » .

وممن قال ابن معين فيه « ليس بشيء » :

أبو العطوف الجراح بن المنهال ، فنظرنا في حاله فإذا له أحاديث غير قليلة ، ولم يوثقه أحد ؛ بل جرحوه ، قال ابن المديني : « لا يكتب حديثه » ، وقال البخاري ومسلم : « منكر الحديث » ، وقال النسائي والدارقطني : « متروك » ، وقال أبو حاتم والدولابي الحنفي : « متروك الحديث ذاهب لا يكتب حديثه » ، وقال النسائي في « التمييز » : « ليس بثقة ولا يكتب حديثه » ، وذكره البرقي فيمن اتهم بالكذب ، وقال ابن حبان : « كان يكذب في الحديث ويشرب الخمر ... » .

---

(١) انظر « اللسان » (ج5 رقم 464 و 465) فإنهما ترجمة واحدة وقوله في سطر 15 « فأما » إلى قوله في سطر 18 « انتهى » كلام معترض .

والكلام فيه أكثر من هذا فعرفنا أن قول ابن معين فيه « ليس بشيء » : أراد بها الجرح - كما هو المعروف عند غيره في معناها ، فتدبر ما تقدم ثم انظر حال الكوثري إذ يبني على حكاية الأزدي عن ابن معين أنه قال في ثعلبة : « ليس بشيء » ، ويعلم حال الأزدي وأنه كان بعد ابن معين بمدة ويعرف أن ابن معين قد يطلق تلك الكلمة لا على سبيل الجرح وأن الحجة قائمة على أن هذا من ذاك .

ومع ذلك كله يقول الكوثري في ثعلبة : « ضعيف » وفي أبي العطوف يرى الكوثري جرح الأئمة له وأن له أحاديث غير قليلة ، وأن ذلك مبين أن قول ابن معين فيه « ليس بشيء » إنما أراد بها الجرح .

ولكن الكوثري يقول (ص : 129) : « وقال ابن معين ليس بشيء ، وهو كثيرًا ما يقول هذا فيمن قل حديثه » .

وعذر الكوثري : أنه بحاجة إلى رد رواية رواها ثعلبة وإلى تقوية أبي العطوف .

وهكذا تكون الأمانة عند الكوثري .

3- عبد اللّه بن جعفر بن درستويه :

قال الكوثري (صفحة : 39) : « كان يحدث عمن لم يدركه لأجل دريهمات يأخذها فادفع إليه درهمًا يصطنع لك ما شئت من الأكاذيب » .

ذكر الكوثري هذه التهمة في عدة مواضع كلها بالجزم ، بل نبز هذا العالم الفاضل الذي لا ذنب له إلا أنه روى كتابًا مشهورًا وهو « تاريخ يعقوب بن سفيان » ، وقد ثبت سماعه له حتى أن الذي كان أنكر عليه رجع أخيرًا

فقصده فسمع منه، كما في ترجمته من «تاريخ بغداد»، نبزه الكوثري بلقب: «الدراهمي» مع أنه لا مستند للكوثري في ذلك إلا ما حكاه الخطيب عن هبة اللّٰه الطبري أنه ذكر ابن درستويه وضعفه وقال: «بلغني أنه قيل له حدث عن عباس الدوري حديثًا ونحن نعطيك درهمًا ففعل ولم يكن سمع من عباس».

ولا يخفى على عالم أن هذه الحكاية لا يصح الاستناد إليها لجهالة المبلغ للطبري، **والكوثري من أعلم الناس بهذا**؛ بل يجاوزه كثيرًا فيقول رادًّا لروايات الثقات الأثبات عمن يصرحون باسمه، وقد ثبتت صحبتهم له وهم مع ذلك أبرياء من التدليس، فيقول الكوثري: «اللفظ لفظ انقطاع» **حتى أحوجني ذلك إلى أن بينت في القسم الأول من «التنكيل» شرح قاعدة الاتصال والانقطاع، وتحقيق الحكم فيما يشتبه منها.**

ومع هذا فقد قال الخطيب: «هذه الحكاية باطلة ..».

هكذا تكون الأمانة عند الكوثري.

ويأتي بقية الكلام في ترجمة عبد اللّٰه بن جعفر من «التنكيل».

4- الأصمعي عبد الملك بن قريب:

قال الكوثري (صفحة: 54): «كذبه أبو زيد الأنصاري».

أقـول:

حاكى ذلك عن أبي زيد هو أحمد بن عبيد بن ناصح وهو مطعون فيه، وفي «الميزان» في ترجمة الأصمعي: «أحمد بن عبيد ليس بعمدة»، ونقل

الكوثري نفسه هذا (صفحة : 42) حين احتاج إلى رد رواية لأحمد بن عبيد .

قال الكوثري : « فلم يكن بعمدة كما ذكره الذهبي في ترجمة عبد الملك الأصمعي من « الميزان » .

يجزم الأستاذ هنا بأنه ليس بعمدة ، ثم يعتده فيقول في الأصمعي : كذبه أبو زيد الأنصاري .

هكذا تكون الأمانة عند الكوثري .

5- جرير بن عبد الحميد :

قال الكوثري (صفحة : 110) : « تفرد برواية حديث الأخرش الموضوع » .

أقــول :

مستند الكوثري : حكاية حكاها سليمان الشاذكوني ، والشاذكوني هالك ويأتي شرح الحال في ترجمة جرير من « التنكيل » .

6- سليم بن عيسى القاري :

قال الكوثري (صفحة : 60) : « كان ضعيفًا في الحديث ... وقد روى عن الثوري خبرًا منكرًا ساقه العقيلي » .

أقــول :

لا مستند للكوثري في قوله : « كان ضعيفًا في الحديث » إلا ذكر العقيلي ومن تبعه سليم بن عيسى في كتب الضعفاء مع رواية ذاك الحديث من طرق سليم بن عيسى .

فأما ذكر الراوي في بعض كتب الضعفاء فلا يضره ما لم يكن فيما ذكر به ما يوجب ضعفه، وذلك أنهم كثيرًا ما يذكرون الرجل لكلام فيه لا يثبت أو لا يقدح أو نحو ذلك.

وأما ذاك الحديث فرواه العقيلي عن يحيى بن صالح عن أبي صالح كاتب الليث عن سليم بن عيسى أبي يحيى عن سفيان الثوري، ويحيى بن صالح متكلم فيه، وأبو صالح كاتب الليث ليس بعمدة تأتي ترجمته في «التنكيل».

فعلى هذا لا يثبت أن سليمًا روى ذاك الحديث ومع هذا فسليم الذي ذكره العقيلي وروى عنه ذاك الحديث ليس هو بالقارئ صاحب حمزة الواقع في سند الخطيب، وإيضاح ذلك أن العقيلي قال: «سليم بن عيسى مجهول في النقل حديثه منكر غير محفوظ **حدثنا** يحيى ... » كما مر فقول العقيلي: «مجهول في النقل حديثه منكر» واضح في أنه عنده غير القارئ، فإن القارئ معروف مشهور، وهذا مجهول لا يعرف إلا بذاك الحديث كما تقتضيه عبارة العقيلي، ويؤكد هذا أن الذي ذكره العقيلي وروى عنه ذاك الحديث، كنيته: «أبو يحيى» - كما في السند، هكذا هو في كتاب العقيلي في النسخة المحفوظة بالمكتبة الآصفية في حيدر أباد الدكن، وهكذا هو في «الميزان»، وليست هذه كنية القارئ، أما القارئ فقال ابن الجزري في ترجمته من «طبقات القراء» (ج1 ص318): «كنيته أبو عيسى ويقال أبو محمد».

والذهبي وإن بدأ في «الميزان» فزعم أنه القارئ فإنه رجع بعد ذلك ولفظه: «سليم بن عيسى الكوفي القارئ، إمام في القراءة، روى عن الثوري خبرًا منكرًا ساقه العقيلي، ولعل هذا الرجل غير القارئ ... ».

فقد اتضح أن سليم بن عيسى القارئ الواقع في سند الخطيب لا يناله وهن ما مما ذكر العقيلي ثم الذهبي ؛ لأنه إن لم يكن هو الذي روى العقيلي عن يحيى بن عثمان عن كاتب الليث عنه ذاك الحديث فواضح ، وإن كان إياه فلا يثبت عنه رواية ذاك الحديث للكلام في كاتب الليث وفي الراوي عنه .

ولنكتف بهذه الأمثلة هنا ، ويأتي لها في قسم التراجم من « التنكيل » نظائر منها في ترجمة حماد بن سلمة ، ومنها في ترجمة محمد حسين بن حميد بن الربيع .

* * *

اعتبـــار

كما رأيت الكوثري حيث يكون له غرض في الطعن في الراوي قد يعمد إلى جرح يعلم أنه لا يثبت فيجزم به، فكذلك حيث يكون له غرض في تقوية الراوي قد يعمد إلى ثناء عليه يعلم أنه لا يثبت فيجزم به، كما يأتي في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحمّاني من « التنكيل » والله المستعان .

7

ومن تجاهله ومجازفاته قوله في المعروف الموثق « مجهول » أو « مجهول الصفة » أو « لم يوثق » أو نحو ذلك، فمن الأمثلة :

1- عبد الله بن محمود :

روى الخطيب (جزء 13 ص384) من طريق عبد الله بن محمود المروزي قال سمعت محمد بن عبد الله بن قهزاذ ... »، فقال الأستاذ (ص : 70) : « وعبد الله بن محمود مجهول الصفة » .

أقـول :

في ترجمة محمد بن عبد الله بن قهزاذ من « تهذيب التهذيب » (جزء 9 ص271) : « روى عنه ... وعبد الله بن محمود السعدي » .

ولعبد اللّه بن محمود السعدي المروزي ترجمة في كتاب ابن أبي حاتم وقال: «كتب إلى أبي بمسائل ابن المبارك من تأليفه»، وله ترجمة في «تذكرة الحفاظ» (جزء 2 ص257)، قال الذهبي: «الحافظ الثقة محدث مرو أبو عبد الرحمن عبد اللّه بن محمود بن عبد اللّه السعدي ... قال الحاكم: ثقة مأمون»[١].

2- محمد بن مسلمة:

روى الخطيب (ج13 ص395) من طريق البخاري «**حدثنا** صاحب لنا قال: قلت لمحمد بن مسلمة ...» فقال الكوثري (صفحة: 103) في الحاشية: «مجهول وليس هو بكاتب الحارث بن مسكين فإنه محمد بن سلمة ...».

أقـول:

قد قرأ الكوثري ترجمته في «الانتقاء» لابن عبد البر الذي بث الكوثري عقاربه في تعليقاته عليه (ص: 56)، وفي «تاريخ البخاري» (جزء 1 ق 1 ص 240): «محمد بن مسلمة أبو هشام المخزومي المدني ... سمع مالكًا ... وقيل لمحمد بن مسلمة ما لرأى فلان ...»، فذكر الحكاية التي ذكرها الخطيب.

وقال ابن حبان في «الثقات»: «محمد بن مسلمة بن هشام بن إسماعيل أبو هشام المخزومي .. يروى عنه هارون بن عبد اللّه الحمال والناس وكان ممن

(١) وهو من شيوخ ابن خزيمة وابن حبان، وذكره ابن حبان في «ثقاته» مع روايته عنه في «صحيحه»، وتوثيق ابن حبان لمن عرفهم وخبرهم من أعلى التوثيق، فإنه يتشدد في هؤلاء ويحسن الظن بغيرهم.

يتفقه على مذهب مالك ويفرّع على أصوله ممن صنف وجمع » وذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال : « .. روى عنه عبد الرحمن بن عبد الملك بن شيبة وأبي .. سألت أبي عنه فقال : كان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك وكان من أفقههم .. سئل أبي عنه فقال : مديني ثقة » .

وفي « الديباج المذهب » (صفحة : 227) : « محمد بن مسلمة .. روى محمد هذا عن مالك وتفقه عنده ، وكان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك وكان أفقههم وهو ثقة ، وله كتب فقه أخذت عنه ، وهو ثقة مأمون حجة ، جمع العلم والورع توفى سنة 206 » .

ويبعد جدًّا أن يكون هذا كله خفى على الكوثري مع ما عرفناه منه من النشاط في التفتيش عن التراجم ، بل في سياق كلامه ما يشعر بأنه عرف هذا الرجل، فإنه قال (صفحة : 104) : « ونهمس في أذن هذا المتعصب الهاذي : إن كنت .. فما رأيك في مذهب إمامك .. » ، يعني : مالكًا ، والله المستعان .

3- طاهر بن محمد :

ذكر الخطيب (جزء 13 ص373) حكاية من طريق « طاهر بن محمد **حدّثنا** وكيع .. » ، فقال الكوثري (ص : 43) : « طاهر بن محمد مجهول » .

أقــول :

بل معروف موثق ، هو طاهر بن أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري ، ذكره المزي في « تهذيبه » في الرواة عن وكيع ، وذكره ابن أبي حاتم في كتابه

وقال : « روى عنه محمد بن عبد اللّه الحضرمي وموسى ابن إسحاق القاضي » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : « يروى عن وكيع وأبي أسامة **حدّثنا** عنه محمد بن إدريس الشامي ، مستقيم الحديث » وهذا من توثيق ابن حبان الذي لا مغمز فيه ، كما يأتي شرحه في ترجمة ابن حبان من « التنكيل » .

4- إسماعيل بن حمدّويه :

ذكر الخطيب (ج13 ص414) أثرًا من طريق « سلامة بن محمود القيسي ، **حدّثنا** إسماعيل بن حمدويه البيكندي قال سمعت الحميدي ... » فقال الكوثري (صفحة : 150) : « إسماعيل بن حمدويه مجهول » .

أقـول :

ذكره ابن حبان في « الثقات » - ووقع في النسخة « السكندري[1] » ، وقال : « يروى عن أبي نعيم وأبي الوليد وأهل البصرة **حدّثنا** عنه محمد بن المنذر شكر ، كان مقيمًا بالرملة زمانًا وكتب عنه شكر » .

أقـول :

فقد عرفه ابن حبان وعرف حديثه ، وتوثيقه لمن عرفه وعرف حدثيه مقبول كتوثيق غيره من الأئمة ، ويأتي شرح ذلك في ترجمة ابن حبان من « التنكيل » .

5- عبد الرحمن بن داود بن منصور :

ذكر الكوثري (ص : 184) رواية لأبي نعيم الأصبهاني عن أبي الشيخ

(١) ثم رأيته في نسخة أخرى جيدة « البيكندي » .

عن عبد الرحمن بن داود بن منصور، فقال الكوثري: «عبد الرحمن بن داود مجهول».

أقــول :

ذكره أبو الشيخ وأبو نعيم أنفسهما في كتابيهما، فقال أبو الشيخ: «عنده حديث الشام ومصر، أكثر الناس حديثًا عنهم كان من الفقهاء صاحب أصول ثقة مأمون».

وذكر أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» نحو ذلك، وهذان الكتابان قد وقف عليهما الكوثري، فإنه قال (ص: 59) عند ذكر عمر بن قيس الماصر: «له ولذويه ذكر واسع في تاريخ أصبهان لأبي الشيخ»، وقال (صفحة: 151) في أحمد بن عبد اللّٰه الأصبهاني: «مترجم في تاريخ أصبهان لأبي نعيم»، وفي كلا النقلين نظر لكن المقصود هنا بيان وقوف الكوثري على الكتابين، وقد دل على ذلك كلامه في سالم بن عصام كما مر (2 : 5).

ولا يخفى على الكوثري أن عبد الرحمن هذا أصبهاني، فالظن به أنه راجع ترجمته في الكتابين المذكورين.

6- أحمد بن الفضل بن خزيمة :

قال الكوثري (صفحة: 111): «لم يوثق».

أقــول :

هو أحمد بن الفضل بن العباس بن خزيمة ترجمته في «تاريخ بغداد» (جزء 4 صفحة 347)، وفيها: «وكان ثقة».

7- جعفر بن محمد الصندلي :

قال الكوثري (صفحة : 141) : « أثنى ابن حيويه عليه وحده ، لا يكون إلا من هذا الصنف » .

أقـول :

ابن حيويه هو محمد بن العباس أبو عمر بن حيويه الخزاز ستأتي ترجمته في « التنكيل » ، وهو أحد الثقات الأثبات العارفين ، ومع ذلك ففي ترجمة جعفر هذا من « تاريخ بغداد » : « وكان ثقة صالحاً دينًا سكن باب الشعير ، أخبرنا أحمد بن أبي جعفر **حدّثنا** يوسف بن عمر القواس **حدّثنا** أبو الفضل جعفر بن محمد الصندلي الأطروش سنة سبع عشرة وثلاثمائة ومات فيها ، وكان يقال إنه من الأبدال » ثم ذكر الخطيب أن الصحيح أنه مات سنة (318) .

وقال ابن الجوزي في « المنتظم » : (جزء 6 ص 234) في ترجمة جعفر هذا « وكان ثقة صالحاً دينًا ... وكان يقال إنه من الأبدال » .

* * *

اعتبـــار

كما أن الكوثري يتجاهل المعروفين الثقات حين يكون هواه رد روايتهم، فكذلك يتعارف المجاهيل ويحتج بروايتهم إذا كانت روايتهم توافق هواه.

وسيأتي في «التنكيل» أمثلة لذلك: **منهـــا**:

في ترجمة أحمد بن عبد اللَّه الأصفهاني، ذكر الخطيب أثرًا من طريق علي بن حمشاذ عنه واستنكره، فقال الكوثري (صفحة: 151): «سعى الخطيب ... بأن يقول إن أحمد بن عبد اللَّه الأصفهاني مجهول، كيف وهو من ثقات شيوخ ابن حمشاذ مترجم في «تاريخ أصفهان» لأبي نعيم».

كذا قال:

وقد فتشت «تاريخ أبي نعيم»، فوجدت فيه ممن يقال له: «أحمد بن عبد اللَّه»: جماعة ليس في ترجمة واحد منهم ما يشعر بأنه هذا، وفوق ذلك فجميعهم غير موثقين[1]. **ومنهـــا**:

في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحماني، ذكر الخطيب بسنده حكاية عن ابن أبي خيثمة وردها بنكارتها بأن في السند مجاهيل. فاحتج الكوثري بتلك الحكاية جازمًا بها ودفع كلام الخطيب بقوله «وهذا مما

---

(١) وادعى الكوثري أن علي بن حمشاذ لا يروى إلا عن الثقات فبينت هناك كذب هذه الدعوى وسقت عدة من الروايات التي فيها رواية علي بن حمشاذ عن الضعفاء والمتهمين.

يغيظ الخطيب جدًّا ويحمله على ركوب كل مركب للتخلص منه بدون جدوى » .

كذا قال : ثم لم يبين ما يعرف به أولئك الذين جهلهم الخطيب[1] .

ومنهـــا :

في ترجمة الإمام الشافعي فيما يتعلق بكتاب التعليم المنسوب لمسعود بن شيبة ، هذا الكتيب فيه جهالات في الطعن في مالك والشافعي ، وذكر ابن حجر في « لسان الميزان » مسعود بن شيبة وقال : « مجهول لا يعرف عمن أخذ العلم ولا من أخذ عنه ، له مختصر سماه التعليم .. » ، **فزعم الكوثري في حاشية** (صفحة : 3) : « أنه معروف عند الحافظ عبد القادر القرشي و ... وغيرهم ، فنعد صنيع ابن حجر هذا من تجاهلاته المعروفة لحاجة في النفس ، وقانا اللّٰه اتباع الهوى .

كذا قال :

والقرشي وغيره لم يعرّفوا من حال مسعود بن شيبة إلا بما أخذوه من كتاب التعليم نفسه ، وليس في ذلك ما يدل أنهم عرفوه المعرفة التي تنافي الجهالة ، والواقع كتاب التعليم ألفه حنفي مجهول متعصب وكتب على ظاهره ذاك الاسم المستعار « مسعود بن شيبة » .

ولكن الكوثري مع معرفته بالحقيقة يلدغ ويصئ ويرمي الأئمة بدائه ثم يقول : وقانا اللّٰه اتباع الهوى .

---

(١) وقد عرف غيره بعضهم بالضعف الشديد كما ستراه في « التنكيل » .

ومما يدخل في هذا الضرب قول الكوثري (ص: 16) عند نقله ما ذكره الخطيب في موضع قبر أبي حنيفة: «كان من المناسب أن يذكر الخطيب هنا ما ذكره في (ج1 ص123) من تبرك الشافعي بأبي حنيفة حيث قال: أخبرنا القاضي أبو عبد اللّٰه الحسين بن علي الصيمري قال: أنبأنا عمر بن إبراهيم المقرئ قال أنبأنا مكرم بن أحمد قال أنبأنا عمر بن إسحاق بن إبراهيم قال أنبأنا علي بن ميمون قال سمعت الشافعي يقول: إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره في كل يوم – يعني: زائرًا – فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وجئت إلى قبره وسألت اللّٰه تعالى الحاجة عنده فما تبعد عني حتى تقضى اهـ.

ورجال هذا السند كلهم موثقون عند الخطيب.

أقـول:

أما الصيمري وشيخه فموثقان عند الخطيب أي في «تاريخه» – كما هو الظاهر، ومع ذلك فالظاهر أن هذه الحكاية من كتاب «مناقب أبي حنيفة» الذي جمعه مكرم بن أحمد، وكان كتابًا معروفًا، ولعله كان عند الخطيب نسخة منه وكان سماعه له من الصيمري، ومعظم الاعتماد في مثل هذا على صحة النسخة، ولم يكن الخطيب ليعتمد عليها إلا وهي صحيحة، فالصيمري وشيخه من الوسائط السنديه – فلا يضر تلك الرواية أن يكون فيهما أو في أحدهما كلام – على أنه لا كلام فيهما فيما أعلم، وأما مكرم فقد قال الخطيب في ترجمته: «وكان ثقة»، ولم أر ما يخالف ذلك سوى ما ذكره الخطيب (ج4 ص209) في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت بن

المغلس الحماني قال: «حدثني أبو القاسم الأزهري قال سئل أبو الحسن علي بن أبي حنيفة فقال موضوع كله كذب وضعه أحمد بن المغلس الحماني ...».

فهذه العبارة تحتمل أوجهًا:

الأول: أن يكون الدارقطني تجوز في قوله «كله»، وإنما أراد أن الموضوع بعض ما تضمنه ذاك المجموع، وهو ما فيه رواية عن أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس.

الثاني: أن تكون عبارة الدارقطني على ظاهرها، ويكون ما في ذلك المجموع من غير الحماني أصله من وضع الحماني، ولكن كان لمكرم إجازات من أولئك الشيوخ فأسقط اسم الحماني من تلك الروايات ورواها عن أولئك المشايخ بحق الإجازة، كما قيل إن الحافظ أبا نعيم الأصبهاني ربما صنع مثل ذلك كما يأتي في ترجمته من «التنكيل».

الثالث: أن يكون مكرم واطأ الحماني، فوضع له الحماني تلك الحكايات عن الشيوخ الذين أدركهم مكرم فرواها مكرم عنهم، وهذا الوجه الثالث هو الموافق لظاهر سؤال الأزهري للدارقطني وجواب الدارقطني، لكن يدفعه توثيق الخطيب لمكرم، وأنه لم يذكره أحد في الضعفاء، والوجه الثاني أيضًا موافق لظاهر سؤال الأزهري وجواب الدارقطني، وهو أدنى أن لا يدفعه ما يدفع الثالث وعلى كل حال فلم ينحل الأشكال فدعه وأفرض أن الراجح هو الوجه الأول، وأن هذه الرواية صحيحة عن عمر بن إسحاق بن إبراهيم، فمن عمر هذا؟ ومن شيخه أموثقان هما عند الخطيب كما زعم الكوثري؟.

أما أنا : فقد فتشت « تاريخ بغداد » فلم أجدهما فيه ، **لا موثقين ولا غير موثقين** ، بل ولا وجدتهما في غيره ، نعم في غيره علي بن ميمون الرقي يروى عن بعض مشايخ الشافعي ونحوهم ، وهو موثق لكن لا نعرف له رواية عن الشافعي ، وقد راجعت « توالي التأسيس » لابن حجر ؛ لأنه حاول فيها استيعاب الرواة عن الشافعي فلم أجد فيهم علي بن ميمون لا الرقى ولا غيره ، انظر « توالي التأسيس » (ص : 81) .

هذا حال السند ، ولا يخفى على ذي معرفة أنه لا يثبت بمثله شيء ، ويؤكد ذلك حال القصة ، فإن زيارته قبر أبي حنيفة كل يوم بعيد في العادة ، وتحريه قصده للدعاء عنده بعيد أيضًا ، إنما يعرف تحري القبور لسؤال الحوائج عندها بعد عصر الشافعي بمدة ، فأما تحري الصلاة عنده فأبعد وأبعد .

والمقصود : إنما هو المقابلة بين قول الكوثري : « ورجال هذا السند كلهم موثقون عند الخطيب » مع الأمثلة السابقة ، وبين الأمثلة المتقدمة في الفرع (7) .

وبيان أن الكوثري إن تجاهل المعروفين الموثقين من رواة ما يخالف هواه ، فإنه يتعارف المجهولين من رواة ما يوافقه ، والله المستعان .

* * *

8

ومـن أعـاجيــه :

أنه يطلق صيغ الجرح مفسرة وغير مفسرة بما لا يوجد في كلام الأئمة، ولا له عليه بينة.

فمن أمثلة ذلك :

1= أنس بن مالك صاحب رسول الله ﷺ :

قال الكوثري (صفحة : 80) : «وأما حديث الرضخ فمروي عن أنس بطريق هشام بن زيد، وأبي قلابة عنعنة، وفيه القتل بقول المقتول من غير بينة، وهذا غير معروف في الشرع، وفي رواية قتادة عن أنس إقرار القاتل لكن عنعنة قتادة متكلم فيها، وقد انفرد برواية الرضخ أنس رضي الله عنه في عهد هرمه كإنفراده برواية شرب أبوال الإبل في رواية قتادة (زاد في الحاشية - كما في الكفاية للخطيب (ص: 74) برغم حملات البدر العيني على الاتقاني وصاحب العناية في ذلك ..) وبحكاية معاقبة العرنيين تلك العقوبة **للحجاج الظالم المشهور** حينما سأله عن أشد عقوبة عاقب بها النبي ﷺ حتى استاء الحسن البصري من ذلك، ومن رأي أبي حنيفة أن الصحابة رضي الله عنهم مع كونهم عدولا ليسوا بمعصومين من مثل قلة الضبط الناشئة عن الأمية أو كبر السن فيرجح رواية الفقيه منهم على رواية غيره عند التعارض، ورواية غير الهرم منهم على رواية الهرم ... ».

أقــول :

المقصود هنا ما في هذه العبارة : من زعم أن أنسًا رضي اللّٰه عنه هرم واختل ضبطه .

ولا أعرف أحدًا قبل الكوثري زعم هذا .

نعم ذكروا أنه – رضي اللّٰه عنه – لما كبر نسي بعض حديثه لكن لا يلزم من النسيان اختلال الضبط فإن الناسي إن نسي الحديث أصلًا لم يحدث به البتة وكيف يحدث به وهو ناس له ؟ وإن عرض له تردد في قصة أو في بعضها فإنه إذا كان ضابطًا لم يحدث بها ، أو يحدث بها ويبين التردد والشك ، فالضابط هو الذي لا يحدث إلا بما يتقنه ، فما لم يتقنه لم يحدث به أو حدث به وبين شكه سواء أكان عدم الاتقان لذاك من أول مرة عند التلقي أم عارضًا .

وزعمه أنه هرم ، غير قويم ؛ لأن الهرم أقصى الكبر ، ولم يبلغ أنس أقصى الكبر .

أما من جهة كبر السن : فقد قيل إنه لم يجاوز المائة وقيل بل جاوزها بثلاث سنين ، وغلّطوا من قال إنه جاوزها بسبع سنين وقد كان في عصره من قومه وغيرهم من عاش فوق ذلك ، فبلغ حسان مائة وعشرين سنة ، وكان سويد بن غفلة يؤم الناس في قيام رمضان وقد أتى عليه مائة وعشرون سنة ، ثم عاش حتى تم له مائة وثلاثون سنة ، وبلغ أبو رجاء العطاردي مائة وسبعًا وعشرين سنة ، وبلغ المعرور بن سويد مائة وعشرين سنة ، وبلغ الزر بن حبيش مائة وسبعًا وعشرين سنة ، وبلغ أبو عثمان النهدي مائة وثلاثين وقيل مائة

وأربعين سنة ، وحسان صحابي من قوم أنس ، والستة الباقون كلهم ثقات أثبات مجمع على الاحتجاج بروايتهم مطلقًا ولم يطعن أحد في أحد منهم بأنه تغير بأخرة .

وأما من جهة قوة البدن : فلم يزل أنس صالحاً حتى مات لم يعرض له وهن شديد .

وأما من جهة كمال العقل وحضور الذهن : فلم يزل أنس كامل العقل حاضر الذهن حتى مات .

وأحب أن أتتبع عبارة الأستاذ السابقة ليتضح للقارئ تحقيق الأستاذ وتثبته :

أما هشام فهو ابن زيد بن أنس بن مالك ، وليس هو بمدلس والراوي عنه شعبة ، وهو معروف بالتحفظ عن رواية ما يخشى فيه التدليس ، والحديث في « الصحيحين » ، وأما أبو قلابة فهو عبد اللّٰه بن يزيد الجرمي ، وقد قال أبو حاتم : « لا يعرف له تدليس » وسماعه من أنس ثابت كما في حديث العرنيين وغيره فعنعنه هذين محمولة على السماع باتفاق أهل العلم .

فقول الكوثري : « وفيه القتل بقول المقتول » ، إنما يكون فيه ذلك لو صرح بنفي الاعتراف ، ولم يصرح به ، وإذ لم يصرح به فالواجب في مثل ذلك إذا كان الظاهر باطلًا أن يني على أنه وقع الاعتراف ، وهذا كما في دلالة الاقتضاء المشروحة في أصول الفقه وهي أنه إذا لم يصح المعنى الظاهر عقلًا أو شرعًا وجب إضمار ما يصح به الكلام ، ولا يعد عدم صحة الظاهر مسوى لرده رأسًا فكذلك هنا بل الأمر هنا أوضح فإن ترك الراوغا لبعض الجزئيات مما يرى أنه لا يخفى ثبوته على أحد أسهل من الحذف في التركيب ، هذا كله

على فرض أنه لم ينقل الاعتراف وهو منقول ثابت في رواية قتادة .

قول الكوثري : « عنعنة قتادة متكلم فيها » .

أقـول :

دع عنعنته وخذ تصريحه ، قال البخاري في « الصحيح » في « باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به » : حدثني إسحاق أخبرنا حبان **حدّثنا** همام **حدّثنا** قتادة **حدّثنا** أنس بن مالك أن يهوديًا رض رأس جارية بين حجرين فجيء باليهودي فاعترف فأمر به النبي ﷺ فرضّ رأسه بالحجارة ، وقد قال همام بحجرين .

وفي « مسند الإمام أحمد » (ج3 ص269) : **حدّثنا** عفان **حدّثنا** همام قال : « أن قتادة أن أنسًا أخبره ... فأُخذ اليهودي فجيء به فاعترف » فهل في هذا عنعنة يا كوثري[1] .

قوله : « وقد انفرد برواية الرضخ أنس في عهد هرمه » .

أقـول :

أما الانفراد فليس بمانع من الاحتجاج عند أهل السنة ؛ بل بإجماع الصحابة والتابعين ؛ بل الأدلة في ذلك أوضح ولم يشترط التعدد إلا بعض أهل البدع .

نعم قد يُتوقف في بعض الأفراد لقيام قرائن تشعر بالغلط ؛ والمرجع في ذلك إلى أئمة الحديث .

وليس ههنا قرينة .

وأئمة الحديث قد صححوا هذا الحديث كما علمت .

---

(١) ليس هذا من الزيادة.. إنما هو من تبيين المجمل وتعيين المحتمل ، ومن يحتج بالمرسل كيف يعقل أن يرد مثل هذا ؟

وأما قوله : « في عهد هرمه » ، فقد تقدم أنه لم يهرم ، وليس هناك دليل على أنه لم يحدث بهذا الحديث إلا بعد كبره فالجزم بذلك مجازفة .

قوله : « كانفراده برواية شرب أبوال الإبل في رواية قتادة » .

أقــول :

في « فتح الباري » « ... وروى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعًا : في أبوال الإبل شفاء للذربة بطونهم » .

والحديث في « الصحيحين » وغيرهما عن قتادة مصرحًا في بعض طرقه بالسماع من أنس ولم ينفرد به قتادة بل ثبت في « الصحيحين » ، وغيرهما من رواية أبي قلابة مصرحًا في بعض طرقه بالسماع من أنس ، وثبت في « صحيح مسلم » من رواية عبد العزيز بن صهيب وحميد عن أنس .

وفي تفسير ابن جرير (6 - 119 - 120) سند صحيح عن سعيد ابن جبير ذكر القصة بسياق آخر وفيها : « فاشربوا أبوالها وألبانها » .

وما في « الكفاية » (صفحة : 74) ، حاصله أن الخطيب عقد بابًا لما استثبت فيه الراوي غيره وميزة ، فذكر في جملة الأمثلة عن حميد عن أنس : « فشربتم من ألبانها . قال حميد وقال قتادة عن أنس : وأبوالها » .

فمقصود الخطيب : أن حميدًا لم يحفظ في الحديث « وأبوالها » ، وإنما أخذه من قتادة ، فهذا حجة على أن حميدًا ليس في محفوظه عن أنس « وأبوالها » ، وليس فيه ما يدل أن قتادة تفرد بها ، وقد ثبت من رواية أبي قلابة

وعبد العزيز بن صهيب، ثم لو فرض تفرد قتادة فقتادة أحفظهم.

قول الكوثري: «وبحكاية معاقبة العرنيين».

أقـول :

كان اجتماع أنس بالحجاج لما كان الحجاج بالبصرة وذلك سنة (75) هجرية قبل وفاة أنس ببضع عشرة سنة.

وليس في الحديث ما يصلح أن يكون شبهة للحجاج على ظلمه؛ ولو كان فيه ذلك فلم يكن الحجاج يحتاج في ظلمه إلى شبهة.

ومع هذا فلأنس عذر، وهو أنه كان حدث بالحديث قبل ذلك، فلعله لما سأله الحجاج خشي أن يكون قد بلغ الحجاج تحديثه به، فإذا كتمه عند سؤاله إياه اتخذ الحجاج ذلك ذريعة إلى إيذاء أنس.

ثم أقـول :

إن كان مقصود الكوثري: أن تحديث أنس للحجاج بتلك القصة يدل على اختلال ضبط أنس، **فلا يخفى بطلان هذا**.

وإن كان مقصوده: أن ذلك موجب لفسق أنس فليصرح به.

قوله: «قلة الضبط الناشئة من الأمية أو كبر السن».

أقـول :

أما الأمية: فليست مما يوجب قلة الضبط، وإنما غايتها أن يكون في رواية صاحبها كثير من الرواية بالمعنى، **وليس ذلك بقادح**.

ومع ذلك؛ فلم يكن أنس أميًّا.

ولا يخشى في حديث الرضخ، ولا حديث العرنيين رواية أنس بالمعنى.

أما عدم الأمية: ففي «الإصابة»: «قال محمد بن عبد اللّه الأنصاري **حدثنا** ابن عون عن موسى بن أنس أن أبا بكر لما استخلف بعث إلى أنس ليوجهه إلى البحرين على السعايه، فدخل عليه عمر فاستشاره فقال: ابعثه فإنه لبيب كاتب».

وأما الرواية بالمعنى: فإنما تخشى في الأحاديث القولية، والحديثان فعليان.

قوله: «فيرجح ...».

أقــول:

الترجيح: إنما يكون عند قيام المعارض، ولم يعارض حديثي أنس، ولا سيما حديث الرضخ شيء يعتد به.

وليس مما يوهن الدليل أن يكون بحيث لو عارضه ما هو أرجح منه لقدم الراجح، فإن هذا الوهن إنما يحصل عند وجود المعارض الأقوى، فإذا لم يكن هناك معارض أقوى، لم يكن هناك وهن.

هذا، وسيأتي بسط الكلام على حديث الرضخ في الفقهيات من «التنكيل»، وتأتي ترجمة أنس في قسم التراجم هناك، واللّه الموفق.

2- أبو عوانة الوضاح:

قال الكوثري (ص: 92): «... وما رواه في ست سنوات في آخر عمره، لا يعتد به لاختلاطه».

أقــول:

فتشت المظان فلم أر أحدًا زعم أن أبا عوانة اختلط ، وكأن الكوثري تشبث بما في « تاريخ بغداد » (13 : 465) : « ... محمد بن غالب **حدثنا** أبو سلمة قال : قال لي أبو هشام المخزومي : من لم يكتب عن أبي عوانة قبل سنة سبعين ومائة فإنه لم يسمع منه » ، ثم عقب ذلك بذكر وفاة أبي عوانة سنة (175) ، أو سنة (176) ، وحمل الكوثري قوله : « فلم يسمع منه » ، على المجاز ، أي : فلم يسمع منه سماعًا يعتد به ، ثم تخرص أن ذلك لأجل اختلاط .

ويدفع هذا : أن مثل أبي عوانة في إمامته وجلالته وكثرة حديثه وكثرة الآخذين عنه لو اختلط لاشتهر ذلك وانتشر ، فكيف لو دام ذلك سنوات ؟

وقد اعتنى الأئمة بجمع أسماء الذين اختلطوا ، فلم يذكروا أبا عوانة .

واعتنى المؤلفون في الضعفاء بذكر الذين اختلطوا ، فلم يذكروا أبا عوانة ، ومن ذكره منهم ، لم يذكر أنه اختلط ، وإنما ذكر أنه كان إذا حدث في حفظه يغلط .

ومع ذلك فهذه الرواية لا وجود لها في « تهذيب التهذيب » مع حرصه على ذكر كل ما فيه مدح أو قدح .

وظهر من ذلك أنها ليست في أصوله ، والذي يظهر أنهم حملوها على أن المقصود بها بيان تاريخ الوفاة[١] ؛ لأن الخطيب عقبها بما هو صريح في ذلك ، فإما أن يكونوا أعرضوا عنها لشذوذها وإجمالها ، وإما أن يكون وقع في

(١) هذا هو المتعين ولا حاجة لما بعده فقد صرح الحافظان الجليلان أبو بكر الإسماعيلي وأبو أحمد بن عدي بأن أبا عوانة مات سنة سبعين ومائة ، كما في « تاريخ جرجان » (ص438) .

نسخة « التاريخ » المطبوع سقط ، والأصل « قبل سنة « ست وسبعين » ، فرأوا أنها مع إجمالها محتملة للوجهين المصرح بهما ، فإن كان ولا بد فقد يكون المراد بها معنى ما رُوي عن الإمام أحمد أن أبا عوانة كان في آخر عمره يقرأ من كتب الناس ، يعني اعتمادًا على حفظه مع قول أحمد : « إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أنبت ، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم » .

فيكون أبو هشام بالغ في قوله : « فلم يسمع منه » ، فأما الاختلاط : فلا وجه له البتة .

3- محمد بن علي بن الحسن بن شقيق :

في « تاريخ بغداد » (13 : 414) من طريق : « أحمد بن محمد بن الحسين البلخي يقول : سمعت محمد بن علي بن الحسن بن شقيق يقول سمعت أبي يقول سمعت عبد اللّه بن المبارك يقول : لَحَديث واحد من حديث الزهري أحب إليّ من جميع كلام أبي حنيفة » .

فذكر الكوثري (ص : 51) أثرًا قبل هذا ، ثم قال : « وفي سندِ الخبر الذي بعده محمد بن شفيق - كذا - وليس بذاك ، ومتن الخبر لحديث واحد ...» .

فمحمد بن علي بن الحسن بن شقيق وثقه النسائي ، وغيره وقال الحاكم : « كان محدث مرو » ، ولم يغمزه أحد ، فأما أبوه فمن جلة أصحاب ابن المبارك احتج به الشيخان في « الصحيحين » وبقية الستة .

4- حسين بن حريث أبو عمار المروزي :

قال الكوثري (ص : 83) : « كثير الأغراب » .

أقــول :

لم أجد للكوثري سلفًا في هذا .

والحسين بن حريث من شيوخ الشيخين في « الصحيحين » ، وأبي داود والترمذي والنسائي في كتبهم ، ووثقه النسائي وغيره ولم يغمزه أحد .

5- علي بن محمد بن مهران السواق :

قال الكوثري (ص : 156) : « من ضعفاء شيوخ الدارقطني » .

كذا قال .

وهذا الرجل روى عنه الدارقطني ووثقه الخطيب ولم يغمزه أحد[١] وتأتي ترجمته في « التنكيل » .

6- جعفر بن محمد بن شاكر :

قال الكوثري (ص : 109) : « بلغ تسعين سنة واختل ضبطه » .

أقــول :

أما العمر : فذكروا أن جعفرًا قارب التسعين .

وأما اختلال الضبط : فمن مجازفات الكوثري .

قال الخطيب (7 : 186) : « كان عابدًا زاهدًا ثقة صادقًا متقنًا ضابطًا »

---

(١) انظر لدفع التشكيك تاريخ بغداد 5 - 59 وستن الدارقطني صفحة 57 و 255 و 409 .

وأسند عن ابن المنادي : « كان ذا فضل وعبادة وزهد ، انتفع به خلق كثير في الحديث » ، وعنه أيضًا : « كان من الصالحين أكثر الناس عنه لثقته وصلاحه بلغ قسمين سنة غير يسير » .

وبلوغ التسعين لا يستلزم اختلال الضبط كما مر في ترجمة أنس ، ويتأكد ذلك في هؤلاء المتأخرين ؛ لأن اعتمادهم على أصول مثبتة منقحة محفوظة لا على الحفظ ، والله الموفق .

فهذه ثمانية من فروع مغالطات الكوثري ومجازفاته .

وبقي بعض أمثلتها ، سترى ذلك في « التنكيل » .

وكذلك بقيت فروع أخرى ستراها في « التنكيل » إن شاء الله تعالى .

منهـا : أنه قد يكون في الرجل كلام يسير لا يضر ، فيزعمه الكوثري جرحًا ترد به الرواية ، كما قال في الحسن بن علي الحلواني ، والحسن بن أبي بكر ، وعثمان بن أحمد بن السماك ومحمد بن العباس بن حيويه .

ومنهـا : أن الكوثري قد يحكي كلامًا في الرجل مع أنه لا يضره بالنسبة إلى الموضع الذي يتكلم عليه ، كأن يروى الخطيب عن رجل كلامًا قاله برأيه ، فيحكى الكوثري في ذلك الرجل كلامًا حاصله أنه لم يكن جيد الحفظ ، كما قال في إبراهيم بن محمد أبي إسحاق الفزاري ويوسف بن أسباط وسفيان بن وكيع وقيس بن الربيع ومؤمل بن إسماعيل ومحمد بن ميمون أبي حمزة ومحمد بن جعفر بن الهيثم .

ومنهـا : أن الخطيب كثيرًا ما ينقل بعض الروايات عن بعض المصنفات

المشهورة ، ولكنه على عادة أقرانه لا يصرح بالنقل ، بل يرويها بسنده الذي سمع به ذاك الكتاب ، فيتكلف الكوثري الكلام في بعض من بين الخطيب وبين مؤلف الكتاب ، مع أن هذا لا يقدح في الرواية ، إذ معظم الاعتماد في مثل هذا على صحة النسخة ككلامه في عبد اللّه بن جعفر بن درستويه والحسن بن الحسين بن دوما ومحمد بن أحمد بن رزق وأحمد بن كامل.

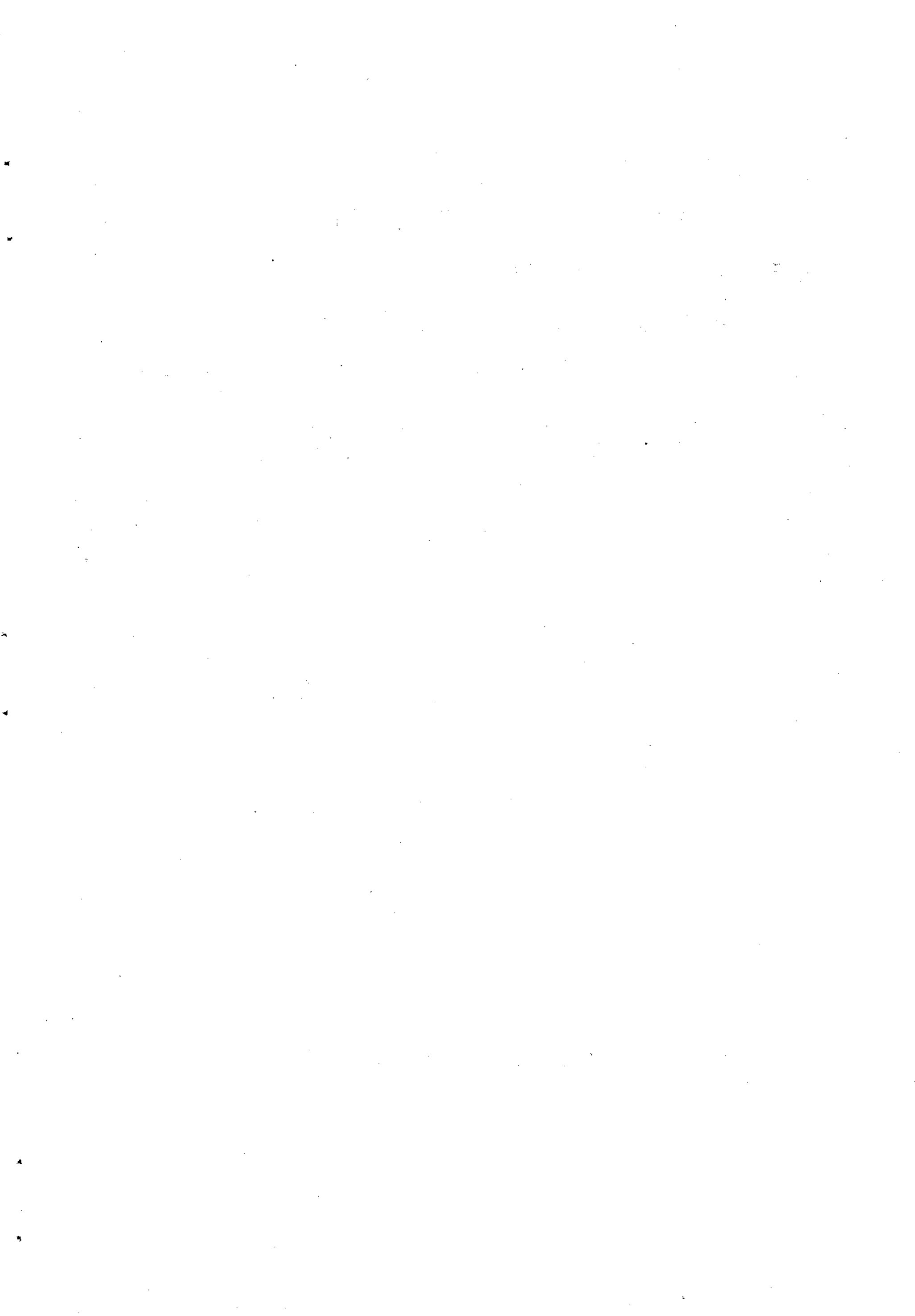
ومنهـا : أن الكوثري يعمد إلى كلام قدر ردّه الأئمة فيتجاهل الكوثري ردهم ويحتج بذلك الكلام ، ككلامه في علي بن عبد اللّه بن المديني وبشر ابن السري وأحمد بن صالح ومحمد بن بشار وإسماعيل بن إبراهيم أبي معمر الهذلي وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر وعبد اللّه بن محمد بن أبي الأسود ومحمد بن عبد اللّه عمار.

ومنهـا : أنه يعمد إلى ما يعلم أنه لا يعد جرحًا البتة فيعتد به ويهول ، مثل كلامه في عبد اللّه بن الزبير الحميدي والحسن بن أبي بكر بن شاذان ورجاء ابن السندي.

ومنهـا : أنه يتهم بعض الحفاظ الثقات بتهم لا أصل لها ، كما قاله في الحميدي وأحمد بن علي الأبار ، إلى غير ذلك وسترى إن شاء اللّه تعالى هذا كله وغيره في « التنكيل ».

وحسبي اللّهُ ونعم الوكيل

وصلى اللّه وسلم على خاتم أنبيائه محمد وآله وصحبه



الإمام الباقلاني وكتابه التمهيد

لحضرة صاحب الفضيلة العلامة المحقق السلفي

الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة

المدرس بالمسجد الحرام ومدير دار الحديث بمكة المكرمة

رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم المرسلين، عبد الله ورسوله الكريم محمد وعلى آله أجمعين.

وبعد: فقد رغب صاحب السماحة، السلفي الصالح، خادم السنة والذاب عن حياضها، وناشرها بكل ما يملك، إلى كل قطر وسقع جهد استطاعته - الشيخ: **محمد بن حسين نصيف**: في نشر هذه الكلمة القيمة، التي دبجها يراع الأخ العلامة المحقق الشيخ: **محمد بن عبد الرازق آل حمزة**، مدير دار الحديث بمكة المكرمة، والمدرس بالمسجد الحرام، دفاعًا عن الإمام الباقلاني، وتنزيهًا لكتابه «التمهيد» عما ألصقه ناشراه بالقاهرة.

فجزى الله الكاتب والناشر خير ما يجزي عباده المؤمنين الصادقين المجاهدين الصابرين.

وصلى الله وسلم وبارك على محمد النبي الأمي وعلى آله أجمعين.

للإمام أبي بكر بن الطيب الباقلاني منزلة معروفة بين علماء الكلام، وخصوصًا بين جماعته الأشاعرة الذين اشتهروا بمخاصمة المعتزلة وغيرهم ممن يرونهم مخالفين للسنة.

وكتابه «التمهيد» له قيمته عند من عرف قدر الباقلاني وجهده المحمود في نصرة السنة والذب عنها، وحجاج مخالفيها على قدر مستطاعته وجهده. وقد حفظ الله - على بعد العهد، واندثار آثار السلف بأحداث

الزمن وعواصفه، وضياع الكثير منها بزوابع الحروب والانقلابات، ولا سيما طغيان التتار والمغول على أهم عواصم الإسلام وقواعده - حفظ لنا من هذا الكتاب عدة نسخ، تختلف في الوفاء بمضامين الكتاب واستيعاب أصله، من ذلك:

1- نسخة مكتبة أيا صوفيًا تحت رقم (2201) ذكرها الأستاذ هـ. ريتر. وذكر أن تاريخ كتابتها يرجع إلى عام (478) هجرية.

2- نسخة مكتبة مصطفى عاطف رقم (2223) وقد نقلت إدارة الثقافة بالجامعة العربية بالقاهرة صورة شمسية منها، وقد نقلت لي صورة منها لأُقارن بينها وبين النسخة الثالثة الآتية. وعدد أوراقها (247) ورقة، وتاريخ كتابتها (555) هـ.

3- نسخة باريس، ويرجح أن تاريخ كتابتها يرجع إلى عام (472) هـ من عبارة جاءت في آخر النسخة بعد كلمة « تم الكتاب » ولكن بعدها ما يفيد أن نسخها وقع بعد التسعمائة، فالله أعلم وعدد أوراقها نحو تسعين ورقة.

والعجب من ناشريها: أن لا يذكرا العبارة التي تدل على تاريخ نسخها.

وبمقارنة نسخة مكتبة مصطفى عاطف بنسخة مكتبة باريس وجدنا نقصًا في نسخة باريس عن نسخة مكتبة عاطف بنحو (72) ورقة تقدر بنحو (30) ورقة من النسخة الباريسية، ومحل النقص: بين الورقة (60) والورقة (61) منها ومكانها من المطبوعة: بعد السطر الـ 14 من صحفة (160) قبل الباب الحادي والستين (باب القول في معنى الجبر) فأظهرت العاطفية انخرام

النسخة الباريسية بعد الورقة (60) منها، كما شهد بذلك نقص خمسة وعشرين بابًا أثبتها فهرسها.

وسأذكر هذه الفصول من النسخة العاطفية بأرقام أوراقها منها، وربما ذكرت شيئًا من أول بعض الفصول، تأكيدًا لانخرام الباريسية وردًا على دعوى ناشري الكتاب كمال نسختهما الباريسية، وعدم نقص شيء منها.

فأول الانخرام في الباريسية: بعد آخر ورقة (60) منه، التي آخرها «أن قام عليه». وبعدها من العاطفية «دليل وليس الكلام في الإطلاقات والعبارات. وإنما الكلام في المعاني» إلى عشرة أسطر من ظهر ورقة (114) فيكمل الباب، ثم يقول المؤلف: «باب الكلام في معنى الصفة، وهل هي الوصف أم معنى سواه»؟ ثم يسوق كلامًا يستغرق أربع ورقات من العاطفية ثم يقول: «دليل آخر» في وجه ورقة (119)، دليل آخر وجه ورقة (120) ثم باب الكلام في الاسم ومم اشتقاقه، وهل هو المسمى أو غير ذلك؟ ظهر ورقة (120) ثم بعد ورقة وثلاثة أسطر من أول ورقة (121) يقول: «فصل» ثم بعد ثلاثة أسطر من ظهر ورقة (123) يقول: «مسألة» وبعد خمسة أسطر من وجه ورقة (124) مسألة، ثم في أول وجه (125) يقول: «فصل آخر من الكلام في هذا الباب» وفي أول وجه (126) فصل آخر في الأسماء، وفي أثناء ظهر (126) «باب الكلام في نفي خلق القرآن» ثم يمضي في ذلك الباب فصولًا ومسائل «ودليل آخر» إلى أثناء وجه (136) فيقول: «باب فإن قال قائل: فما الحجة في أن للّه وجهًا إلخ» وفي أثناء وجه (137) «باب فإن قال قائل: فهل يقولون: إنه في كل مكان»؟ قيل: معاذ اللّه، بل هو مستو على العرش.

كما أخبر في كتابه. فقال: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ [طه: ٥]، وقال: ﴿إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه﴾ [فاطر: ١٠]، وقال: ﴿أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض﴾ [الملك: ١٦] ولو كان في كل مكان لكان في جوف الإنسان وفمه، وفي الحشوش والمواضع التي يرغب عن ذكرها - تعالى الله عن ذلك - ولوجب أن يزيد بزيادة الأماكن إذا خلق منها ما لم يكن خلق، وينقص بنقصانها إذا بطل منها ما كان، ولصح أن يرغب إليه إلى نحو الأرض، وإلى وراء ظهورنا وعن أيماننا وشمائلنا، وهذا ما قد أجمع المسلمون على خلافه، وتخطئة قائله.

فإن قالوا: أفليس قد قال الله عز وجل: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾ [الزخرف: ٨٤] فأخبر أنه في السماء وفي الأرض، وقال: ﴿إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾ [النحل: ١٢٨]، وقال: ﴿إنني معكما أسمع وأرى﴾ [طه: ٤٦]، وقال: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم﴾ [المجادلة: ٧] في نظائر لهذه الآيات فما أنكر ثم أن يكون في كل مكان؟

يقال لهم: قوله تعالى: ﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾ المراد به: أنه إله عند أهل الأرض، وإله عند أهل السماء، كما تقول العرب: فلان نبيل مطاع بالعراق، ونبيل مطاع بالحجاز.. يعنون بذلك: أنه مطاع في المصرين. وعند أهلهما وليس يعنون أن ذات المذكور بالحجاز والعراق موجودة، وقوله: ﴿إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون﴾ بالحفظ والنصر والتأييد فلم يرد أن ذاته معهم، تعالى الله عن ذلك.

وقوله: ﴿إنني معكما﴾ محمول على هذا التأويل، وقوله: ﴿ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم﴾ يعني: أنه عالم بهم وبما خفى من سرهم ونجواهم، وهذا إنما يستعمل كما ورد به القرآن، فلذلك لا يجوز أن يقال قياسًا على هذا: إن اللَّه سبحانه بالبردان وبمدينة السلام، وأنه تعالى مع الثور ومع الحمار ولا أن يقال: إنه سبحانه مع الفساق والمجان قياسًا على قوله: ﴿إن اللَّه مع الذين اتقوا﴾ ووجب أن يكون التأويل على ما وصفناه، ولا يجوز أن يكون معنى استوائه على العرش هو استيلاؤه عليه، كما قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف أو دم مهراق

والاستيلاء هو: القهر والقدرة، واللَّه لم يزل قادرًا قاهرًا عزيزًا مقتدرًا. وقوله: ﴿ثم استوى على العرش﴾ يعني: استفتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن، فبطل ما قالوه اهـ.

وهذا هو الفصل الذي نقله الإمام ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية صفحة (119)، (120) من الطبعة المنيرية، فقابل بينهما تجد النقل حرفًا بحرف، حذو القذة بالقذة، مما يبهت الكوثري المباهت، ويبرئ الإمام ابن القيم من تهمة التزوير التي افتراها عليه المفتري الأفاك الكوثري، فيما نقله عنه ناشرًا الكتاب صفحة (265) من تعليقها.

وقد قال الكوثري عندئذ: «لا وجود لشيء مما عزاه ابن القيم إلى كتاب التمهيد في كتاب «التمهيد» هذا، ولا أدري ما إذا كان ابن القيم عزا إليه ما

ليس فيه زورًا ليُخادع المسلمين في نحلته ، أم ظن بكتاب آخر أنه « التمهيد » للباقلاني .

يا كوثري !

أقــول :

قد نادت نسخة المكتبة العاطفية باسلامبول التي كنت تسكنها - وأكاد أجزم بأنك قد رأيتها - على صدق الإمام ابن القيم وأمانته وتثبته في النقل ، وثقته فيما يقول ، كما شهد بذلك الناس جميعًا ، موافقون ومخالفون له ، من زمنه إلى الآن .

ودلت النسخة العاطفية على بهتانك أنت ، وكذبك على هذا الإمام ، وتقيح صديد الغيظ والحقد والزور والبهتان في قلبك على أئمة المسلمين وثقاتهم وأنك **أنت الخائن والمحرف** .

عود إلى النسخة العاطفية : ثم ذكر المؤلف عدة أبواب إلى أول وجه (139) « الكلام على رؤية اللّه بالأبصار » فذكر بابًا وثمانية مسائل إلى أثناء ظهر ورقة (145) قال : « باب القول في أن اللّه تعالى مريد لجميع المخلوقات » فذكر خمس مسائل إلى أثناء وجه (148) « باب الكلام في الاستطاعة » فذكر بابين وثمان مسائل إلى أثناء وجه (152) « باب الكلام في إبطال التولد » وفي أثناء وجه (155) « باب الكلام في خلق أفعال العباد » فذكر شبهًا لهم، وأجاب عنها ، وآيات احتجوا بها ، وأجاب عنها في باب مستقل .

ثم ذكر عشر مسائل في الباب إلى ثاني سطر من ظهر الورقة (160) « باب وجوب تسميتهم قدرية » رابع سطر ظهر (164) « باب القول في أن اللّه قضى المعاصي » فذكر فيه بابين إلى أثناء ظهر (165) « باب القول في الأرزاق » قال : « فإن قالوا : فتقولون : إن اللّه يرزق الحلال والحرام؟ قيل لهم : أجل إلخ » ، وفي أثناء وجه (166) : « باب القول في الأسعار » ، قال : « فإن قال : فخبرونا عن الأسعار وغلائها ورخصها من قبل من هو؟ قيل له : من قبل اللّه عز وجل » ، وفي أول وجه (167) « باب القول في الآجال » ، وفي آخرها : « باب الهدى والضلال » ، وفي آخر (168) : « باب اللطف » ، وفي أثناء (169) « باب الكلام في التعديل والتجوير فإن قال قائل : فهل يجوز أن يؤلم اللّه تعالى الأطفال من غير عوض؟ وأن يأمر بذبح الحيوان وإيلامه لا لنفع يصل إليهم ، وأن يسخر بعضهم لبعض؟ وأن يفعل العقاب الدائم على الأجرام المنقطعة؟ وأن يكلف عباده ما لا يطيقون؟ وأن يخلق فيهم ما يعذبهم عليه ، وغير ذلك من الأمور؟ قيل له أجل ... إلخ » .

وقد نقلت من هذا الباب ما رأيت ليعلم الناشر أن المؤلف لم يحل له سهو ولا غفلة حينما أحال على هذا الباب ، كما وصماه بذلك ، بل إن انخرام نسختهما هو الذي أوقعهما في هذه المهاترة والمكابرة ، ورمى المؤلف بالغفلة وبعدم وفائه بوعده في حوالته .

عود إلى العاطفية : في أثناء وجه (171) « باب القول في معنى الدين » وفي ظهرها الكلام في الإيمان والإسلام ، والأسماء والأحكام ، وفي وجه

(172) « باب القول في معنى الإسلام » وفي ظهرها « باب في تسمية الفاسق المليِّ مؤمنًا » وفي ظهر (173) « باب القول في الوعد والوعيد » وفي أول ظهر (175) « باب القول في الخصوص والعموم » وفي ظهر (179) « باب الكلام في الشفاعة » وفيه خمس مسائل، وفصل، وفي ظهر (185) « باب الكلام في الإمامة، وذكر جمل عن أحكام الأخبار وما يدل على فساد النص وصحة الاختيار » وفي أول وجه (186) مسألة القول في الخبر وهو أول ورقة (61) من النسخة الباريسية.

فما أشرنا إليه من الأبواب والفصول من ورقة (114) إلى أول ورقة (186) من النسخة العاطفية: هو الخرم بين ورقة (60) و (61) من النسخة الباريسية ونُخَمِّن أنه نحو ثلاثين ورقة منها، فيكون خرمها نحو ربعها.

وقد ثبت بما لا يحتمل الجدل، ولا يعلق بذيله غبار الشك: انخرام النسخة الباريسية التي اعتمدها ناشر الكتاب، فهل يصران - بعد ذلك - على التمسك بعدم نقصها ويلجآن في المكابرة باتهام المؤلف الباقلاني بالسهو في عدم وفائه بما أحال عليه في « باب التعديل والتجوير » وتتمادى بهما اللجاجة إلى أن أصلهما - المخروم ربعه - أوثق عندهما من الإمامين الجليلين المتفق على صدقهما وثقتهما من عصرهما إلى الآن، إمامي العقل والنقل: شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه العلامة المحقق ابن قيم الجوزية، رحمهما اللّه ورضي عنهما؟ وقد أريتهما موضع نقلهما من العاطفية بابًا ورقمًا وقد طبع الأصل في بيروت في عام 1957 من منشورات جامعة الحكومة في بغداد.

وهل يبقى الأفاك البهات الكوثري مولى لهما وحجة عندهما بعدما ظهر بهته للإمام ابن القيم ، ورميه إياه بالزور والخداع ، انتحاله نحلة يزور للخداع بها كما زعمه هذا البهات المفترى الأثيم؟

أما كان انقطاع الكلام أسلوبًا وتبويبًا في صفحة (60) بعد سطر 14 من مطبوعهما ، وعدم انسجام الباب 61 مع ما قبله ، وفهرس النسخة الباريسية الذي يدل على سقوط 25 بابًا - أما كان كل ذلك كافيًا لتشكيك الناشرين في عدم كمال أصلهما وانخرامه؟ فكان ذلك مما يريحهما ويريح القارئ من استنتاجات سقيمة : أن المؤلف الباقلاني سها عن الوفاء بوعده في حوالته على باب التعديل والتجوير ، وأن باب الأرزاق والأسعار وغيرهما مما أدخل في علم الكلام بعد القرن السابع؟ وأن الكلام في الصفات يغني عنه « باب في الصفات » إلى آخر ما نسجا من خيوط العنكبوت ليسترا خرم أصلهما .

وقد اعتذرا في الاقتصار عليه ببعد النسخ الأخرى في جبال الأناضول ، فها هي ذي إحدى النسخ الأناضولية - نسخة مصطفى عاطف - صارت منهما في متناول اليد ، وعلى طرف الثمام في إدراة الثقافة العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة؟ فهل يحقق الناشران رجاء الناس ، ويكملان خرم الباريسية من العاطفية ، وينشرانه ملحقًا لما طبعًا إحقاقًا للحق وخدمة للكتاب الذي طبعاه ، ووفاء بحق المؤلف الذي ترجماه ، وطبعا مؤلفه مخرومًا ربعه ، وجريًا على ما كان يحبه شيخهما الشيخ مصطفى عبد الرازق الذي أهديا الكتاب إلى رحمه : من حب الإنصاف والرجوع إلى الحق بعد ما تبين ، وعدم الجدل بالباطل لدحض الحق ، واحترام العلماء الأئمة الثقات ، كابن تيمة

وابن القيم، اللذين لم يحفظ عن منصف - كشيخهما - كلمة همز أو تحقير لهما، فضلًا عن توثيق نسخة مخرومة الربع عنهما؟

ولو ذكر الناشران المثل القائل: «من كان بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة» لاحتاطًا لأنفسهما، فمن كان أصله مخروم لربع كيف يحاول أن يفهم الناس كماله بالطعن في الثقات الأئمة لعدم وجود ما نقلوه فيه؛ لأنه مخروم؟

إن في مجال العقل والإنصاف: إذا وجد نقل ثقة - فكيف بثقتين كابن تيمية وتلميذه ابن القيم - ما يخالف أصلًا يعثر عليه العاثر: أن يحال ذلك على اختلاف النسخ من النساخ تارة، ومن المؤلفين الذين يزيدون وينقصون في مؤلفاتهم تارة، كما عرف ذلك، والأمثلة على ذلك كثيرة، وإعادة طبعات الكتاب الواحد شاهد عدل على ذلك أيضًا.

أما همز الناشرين لشيخ الإسلام ابن تيمية - بعبارات أقل أحوالها: أنها سوء أدب وجهل، مع بعدها عن الحقيقة والواقع كقولهما في مدحه للباقلاني «على غير عادته» وقولهما: «إنه معروف بالتحيز» وغير ذلك من اللغو والهراء الذي يدل على جهلهما - فيمر عليه عباد الرحمن الكرام.

ولقد اعترف كرام العلماء والمنصفين - عربًا وعجمًا - بفضل الشيخين، وما انحرف عنهما إلا الجاهلون، أو اللئام الشعوبية، أهل الحقد والضغن - كالكوثري - فليضع الناشران أنفسهما حيث أحبا من إنصاف الشيخين أو البغض لهما، ومحاولة إنقاصهما، وهم أدرى الناس بما يصلح لهما.

وأما ما شنشنا به من أن إثبات علو اللّٰه على عرشه وبطلان تأويله بالاستيلاء : يثبت التجسيم ، أو غير ذلك مما ثرثرا به ، وحاولا نفي ذلك عن كتاب « التميد » ، فإنا نقول لهما في صراحة : عديًّا عن ذلك ، فليس هذا ميدانكما ، وخلياه للمؤمنين الذين يعرفون اللّٰه بأسمائه وصفاته من كتابه ومن كلام رسوله ، وإنما صناعتكما النشر ، ولم تتقناه ، فإنكما لم تعطياه ما يعطيه الناشر الأمين .

ثم نسألهما - بعد ثبوت ذلك في كتاب « التمهيد » - : ماذا تقولان في « التمهيد » ومؤلفه بعد ذلك ؟

ثم نسألهما عن قول مولاهما ، وحجتهما الكوثري : « لا يوجد في « التمهيد » ما نقله ابن القيم ... إلخ » :

من الذي يحيط علمه بنفي ما في نسخ « التمهيد » شرقًا وغربًا من القرن الرابع إلى القرن الرابع عشر ؟

من الذي يحيط علمه بهذا النفي العام القاطع الجازم إلا علام الغيوب ، فهل أحاط علم الكوثري في القرن الرابع عشر بجميع نسخ « التمهيد » شرقًا وغربًا في عشرة قرون ، فصح له أن يقول : « لا يوجد ما نقل ابن القيم منه » ، ليتدرج منه إلى رمي ابن القيم بالتزوير والخداع وانتحال النحلة الباطلة إلخ ؟

ألم يكن الأوفق والأجدر بالإنصاف أن يقول لا أعرف أو : لم أطلع ، أو : لم يبلغني ، كما هو الشأن في عبارات المنصفين من العلماء المحققين ؟

ثم يا ترى : هل كان من المصادفات – التي لا يؤمن كثير من متعالمي هذا الزمان أنها أقدار اللّٰه الجارية بحكمته وعلمه – أن تأتي النسخة العاطفية من جبال الأناضول البعيدة عن الناشرين إلى القاهرة على يد هيئة دولية – إدارة ثقافة الجامعة العربية – فقد طارت بتوفيق اللّٰه لحضرة السلفي الصالح خادم السنة وباذل ماله ونفسه في نشرها في أقطار العالم الشيخ : **محمد نصيف** بتصوير نسخة منها على نفقته، فجزاه اللّٰه خيرًا – ليطلع الناس عليها فيصح عندهم انخرام النسخة الباريسية التي نشرت بالقاهرة، ويقوم دليل جديد بفضل الشيخين ابن تيمية وابن القيم، وصحة نقلهما وبهت من كذبهما، وافترى عليهما ؟

هل كان ذلك من المصادفات التي لا يعترف الناس لها محكمة وتدبير.

أما إن ذلك كان كرامة للباقلاني في تصحيح كتابه، ونفي خلف الوعد عنه فيما أحال عليه من باب التعديل والتجوير، وكرامة كذلك للإمامين الشيخين ابن تيمية وابن القيم، وصيانة لإمامتهما أن يسمها حقود – كالكوثري وتسويدًا لوجه المفترى الكذاب الذي لم يتأدب بأدب العلماء لما أكل الحسد والحقد وبغض الدين وأهله قلبه، حتى أعماه عن الإنصاف والأدب. فهذا الذي نؤمن به.

وأخيرًا نذكر على سبيل التفكهة والترويح عن النفس ما عزاه شارح « المنار » المسمى : « كشف الأسرار » إلى الإمام الفقيه المحدث المجتهد محمد ابن إسماعيل البخاري : ما يضحك الثكلى : « أن البخاري سئل عن رضاع صبي وصبية من شاة فأثبت بينهما الحرمة لرضاع لبن الشاة ».

ولك أن تضحك بملء فيك، أو تبكي بقروح الأجفان.

لنسبة هذه الأضحوكة إلى الإمام البخاري، الذي اتفق المسلمون على علمه ودقة فهمه، وشروحهم لكتابه وعنايتهم به قديمًاوحديثًا لا تخفى إلا على بهيم، فلسنا في حاجة إلى عد من شرحوه من أحناف وشافعية ومالكية وغيرهم، فلو كان لا يعرف الفرق بين لبن الشاة ولبن الآدمية، أفما كانوا في فسحة وغنى عن العناية به وبكتابه، وكان سلكه في المجان أو المجانين أولى عندهم من أن يعدوه فقيهًا وإمامًا مجتهدًا.

ذكرنا هذه الطريقة ليعلم الناس أن التقليد الأعمى والعصبية المذهبية لا بد أن تقضى على أهلها أن يكونوا مباهتين ﴿إن في صدورهم إلا كبر ما هو ببالغيه﴾ [ ]، ﴿إن الذين يحادون اللّه ورسوله كبتوا كما كبت الذين من قبلهم﴾ [المجادلة: ٥].

والحمد للّه الذي عافانا.

ونسأله أن يديم علينا نعمة الهداية إلى صراطه المستقيم.

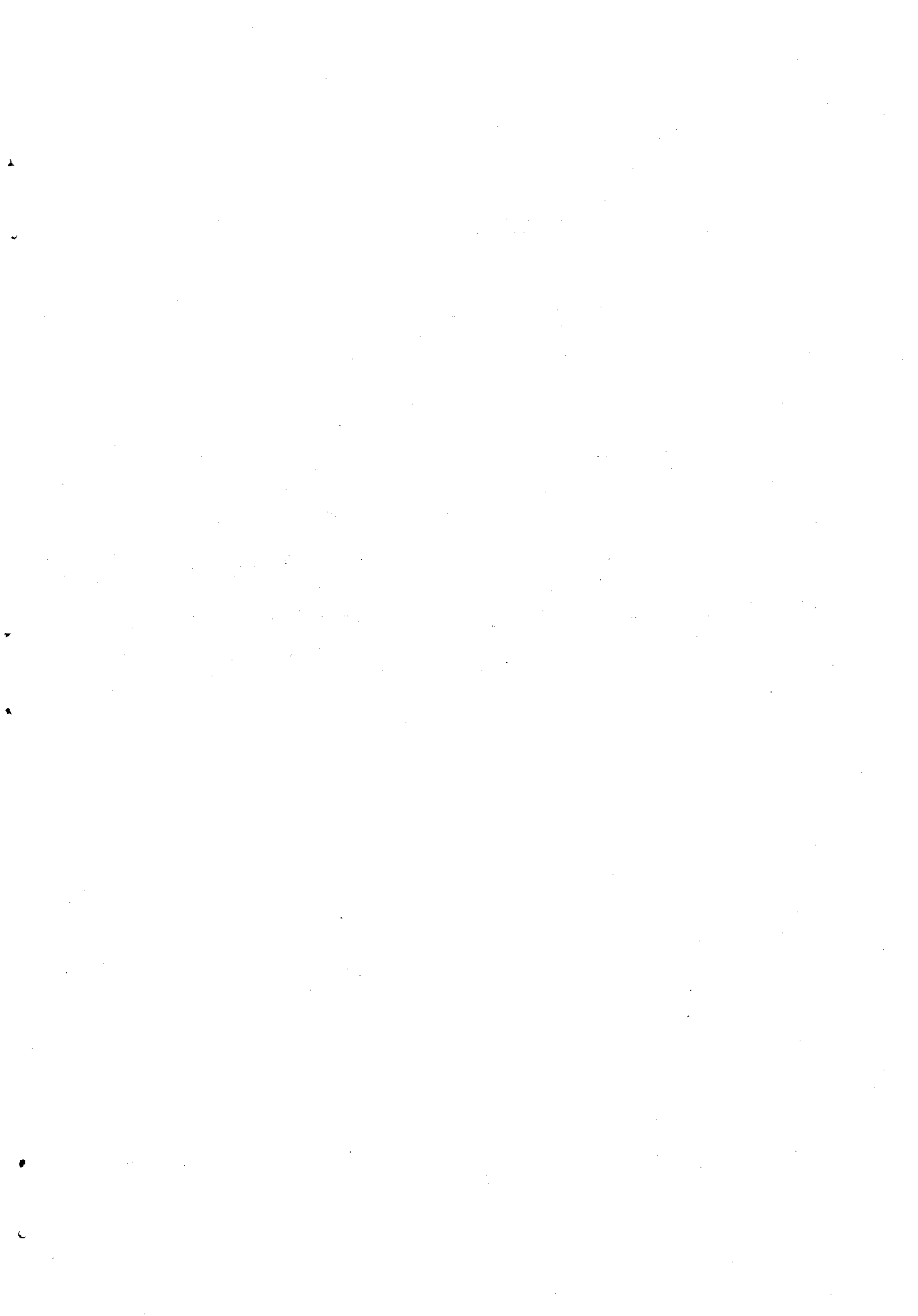
وصلى اللّه وسلم وبارك على عبده ورسوله الأمين محمد، وعلى آله التابعين له بإحسان إلى يوم الدين.

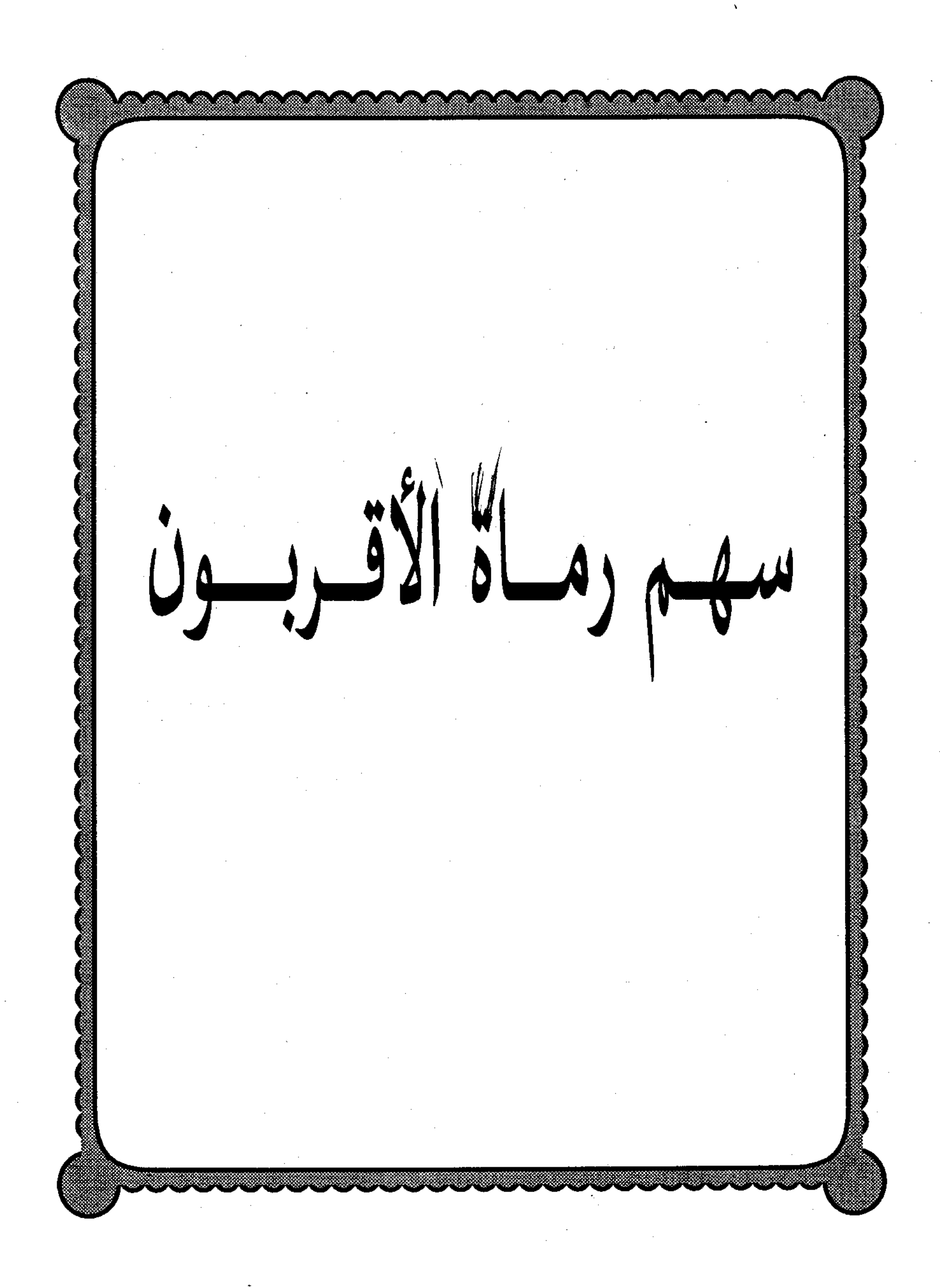
* * *

استدراك

كنا نشرنا هذه الرسالة تنبيهًا لأهل العلم على ثبوت النقص في النسخة المطبوعة من « التمهيد » بالقاهرة ودللنا على صحة قولنا بما نقلناه من النسخة الكاملة والمصورة بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية ، ثم قيض اللَّه من قام بنشر كتاب « التمهيد » في بيروت على النسخة التي صورها معهد المخطوطات من استنبول مضافًا إليها نخسة أخرى مخطوطة أيضًا في إحدى مكاتب استنبول ، وقد نوه ناشرها عن هذه النسخ ، ودحض قول الذين قاموا بنشر النسخة بمصر دعواهم أن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزيه نسبا إلى الباقلاني ما لم يقله فكان تأييدًا لنا فيما قلناه في رسالتنا هذه واللَّه الموفق وصلى اللَّه على محمد وآله وصحبه .







سهم رماةً الأقربون

قال الأستاذ حسام الدين القدسي في تعليقاته على كتاب « الانتقاء » في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء : مالك والشافعي وأبي حنيفة – رضي الله عنهم – وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلالة أقدارهم :

هذا ، وقد كان الشيخ محمد زاهد الكوثري يصحح الكتاب ويعلق عليه ، ثم أوقفت ذلك في الصفحة (88) **لما اطلعت عليه من دخيلة في علمه وعمله** ، دفعتني إلى النظر في تعليقاته على النزر من مطبوعاتي بغير العين التي كانت لا تأخذ منه إلا عالمًا مخلصًا ، **فرأيته في بعضها باحثًا بمادة واسعة ، وتوجيه لم يسبق إليه ، وهو شطر السبب في إعجابي به ، وبما يتأتى إليه من عدم النفاذ إلى أغراضه .**

وفي بعضها :

يحاول الارتجال في التاريخ تعصبًا واجتراء .

والباقي تعليق ككل تعليق ، وكلام ككل كلام .

وخفيفة أن أشاركه في الإثم – إذا أنا سكت عن جهله بعد علمه – سقت هذه الكلمة الموجزة ، **معلنًا براءتي** مما كان من هذا القبيل .

وأنا ضارب له مثلًا ليقاس عليه ؛ فإنه قال في « ذيول طبقات الحفاظ » صفحة (300) عن الكلوتاني : « شهدوا له بأنه أكثر معاصريه سماعًا ، ملأ البلاد المصرية رواية » ، ويقول الأستاذ المحقق السيد أحمد رافع الطهطاوي : « وهذه الشهادة إنما نقلت عن الأميرة تغرى برمش ، وفيها مجازفة ، فكم من

كتاب وجزء ومعجم ومشيخة قرأه أو سمعه الحافظ ابن حجر نقل الكوتاني ما رآه».

وقال الكوثري أيضًا في «الذيول» (ص: 13)، وهو يدافع عن مغلطاي في أمور، إن لم يكن ثابتًا أكثرها فبعضها لا تتماسك في دفعة حجة: «وليس هذا الكلام مما يحظ من مقدار من تكون إمامته وعلو شأنه، كما أشرنا إليه، كما لم يحط من مقدار ابن الجزري كلام من تكلم فيه».

مع أنه قال في ترجمة ابن الجزري (ص: 377): لما طلب منه الأمير الكبير النمش: رفع حساب أوقافه التي كان جعلها تحت نظره أيام قضائه بالشام: هرب إلى الروم،ولم يكن في قضائه محمود السيرة كما ذكره السخاوي وغيره، وسكت.

فلعله كان مبطلًا في النفاح عن مغلطاي، والوقيعة في الإمام ابن الجزري، فتناقض.

وهو يشد من عصبيته في الأكثر لكل من يحسب أنه يتصل بدم جركسي، سواء أكان حنفيًا أم غير حنفي، فيخلق له من المحاسن والدفاع ما لا يكون على تصديقه التاريخ، ويعلن بمساوئ غيرهم، ولو قيلت النيل منهم والوقيعة فيهم.

ولو أن ابن تيمية أو السيوطي أو غيرهما كان في محل مغلطاي فيما قيل عنه: لاستجمع ضروب القول ليثبت تناقضه ولو قالوا عن أحدهم ما قاله عن الكلوتاني «شهدوا له» لسعى لنقده.

ولا بد لي هنا من التصريح بما هو له مما يعزى إليه في موطنه. وإن كانت القرائن تنادى بأنه من قلمه ليس غير: مقدمة الإختلاف في اللفظ، ومقدمة وتعليقات بيان زغل العلم، وترجمة السبكي في «الدرر المضيئة»، وما يؤخذ به الخطيب البغدادي في ترجمته في «التطفيل»، ولا أعرض له الآن كما عرض لهم، و ﴿إنما يتذكر أولو الألباب﴾ [الرعد: ١٩].

وهو زاهد بن حسن بن علي بن خضوع بن باي بن قانبت بن قنصو الجركسي الكوثري، نسبة لقرية الكواثرة بضفة نهر شبز، ببلاد القوقاز، المولود عام 1296 .

على ما يقول

حسام الدين القدسي

كلمة لفضيلة الشيخ الألباني
من مقدمته على التنكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه وحده أستعين

الحمد للَّه، والصلاة والسلام على رسول اللَّه، وآله وصحبه وإخوانه أجمعين.

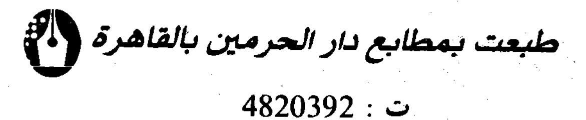
أما بعد: فإني أقدم اليوم إلى القراء الكرام كتاب «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»، تأليف العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى ابن علي اليماني رحمه اللَّه تعالى، بين فيه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة تجني الأستاذ الكوثري على أئمة الحديث ورواته، ورميه إياهم بالتجسيم والتشبيه، وطعنه عليهم بالهوى والعصبية المذهبية، حتى لقد تجاوز طعنه إلى بعض الصحابة، مصرحًا بأن أبا حنيفة رحمه اللَّه رغب عن أحاديثهم! وأن قياسه مقدم عليها! فضلًا عن غمزه بفضل الأئمة وعلمهم، فمالك مثلًا عنده ليس عربي النسب بل مولى! والشافعي كذلك، بل هو عنده غير فصيح في لغته، ولا متين في فقهه. والإمام أحمد غير فقيه عنده! وابنه عبد اللَّه مجسم، ومثله الأئمة ابن خزيمة وعثمان بن سعيد الدارمي وابن أبي حاتم، وغيرهم، والإمام الدارقطني عنده أمى ضال في المعتقد، متبع للهوى، والحاكم شيعي مختلط اختلاطًا فاحشًا!!! وهكذا لم يسلم من طعنه حتى مثل الحميدي، وصالح بن محمد الحافظ وأبي زرعة الرازي وابن عدي وابن أبي داود والذهبي وغيرهم!

ثم هو إلى طعنه هذا يضعف الثقات من الحفاظ والرواة، وينصب العداوة بينهم وبين أبي حنيفة لمجرد روايتهم عنه بعض الكلمات التي لا تروق لعصبية الكوثري وجموده المذهبي. وهو في سبيل ذلك لا يتورع أن يعتمد على مثل ابن النديم الوراق وغيره ممن لا يعتد بعلمه في هذا الشأن. وهو على النقيض من ذلك يوثق الضعفاء والكذابين، إذا رووا ما يوافق هواه! وغير ذلك مما سترى تفصيله في هذا الكتاب بإذن اللّٰه.

ومنه يتبين للناس ما كان خافيًا عليهم من حقيقة الكوثري، وأنه كان يجمع في نفسه بين صفتين متناقضتين: فهو في الفقهيات وعلم الكلام مقلد جامد، وفي التجريح والتعديل، والتوثيق والتضعيف، وتصحيح الحديث وتوهينه، ينحو منحى المجتهد المطلق، غير انه لا يلتزم في ذلك قواعد أصولية، ولا منهجًا علميًّا! فهو مطلق عن كل قيد وشرط! لذا فهو يوثق من شاء من الرواة ولو أجمع أئمة الحديث على تكذيبه، ويضعف من شاء ممن أجمعوا على توثيقه، ويصرح بأنه لا يثق بالخطيب وأبي الشيخ ابن حيان ونحوهما، ويضعف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه، ولو ان مما خرجه الشيخان في «صحيحهما» ولا علة قادحة فيه. ويصحح ما يعلم كل عارف بهذا العلم أنه ضعيف بل موضوع مثل حديث «أبو حنيفة سراج أمتي»! إلى غير ذلك من الأمور التي ستتجلى للقارئ الكريم، مبرهنًا عليها من كلام الكوثري نفسه في هذا الكتاب العظيم، بأسلوب علمي متين، لا وهن فيه، ولا خروج عن أدب المناظرة، وطريق المجادلة بالتي هي أحسن، بروح علمية

عالية ، وصبر على البحث والتحقيق كاد أن يبلغ العاية ، إن لم أقل : بلغها كل ذلك انتصارًا للحق ، وقمعًا للباطل ، لا تعصبًا للمشايخ والمذهب ، فرحم اللَّه المؤلف ، وجزاه عن المسلمين خيرًا .

* * *



ت : 4820392